



مَشْرِفَاتُ بَيْتِ الْمَعْرِفَةِ
كَلْبَةُ الْأَدْبَاءِ الْعَالَمِيَّةِ

نصوص ومسائل نحوية وصرفية

الدكتور
مصطفى جطيل

مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م



مكتبة جامعة حلب
كلية الآداب والعلوم



نصوص ومسائل نحوية وصرفية

اختارها

الدكتور مصطفى مهمل

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

مديرية الكتب والطبعات الجامعية
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

لطلاب السنة الثالثة
قسم اللغة العربية

المقدمة

العرض من اختيار نصوص ومسائل في النحو والصرف تدريب الطالب على التعامل مع اللغة النحوية والصرفية في مظانها الأصلية . ليكون قادراً على العودة إليها حينما تعترضه مشكلة نحوية ، أو قضية صرفية ، ولا يجد مبتغاه في الكتب الحديثة التي أعادت أكثر الأفكار القديمة بأساليب تناسب العصر .

ودراسة النصوص والمسائل جزء من مقرر النحو ومسائله في السنة الثالثة من قسم اللغة العربية ، وهو آخر مقرر في النحو والصرف يدرسه الطالب ولعله جاء في مكانه أو زمانه المناسب بعد دراسة للعامل والمعمول ، ومفردات الجملة العربية وإعرابها ورباطها ، وأساليب النحو ومعاني الأدوات ، وبعد اطلاع على تراجم النحويين وتاريخ النحو وأصوله ومناهجه . بعد هذا كله لابد من أن يتطلع الطالب على نصوص تحاول أن تكون شاهداً على كل الدراسات النظرية التي سبقتها .

وكان الأجدى أن يعود الطالب إلى المصادر نفسها لا إلى نصوص منتقاة منها ليكون التفاعل أصدق ، والتعامل أصدق ، والفائدة أعم وأشمل ، ولكن ما نريده شيء والواقع شيء آخر وما النصوص المختارة إلا مفتاح للطالب ودفع له ، وإغراء ليعود إلى الكتاب نفسه ، يقرأ فيه غير هذه النصوص ، فيجد قضايا أخرى ترفد ثقافته النحوية . وتوسع أفقه .

وقراءة النصوص النديمة وفهمها ونقدها بذرة طيبة نريد لها أن تنتج مستقبلاً عند من يرغب في تحقيق الخطوط لاسيما النحوية . فهذه النصوص تجربة صغيرة يقصد منها الاطلاع على أساليب التأليف وطرقه ، يدبراد منها معرفة أسس المناقشات التي كانت تدور بين النحويين حول مسألة من المسائل ، وتهدف إلى بيان مناهجهم في الاستنباط

والاحتجاج والتعليل والتأويل ، وهي بعد هذا كله تربط ربطاً وثيقاً بين الأفكار التي كان الطالب قد درسها في النحو وأصوله وتاريخه ورجاله ومدارسه .

ولقد اخترت نصوصاً تخدم الأهداف التي ذكرت ، فالنصوص تشتمل على قضايا نحوية وصرفية ، وخلافية وأصولية ، وهي لنحويين مشهورين أعلام تركوا آثاراً واضحة في النحو والصرف والفلسفة اللغوية وتأصيل الخلاف بين النحويين .

فالنص الأول من الكتاب لسيبويه ، أشهر ما أنتجه الفكر النحوي ، والثاني من كتاب التصريف للمازني وهو الذي خصّ الصرف بكتاب منفرد عن علم النحو والنص الثالث من كتاب المقتضب للمبرد الذي قال عنه ابن جني إنه خاتمة علماء المدرسة البصرية . ثمّ اخترت نصوصاً من كتاب الخصائص لابن جني ، ومسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف .

ودرست بعض النصوص ، فبيّنت أفكارها الأساسية ، ونقدت الفكرة أو الطريقة أو الأسلوب أو الأسس التي اعتمد عليها المؤلف . والقصد من دراسة بعض النصوص أن يطلع الطالب على طريقة الدراسة ، ويحاول أن يدرس النصوص الأخرى ، وأن يقرأ بوعي وعقل مفتوحين بغية الفهم أولاً والنقد ثانياً .

وترجمت لأصحاب النصوص ترجمة قصيرة تُبرز الخطوط الأساسية في مسيرتهم العلمية .

ولو لم يكن الكتاب كتاباً جامعياً ، هدفه التعليم ، وهو محدود بساعات وأيام وأشهر لكان للاختيار مسلك آخر ، وشمول أكبر ، جاء هذا الاختيار محكوماً بكلّ ما ذكرت .

واخيراً نريد من طلابنا ألا يكتفوا بما في هذا الكتاب من نصوص ، فهو إشارات إلى المصادر الأساسية ، وأحبّ لهم أن يعودوا إليها ، ويطلعوا على هذه النصوص من الكتب نفسها ، وعلى غيرها لتغني تجربتهم ، وتزداد معرفتهم وتقرب منهم هذه الكتب التي يحافها الكثيرون ، فتصبح قريبة منهم ، تألفهم ويألفونها . والهدف الأساس هو خدمة لغتنا العربية أساس وحدتنا وقوميتنا .

مصطفى جطل

سبويه

هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ولقبه سبويه ، وهو لقب أعجمي يدلُّ على أصله الفارسي ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمّى البيضاء ، وفيها أو في شيراز تلقّن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينيّة ، فقصد البصرة ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدّثين ، ولزم حلقة حمّاد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور آنذاك ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصمّم على التزوّد بأكبر زادٍ من شؤون اللغة والنحو ، وتلمذ على عيسى ابن عمير والأخفش الكبير ، واختصّ بالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأخذ كلّ ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية مستملياً ومدوّناً ، واتبع في ذلك طريقتين : طريقة الاستملاء العادية ، وطريقة الاستفسار والسؤال ، وكان يكتب كل إجابة وكل شاهد يرويه عن العرب .

ولم تذكر كتب التراجم أنّه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب غير أن ما يتردّد في كتابه من مثل قوله : « سمعنا بعض العرب ، وسمعنا من العرب وقال قوم من العرب » يدل دلالة قاطعة على أنّه رحل إلى يتابع اللغة يستمدّ منها مادةً واعتاداً فصيحاً .

ولما توفيّ الخليل خلفه في حلقتة ، وكان من تلاميذه الأخفش الأوسط ، وقطرب وسرعان ما بدأ نجمه يتألق في البصرة والكوفة ، ورحل إلى بغداد طامحاً إلى الشهرة في حاضرة الدولة ، والتقى هناك الكسائي ، وجرت بينهما مناظرة معروفة حول المسألة الزنبرية .

ويظهر أن الإقامة في بغداد لم تطب لسبويه فغادرها إلى موطنه غير أن الموت عاجله في شيراز سنة ثمانين ومئة للهجرة .

هذا باب ما اعتلّ من أسماء الأفعال المعتلة على غيرها (١)

اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين . وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء مالا يعتلّ فعل منه . ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره . فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ، كما أبدلوا الممزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلتين وكان ، بعد الألف . وذلك قولهم : خائف وبائع .

ويعتلّ مفعولٌ منهما كما اعتلّ فعل ، لأن الاسم على فعل مفعول ، كما أن الاسم على فعل فاعل . فتقول : مزور ومصوغ ، وإنما كان الأصل مزور ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل وفعل ، وحذفوا واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان .

وتقول في الياء : مبيع ومهيب ، أسكنت العين وأذبت واو مفعول ، لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض ، وكان ذلك أخفّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة ، فصار هذا الوجه عندهم ، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فإرارا من الضمة ، والواو إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم : مشرب ومشيب ، وغار منول ومنيل ، ومكوم مكيم ، وفي حور : حير .

وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول : مخبوط ومبيوع ، فشبهوها بصيود وغيور ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز .

ولا نعلمهم أتموا في الواوات ، لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة .

ويجري مفعول مجرى يفعل فيهما ، فتعتل كما اعتل فعلها الذي على مثالها وزيادته في موضع زيادتها ، فيجري مجرى يفعل في الاعتلال ، كما قالوا : مخافة ،

(١) الكتاب ٢/٣٦٣

«أَجْرُهَا مَجْرَى يَخْتَفٍ وَيَهَابٍ . فَكَذَلِكَ اعْتَلَّ هَذَا ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجَاوِزُوا ذَلِكَ الْمَثَالَ الْمَعْتَلَّ ، إِلَّا أَنَّهُمْ وَضَعُوا مِثْلَهُ مَكَانَ يَاءٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَقَامٌ وَمِفَالٌ ، وَمَثَابَةٌ وَمَنَارَةٌ » ،
فَصَارَ دَخُولُ الْمِيمِ كَدَخُولِ الْأَلِفِ فِي أَفْعَلٍ ، وَكَذَلِكَ الْمَعَاتُ وَالْمَعَاشُ .

وَكَذَلِكَ مَفْعَلٌ تَجْرَى مَجْرَى يَفْعَلٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : الْمَبِيزُ وَالْمَسِيرُ .

وَكَذَلِكَ مَفْعُوعَةٌ تَجْرَى مَجْرَى يَفْعَلٍ ، وَذَلِكَ : الْمَعُونَةُ وَالْمَشُورَةُ وَالْمَشُوبَةُ .
يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَفْعُولَةٍ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَكُونُ مَفْعُوعَةً .

وَأَمَّا مَفْعُوعَةٌ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَإِنَّمَا تَجِيءُ عَلَى مِثَالِ مَفْعُوعَةٍ ، لِأَنَّكَ إِذَا أُسْكَنْتِ الْيَاءُ حَلَّتْ الْفَاءُ تَابِعَةً كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي مَفْعُولٍ ، وَلَا تَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ فَعَلْتَ فِي الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا جَعَلْنَاهَا فِي فَعْلَتُ يَفْعَلُ تَابِعَةً لَمَّا قَبْلُهَا فِي الْقِيَاسِ ، غَيْرَ مُتَبِعَتِهَا الضَّمَّةُ كَمَا أَنَّ فَعَيْنَتُ تَفْعَلُ فِي الْوَاوِ ، وَإِذَا سَكَنْتِ لَمْ تَتَّبِعْهَا الْكسرةُ ، وَإِنَّمَا هَذَا كَقَوْلِهِمْ : رَمَوْا الرَّجُلَ فِي الْفِعْلِ ، فَيَتَّبِعُونَ الْوَاوَ مَاقْبَلَهَا وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي فِعْلٍ لَوْ كَانَ اسْمًا ، فَمَعِيشَةٌ يَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُوعَةً وَمَفْعُوعَةً .

وَأَمَّا مَفْعَلٌ مِنْهُمَا فَهُوَ عَلَى يَفْعَلٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَقَامٌ وَمُبَاغٌ ، إِذَا أَرَدْتَ مِنْهُمَا مِثْلَ مُخْدَعٍ ، وَكُمُسْعُطٍ يَجْرِي مِنَ الْوَاوِ كَأَفْعَلٍ فِي الْأَمْرِ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَ الْحَذْفَ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : مَزُورٌ وَمُقُولٌ ، يَجْرِي مَجْرَى مَفْعُوعَةٍ مِنْهَا ، إِلَّا أَنَّكَ تَضُمُّ الْأَوَّلَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مُبْسِجَةٌ .

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ فِي مَفْعُوعَةٍ فَجَاءُوا بِهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : « إِنْ الْفُكَاهَةُ لِمَقْوَدَةٍ إِلَى الْأَذَى » . وَهَذَا لَيْسَ بِمَطْرَدٍ ، كَمَا أَنَّ أَجَوْدَتُ لَيْسَ بِمَطْرَدٍ .

وَقَدْ جَاءَ فِي الْأِسْمِ مُشْتَقًّا لِلْعَلَامَةِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى سِوَى ذَا ، عَلَى الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : مَكْوَرَةٍ وَمَزِيدٍ . وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا كَمَا جَاءَ تَهْلُلٌ حَيْثُ كَانَ اسْمًا ، وَكَأَنَّ قَالُوا حَيَوَةٌ وَشَبَّهُوا هَذَا بِمَوَرَقٍ وَمَوْهَبٍ ، حَيْثُ أَجْرُوهُ عَلَى الْأَصْلِ إِذْ كَانَ مُشْتَقًّا لِلْعَلَامَةِ . وَلَيْسَ هَذَا بِمَطْرَدٍ فِي مَزِيدٍ وَمَكْوَرَةٍ ، كَمَا أَنَّ تَهْلُلَ وَحَيَوَةَ لَيْسَ بِمَطْرَدٍ . وَلَيْسَ مَزِيدٌ وَمَكْوَرَةٌ بِأَشَدَّ مِنْ لَزومِهِمْ اسْتِحْوَذَ وَأَغْيَلَّتْ .

وقالوا : مَحَبَّبٌ ، حيث كان اسماً ألزموه الأصل كَمَوْرَقٍ .

وَيُتِمُّ أَفْعَلُ اسماً ، وذلك قولك : هو أقول الناس وأبيعُ الناس ، وأقولُ منك وأبيعُ منك . وإنما أتوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو : أقالَ وأقامَ ، ويَتِمُّ في قولك : ما أقولُك وأبيعُك لأنَّ معناه معنى أَفْعَلُ منك وأفْعَلُ الناس ، لأنَّك تفضله على من لم يجاوز أن لَزِمَهُ قائلٌ وبائعٌ . كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس . وهو بعدُ نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته . فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقالَ وأقامَ ، وكذلك أَفْعِلْ به ، لأنَّ معناه معنى ما أَفْعَلَهُ ، وذلك قولك : أَقُولُ به وأبيعُ به .

ويَتِمُّ في أَفْعِلْ ، لأنَّهما اسمان ، فرقوا بينهما وبين أَفْعَلُ من الفعل ، ولو أردت مثل أَصْبِعِ من قلت وبعث لأتممت لتفرق بين الاسم والفعل .

فأما أَفْعُلْ فنحو : أدوِرْ ، وأسوقِ . وأنثوبِ ، وبعضُ العرب يهمز لوقوع الضمة في الواو لأنها إذا انضمت خفيت الضمة فيها كما تنفي الكسرة في الياء .

وأما أَفْعِلَةٌ فنحو : أخوينةٌ ، وأسورةٌ (١) ، وأجوزةٌ ، وأحوريةٌ (٢) ، وأعيينةٌ .

ولا تهمز أَفْعُلْ من بنات الياء ، لأنَّ الضمة فيها أخفٌ عليهم ، كما أن الياء وبعدها الواو أخفٌ عليهم من الواو . وقد بين ذلك ، وسيبين إن شاء الله ، وذلك نحو : أعينِ وأنيبِ .

وأما نظير إصْبَعِ منهما فإقولُ وإبيعُ وإن أردت مثالاً لثَمِيدٍ قلت لإبييعُ وإقولُ ، لئلا يكون كإفْعِلِ منهما فعلاً وإفْعَلِ قبل أن يدر كهما الحذف والسكون للجزم .

(١) أسورة بالسین : جمع سوار : حلي المرأة . والأصورة جمع صوار ككتاب وغراب ، وهو القطيع من البقر .

(٢) جمع حوار بضم الحاء وكسر ها ، وهو وليد الناقة من حين يوضع إلى أن يقطع ويفصل ، فإذا فصل من أمه فهو فصيل .

وإن أردت منهما مثال أبْلَسْتُ قلتُ أَبَيْعُ وَأَقُولُ ، لئلا يكونا كأفْعَلُ منهما في الفعل قبل أن يحذف ساكناً عن الأصل . غير أنك إن شئت همزت أفْعَلاً من قُلْتُ كما همزت أدْوَرّاً .

ولم نذكر أفْعِلْ لأنه ليس في الكلام أفْعِلْ اسماً ولا صفة ، وكان الإتمام لازماً لهذا مع ما ذكرنا ، إذ كان يتم في أجود ونحوه .

ويتم تَفَعَّلُ اسماً وتُفَعَّلُ مِنْهُمَا ، ليُفَرَّقَ بينهما وبين تَفَعَّلُ وتُفَعَّلُ في الفعل ، كما فعلت ذلك في أفْعَلُ وذلك قولك تَقُولُ وتُبَيِّعُ وتَقُولُ وتُبَيِّعُ .

وكذلك إذا أردت مثال تَنْضُبُ تَقُولُ وتُبَيِّعُ لتَفَرِّقَ بينهما وبين تَفَعَّلُ فِعْلاً ، كما أنك إذا أردت مثال تُثْفَلُ وتُرْتَبِ أَمَمْتُ ، وإذا أردت مثل تنهية (١) ، وتَوْصِيَةٍ تُتَمُّ ذلك ، كما أَمَمْتُ أَفْعِلَةً ، ليُفَرِّقَ بينه اسماً وفِعْلاً ، وذلك قولك : تَوَلَّهْ وتَبَيَّعْ ، وإن شئت همزت تَفَعَّلُ من قلتُ وأفْعَلُ ، كما همزت أفْعَلُ . إنما قلت تَقُولَةً وتَبَيَّعَةً لتَفَرِّقَ بين هذا وبين تَفَعَّلُ ، بذلك على أن هذا يجري مجرى ما أوله الهمزة مما ذكرنا قول العرب في تَفْعِلَةٍ من دار يدور : تدورة ، قال الشاعر (٢) :

بَيْتَنَا بَتْدُورَةٌ يُضِيءُ وَجُوهَنَا دَسَمُ السَّلِيطِ عَلَى فَتِيلِ ذُبَالٍ (٣)
وَالْتَّوْبَةُ تَرِيدُ التَّوْبَةَ .

وإنما منعنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء ، لأنها ليست في الأسماء والصفة إلا في يَفْعَلُ ، ولم تجر هذه الأسماء مجرى ما جاء على مثال الفعل وأوله ميم ، لأن الأفعال لا تكون زيادتها التي في أوائلها سيماً ، فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة .

(١) التنهية : حيث ينتهي الماء من الوادي .

(٢) ابن مقبل . ديوانه ص ٢٥٧ .

(٣) التدورة : مكان مستدير تحيط به جبال . يصف أنه بات مع صاحبه كدبشة في هذا المكان ، ستمشيان

بالسليط المصبوب على الذبال . والسليط : الزيت . والذبال : جمع ذبالة ، وهي الفتيلة التي تس .

والشاهد في « تدورة » إذ صحت واوها ، لما كانت اسماً فرق بينها وبين الفعل .

وأما تَفْعُلْ مثل التَّتَفُّلِ فإنه لا يكون فعلاً ، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل ، ولا يكون فعلاً بما أوله الميم . فإذا أردت تَفْعُلْ منهما فإنك تقول تَقُولُ وتَبِيعُ كما فعلت ذلك في مَفْعِلٍ ، لأنه على مثال الفعل ولا يكون فعلاً . وكذلك تَفْعِلْ نحو التَّحْلِيءِ . بـُجْرَى مجرى أَفْعِلْ كما أُجْرَى تَفْعُلْ مجرى أَفْعُلْ ، فأجري هذا مجرى ما أوله الميم . فالتَّفْعُلْ مثل التَّحْلِيءِ ، ومثاله منهما تَقِيلُ تَبِيعُ .

ولأنما تشبه الأسماء بأَفْعُلْ وإفْعِلْ (ليس بينهما إلا إسكان متحرك وتحريك مسكن) ، ويُفَرَّقُ بينه وبينهما إذا كانتا مسكتين على الأصل قبل أن يدر كهما الحذف ، لا على ما استعمل في الكلام ، ولا على الأصل قبل الإسكان . ولكلّهما إذا كانتا بمنزلة أقام وأقال ، ليس فيهما إلا إسكان متحرك وتحريك ساكن .

بنات اليا في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو ، في ترك المسألة .

لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به ، ولكنه أتم لسكون الواو بعده
كما يتم التصغير إذا أسكن ما بعده نحو اردء :

وذلك فَعَّلٌ وفُعَّالٌ ، نحو : حَوَّلَ وعَوَّارٌ . وكذلك فَعَّالٌ . نحو قول
ومِفْعَالٌ ، نحو : مِثْوَارٍ ومِثْوَالٍ . وكذلك التَّفْعَالُ ، نحو التَّقْوَالُ .
التَّفْعَالُ ، نحو التَّقْوَالُ . وكذلك فَعُولٌ ، نحو قَوُولٍ وَيَبُوعٍ .
شَيُوخٍ وحَوُولٍ وَسُوقٍ . وكذلك فَعَالٌ ، نحو : نَوَارٍ وجَابٍ .
وكذلك فَعِيلٌ ، نحو طَوِيلٍ وقَوِيمٍ وسَوِيْقٍ . وكذلك فَعَالٌ .
وفِعَالٌ نحو : خِيَانٍ وخِيَارٍ وَعِيَانٍ ، ومَفَاعِلٌ نحو : مَفَاعِلٍ .

وبنات اليا في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو ، في ترك المسألة .

وطاؤوسٌ نحو ما ذكرت لك ، وناؤوسٌ ، وسناؤورٌ ، وكذلك أهوناءٌ وابييناءٌ
وأعنياءٌ ، وقد قالوا أعنياءٌ ، وقد قال بعض العرب أبيناءٌ فأسكن اليا وحرك الباء .
كثرة الكسرة في اليا كما كرهوا الضمة في الواو في فَعُلٌ من الواو فأسكنوا نحو نُورٍ
وقُولٍ ، فليس هذا بالمطرّد .

فأما الإقامة والاستقامة فلانما اعتلّتا كما اعتلّت أفعالهما . لأنّ لزوم
الاستيفعال والإففعال لاستيفعلٍ وأفعلٍ ، كلزوم يستفعلٍ ويستفعلٍ
لهما ، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لازيادة فيها مصادرها تمت
كما تتم فَعُولٌ منهما ونحوه .

وأما متفعولٌ فلأنهم حذفوه فيهما وأسكنوه لأنه الاسم من فَعِلٍ وهو لازم
له كلزوم الإففعال والاستيفعال لأفعالهما ، فمن ثمّ أُجْرِيَ في الاعتلال مجرى فَعِلٍ ،
لأنه الاسم من فَعِلٍ ويُفَعَّلُ ، كما أنّ الاسم من فَعَلٍ ويُفَعَّلُ اعتلّ كما اعتلّ
فَعِلُهُ .

فأما ما ذكرنا مما أتمناه للسكون فليس بالاسم من فَعِلَ وَيُفَعَّلُ ، ولا من فَعَلَ وَيَفْعَلُ ، إنما الاسم من هذه الأشياء فاعِلٌ ومَفْعُولٌ . فإن قلت : قالوا طَوِيلٌ ؟ فإنَّ طَوِيلًا لم يَجِءْ على يَطُولُ ولا على الفِعْل . ألا ترى أنَّكَ لو أردت الاسم على يَفْعَل لقلت طائلٌ غَدًا ، ولو كان جاء عليه لاعتلَّ فإنما هو كَفَعِلٍ يعني به مَفْعُولٌ ، وقد جاء مَفْعُولٌ على الأصل ، فهذا أجدرُّ أن يلزمه الأصل ، قالوا : مَخِيُوطٌ .

ولا يُستنكر أن نجيء الواو على الأصل . ولو جاءوا بالاسم على الفِعْل لقالوا طائلٌ كما قالوا قائمٌ . ولم يهزوا مَقَاوِلَ وَمَعَايِشَ ، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه ، وإنما هو جمع مَقَالَةٍ وَمَعِيشَةٍ ، وأصلهما التحريك ، فجمعتَهُمَا على الأصل كأنك جمعت مَعِيشَةً وَمَقُولَةً ، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على فِعْلِهِ ، ولكنه أجري مجرى مِفْعَالٍ .

وسألته عن مِفْعَلٍ لأي شيء أتمَّ ولم يجر مجرى اِفْعَلٍ ؟ فقال : لأنَّ مَفْعَلًا إنما هو من مِفْعَالٍ . ألا ترى أنَّهما في الصفة سواء . تقول : مِطْعَنٌ ومِفْعَادٌ ، فتريد في المِفْعَاد من المعنى ما أردت في المِطْعَن .

وتقول : المِخْصَف والمِفْتَاح ، فتريد في المِخْصَف من المعنى ما أردت في المِفْتَاح .

وقد يفتوران الشيء الواحد نحو مِفْتَحٍ ومِفْتَاحٍ ، ومِنْسَجٍ ومِنْسَاجٍ ، ومِقْوَلٍ ومِقْوَالٍ . فإنما أتمت فيما زعم الخليل بها مقصورة من مِفْعَالٍ أبدًا ، فمن ثمَّ قالوا مِفْوَلٌ ومِكْيَلٌ . فأما قولهم مَصَائِدٌ فإنه غلطٌ منهم ، وذلك أنَّهم توهموا أنَّ مِصْيَبَةً فَعِيلَةٌ وإنما هي مُفْعِلَةٌ . وقد قالوا : مَصَابُؤٌ .

وسألته : وإن عَجُوزَ وألف رسالةٍ وباء صحيفَةٍ ، لأي شيء هُمِزَتْ في الجمع ، ولم يَدْخُلْ بمنزلة مَعَاوِنَ وَمَعَايِشَ إذا قلت صحائفٌ ورسائلٌ وعجائزٌ ؟ فقال : لأنَّي إذا جمعت مَعَاوِينَ ونحوها ، فإنما أجمعُ ما أصله الحركة ، فهو بمنزلة ما حركتُ كجَدَوَلٍ . وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميّنةً

لا تدخلها الحركة على حالٍ ، وقد وقعت بعد ألف ، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك . وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك : قالَ وباعَ ، ويغزُو ويَرْمِي ، فهُزمتُ بعد الألف كما يُهْمَزُ سِقَاءٌ وقَضَاءٌ ، وكما يُهْمَزُ قائلٌ وأصله التحريك ، فهذه الأحرف الميَّنة التي ليس أصلها الحركة أجدرُ أن تغيَّر إذا همزت ما أصله الحركة ، فمن ثم خالفت ما حرك وما أصله الحركة في الجمع كجَدُولٍ ومَقَامٍ . فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتلَّ على فعله نحو يقولُ وَيَسْبِغُ ، ويغزُو ويَرْمِي ، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف .

وقالوا : مُصَيِّبةٌ ومَصَائِبُ ، فهمزوها وشبهوها حيثُ سكنت بصحيفةٍ وصَحَائِفَ .

وأما فاعِلٌ من عَوِرتُ ، فإذا قالوا فاعِلٌ غَدَاً قالوا : عاوِرٌ غَدَاً . وكذلك صَيِّدتُ ، لأنها لما حَبِيتُ في عَوِرتُ أُجريتُ مجرى واوِ شَوَيْتُ ، وأُجريتُ ياء صَيِّدتُ مجرى ياء حَبِيتُ ، إلاَّ أنَّه لا يدركها الإدغام . وذلك مثل قولك : صَايدٌ غَدَاً .

ولو كانت تقولُ اسماً ، ثم أردتَ أن تكسِّرَ للجمع لقلت : تَقَاوِلُ ، وكذلك تَبِيعٌ وتَبَايِعُ ، فلا تهمز ، لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتلُّ فيه أصله التحريك فإِنَّمَا هو كَعُونَةٍ ومَعِيشَةٍ ، ولم تُرِدِ اسماً على الفعل فتُجرِّيه مجرى الفعل ، ولكنك جمعت اسماً .

ويَمُ فاعِلٌ كما أُنِمتَ مَالِيسَ باسمِ فِعْلٍ متى ذكرتُ لك ، تقول قَاوِلٌ وبَايَعٌ .

فإذا قلت فَوَاعِلُ من عَوِرتُ وصَيِّدتُ همزت ، لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا ، ولو قلت : شَوَاوٍ كما ترى قلت عَوَاوِرُ ولم تغيِّر . فلما صارت منه على هذا المثال همزت نظيرها كما تهمز نظير مطايا من غير بنات الياء والواو ، نحو صَحَائِفَ . فلم تكن الواو لتتشارك في فواعِلَ من عَوِرتُ وقد فُعِّلَ بنظيرها مافِعِلَ بمطايا ،

وفيها من الاستئقال نحو ما في شَواوٍ . لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ ،
فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان ، فقد اجتمع فيها الأمران .

وتجري فَواعيلٌ من صَيِّدَتُ مجراها كما اتفقا في الهمز في حال الاعتلال ،
لأنها تُهمز هنا كما تهمز معتلةٌ . ولأنَّ نظيرها من حَيَّيتُ بِجَري مجرى شَوَّيتُ
يُرافها كما اتفقا في الاعتلال في قُنْتُ وبعْتُ .

هذا باب ماجاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه

اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك ، إن كان يكون مثاله وبنائه فعلاً فهو بمنزلة فعليه ، يعتل كاعتلاله . فإذا أردت فعل قل : دار وناب وساق ، فاعتل كما يعتل في الفعل ، لأنه ذلك البناء وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرمي .

وربما جاء على الأصل كما يجيء فعل من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً ، وذلك قولهم : القود ، والحوكة ، والحوكة والجورة . فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال . وإنما هذا في هذا بمنزلة أجودت واستحوذت .

وكذلك فعل وذلك : خفت ورجل خاف ، وميت ورجل مال ، ويوم راح . فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فعلت كقولهم : فارق وهو رجل فارق ، ونزق وهو رجل نزق . وقد جاء على الأصل كما جاء فعل ، قالوا : رجل روع ورجل حول .

وأما فعل فلم يجئوا به على الأصل كراهية للضم في الواو ، ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز ، كما فعلوا ذلك بأدور وخون .

وأما فعل منها فعلى الأصل ليس فيه إلا ذلك ، لأنه لا يكون فعلاً معتلاً ويتجرى مجرى فعله وكان هذا اللازم له إذ كان البناء الذي يكون فيه معتلاً قد يجيء على الأصل على فعله ، نحو : قود وروع . وإنما شبه ما اعتل من الأسماء هنا به إذ كان فعلاً . فأما ما لم يكن معتلاً مثاله فهو على الأصل . وذلك قولهم : رجل نؤم ، ورجل سولة ، ولومة ، وعيبة .

وكذلك فعل ، قالوا : حول ، وصير ، وبيع ، وديم .
وكذلك إن أردت نحو إبل قلت قول ، وبيع .

فأما فَعُلَّ "فإنّ الواو فيه تسكن لاجتماع الضمتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أدْوُر وقَوُول ، وذلك قولهم : عَوَانٌ وعُونٌ ، ونَوَارٌ ونُورٌ ، وقَوُولٌ وقَوْمٌ قُولٌ . وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يُسكنون غير المعتل نحو رُسُلٍ وعَضُدٍ وأشباه ذلك . ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالها يسكن للاستفقال . ولم يكن لأدْوُر وقَوُولٍ مثالٌ من غير المعتل يسكن فيشبهه به . ويجوز تثقيله في الشعر كما يُضعفون فيه مالا يضعف في الكلام .

قال الشاعر ، وهو عديّ بن زيد (١) :

— وفي الأكف اللامعات سُورُ (٢) —

وأما فَعُلَّ من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل . لأنّ الياء بعدها الواو أخفّ عليهم . عليهم ، كما كانت الضمة أخفّ عليهم فيها ، وذلك نحو غَيُورٍ وغَيُورٍ . فإذا قلت فَعُلَّ قلت غَيُورٌ ودَجَاجٌ بِيُضٍ . ومن قال رُسُلٌ فخصف قال بِيِضٍ وغيرٌ كما ينشأ من فَعُلٍ من أَبْيَضٍ ، لأنّها تصير فُعَلًا .

(١) ديوانه ص ١٢٧ .

(٢) سور : جمع سوار . وصدر البيت :

* عن مبرقات بالبرين ونهدو *

أبرقت المرأة : تحسنت وتعرضت . والبرين : جمع برة ، وهو الخلل أو الخلي . والشاهد فيه تحريك الواو من « سور » بالأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة .

هذا باب تقلب الواو فيه ياء لالياء قبلها ساكنة ، ولا لسكونها وبعدها ياء

وذلك قول : حالت حياءً . وإنما قلبوها حيث كانت معتلة في الفعل ، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلما كان ذلك فيها من الاعتلال لم يُقَرَّوها ، وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، وجسروا على ذلك للاعتلال . ومثل ذلك : سَوَّطٌ وسيَّاطٌ ، وثَوَّبٌ وثيابٌ ، ورَوَّضَةٌ ورياضٌ . لما كانت الواو مبيَّنة ساكنة شبهوها بواو يقول ، لأنها ساكنة مثلها ، ولأنها حرف الاعتلال . ألا ترى أن ذلك دعاهم إلى أنهم لا يستقلونها في فعلات ، إذ كان مألوفه التحريك يسكن ، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها ، وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يوجَل في يَبْجَل .

وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبت في واحده ، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البديل ما قلب في الواحد ، وذلك قولهم : دَيْمَةٌ ودَيْمٌ ، وقامةٌ وقَيْمٌ ، وتارةٌ وتَيْرٌ ، ودارٌ ودِيَارٌ . وهذا أجدر أن يكون إذ كانت بعدها ألف . فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجه واحد ، جسروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محولاً ، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقل بعد الياء .

وإذا قلت فَعَلَةٌ فجمعت ما في واحده الواو أثبت الواو ، كما قلت فِعْلٌ فأثبت ذلك ، وذلك قولك : حَوَلٌ وعَوَصٌ ، لأن الواحد قد ثبت فيه ، وليس بعدها ألف فتكون كالسيَّاط . وذلك قولك : كَوَزٌ وكَيَّوَزَةٌ ، وعُودٌ وعِيوَدَةٌ ، وزَوْجٌ وزَوَجةٌ . فهذا قبيل آخر .

وقد قالوا ثَوْرَةٌ وثَيْرَةٌ ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دَيْمٍ . وهذا ليس بمطرد . يعني ثَيْرَةٌ .

وإذا جمعت قيل "قلت أقوال"، لأنه ليس قبلها ما يستقل معه من كسرة أوباء.
ولو جمعت الخيانة والحياكة كما قلت رسالة ورَسَائِلُ ، لقلت حَوَائِكُ
وَحَوَائِنُ ، لأن الواو إذا كانت بعد فتحة أخفُّ عليهم وبعد ألف ، فكأنك قلت
عَاوَدَ ، فنقلها واواً كما قلبت ميزاناً ومَوَازِينَ ، ولا يكون أسوأ حالاً في الرد إلى
الأصل من رد الساكن إلى الأصل حيث قلب .

وما أجري مجرى حالت حيالاً ونامَ نياماً : اجْتَرْتُ اجْتِيَاراً ، وانْقَدْتُ
انْقِيَاداً ، قلبت الواو ياء حيث كانت بين كسرة وألف ، ولم يحذفوا كما حذفوا في
الإقالة والاستعاذة ، لأن ما قبل هذا المعتل لم يكن ساكناً في الأصل حركَ بحركة مابعد
فيُفْعَلْ ذلك بمصدره . ولكن ما قبله بمنزلة قافٍ قامَ ونونٍ نامَ ، فنام وقادَ يجري
مجراهما . والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكنُ الأصل ، ومصدره كذلك
فأجري مجراه .

فأما اسم اختَارَ واختِيرَ فمعتلٌ كما اعتلَّ اسم قال وقيل ، وكذلك اسم انتقادَ
وانقيدَ ونحوه .

فأما الفعل من جاورَتْ فتقول فيه بالأصل ، وذلك الجوار والحوار . ومثل
ذلك عاونَتْهُ عِوَاناً . وإنما أجريتها على الأصل حيث صَحَّتْ في الفعل ولم تعتلَّ
كما قلت تجاورَتْ ثم قلت التجاورُ ، وكما صحَّ فَعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ حيث قلت سَوَّغْتُهُ
تَسْوِغاً وَتَقَوَّلَ تَقَوُّلاً .

وأما الفعل من نحو قلت مصدراً ، ومن نحو سَوَّطَ جمعاً ، فليس قبل الواو
فيه كسرة فتَقَلَّبَها كما تَقَلَّبَها ساكنة ، فهم يَدْعُونَهَا على الأصل كما يَدْعُونَ
أَدْوَرّاً ، ويَهْمَزُونَ كما يَهْمَزُونَهُ . والوجهان مطردان ، وكذلك فَعُولٌ . ولم يُسْكَنُوا
فيحذفوا ويصيرَ بمنزلة ما لازيادة فيه نحو فُعِلَ ، وذلك نحو غارتُ غَوُوراً ،
وسارتُ سَوُوراً ، وحَوَّلَ وحَوَّلَ ، وخَوَّرَ وخَوَّوْرَ ، وساقُ وسَوُوقٌ . وكذلك
قالوا : القَوُولُ ، والمؤونة ، والنووم ، والنوور . وقد همزوا كما همزوا : أَدْوَرُّ ،
لاجتماع الواو والضم ، ولأنَّ الضمَّ فيها أخفَى .

ولا يفعلون ذلك بالياء في هذه الأبنية ، لأنها بعدها أخفٌ عليهم ، لحفّة الياء وشبهها بالألف ، فكأنتها بعد ألف ، ولكنها تُقلِّب ياء في فعلٍ ، وذلك قولهم : صَيِّمٌ في صَوْمٍ ، وقِيِّمٌ في قَوْمٍ ، وقِيلٌ في قَوْلٍ ، ونِيِّمٌ في نَوْمٍ . لما كانت الياء أخفَّ عليهم وكانت بعد ضمة ، شبهوها بقولهم : عُنِيٌّ في عُنُوٍّ ، وجُنِيٌّ في جُنُوٍّ ، وعُصِيٌّ في عُصُوٍّ . وقد قالوا أيضاً : صِيِّمٌ ونِيِّمٌ ، كما قالوا عُنِيٌّ وعُصِيٌّ . ولم يقلُّوا في زُوَّارٍ وصَوَّامٍ لأنَّهم شبهوا الواو في صِيِّمٍ بها في عُنُوٍّ إذا كانت لاماً وقبل اللام واو زائدة . وكلَّما تباعدت من آخر الحرف بُعدَ شبهتها وقويت وتُرِكَ ذلك فيها إذ لم يكن القلبُ الوجهَ في فعلٍ . ولغة القلب مطردة في فعلٍ .

وقالوا : مَشُوبٌ ومَشِيْبٌ ، وحُورٌ وحِيْرٌ ، وهذا النحو ، فشبهوه بفعلٍ وأجروه مجراه .

وأما طَوِيلٌ وطِيَّالٌ فهو بمنزلة جاورَ وجِوارٌ ، لأنها حية في الواحد على الأصل .

وأما فَعْلَانٌ فيجري على الأصل وفَعَلَتِي ، نحو : جَوَلَانٌ وحَيَدَانٌ وصَوَرَتِي وحَيَدَتِي . جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لم يحىء على مثال الفعل ، نحو الحيول والغيسر واللومة . ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بهما في المعتلّ الأضعف على الأصل نحو : غَزَوَانٍ ، ونزَوَانٍ ، ونَفَيَانٍ . ويتركَّانِ في المعتلّ الأقوى . وكذلك فِعْلَاءٌ ، نحو السَّيرَاء . وفُعْلَاءٌ بمنزلة ذلك . قالوا : قُوبَاءٌ وخِيْلَاءٌ ، فتمت كما قالوا : عُرَّوَاء .

وقد قال بعضهم في فَعْلَانٍ وفَعَلَتِي كما قالوا في فَعَلٍ ولا زيادة فيه ، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء ، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه . وذلك قولهم : دارانٌ من دار يَدُورُ ، وحادانٌ من حادَ يَحِيدُ ، وهامانٌ ، ودالانٌ وهذا ليس بالمطرّد كما لا تطرّد أشياء كثيرة ذكرناها .

وأما فُعَلَتِي وفِعَلَتِي وهذا النحو فلا تدخله العلة كما لا تدخل فعلٌ وفِعَلٌ .

هذا باب ماقلب فيه الياء واواً

وذلك فُعَلَى إذا كانت اسماً . وذلك : الطُوبَى ، والكُوسَى ، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام ، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً .

وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعَلٍ منها ، يعنى بيضٌ .
وذلك قولهم : امرأةٌ حَيْكَي . ويدلك على أنها فُعَلَى أنه لا يكون فِعَلَى صفة .

ومثل ذلك : « قِسْمَةٌ ضِيْزَى » فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فُعَلَى اسماً وبين فَعَلَى صفة في بنات الياء التي الياء فيهنّ لام . وذلك قولهم : شَرَوَى وَتَقَوَى في الأسماء .

وتقول في الصفات : صَدِيّاً وَخَزِيّاً ، فلا تقلب . فكل ذلك فرقوا بين فُعَلَى صفة وفُعَلَى اسماً فيها الياء فيه عَيْن ، وصارت فُعَلَى ههنا نظيرة فَعَلَى هناك ، ولم يجعلوها نظيرة فَعَلَى حيث كانت الياء ثانية ، ولكنهم جعلوا فُعَلَى اسماً بمنزلتها ، لأنها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً ، والفتحة لا تقلب الياء ، فكروهوا أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنة إلاّ كما قلبوا ياء مَوْقِينَ ، وإلاّ كما قلبوا واو مِيزَانٍ وقيل . وليس شيء من هذا يُقلب وقبء الفتحة . وكما قلبوا ياء يُوْقِينَ في الفعل .

فأما فَعَلَى فعلى الأصل في الواو والياء ، وذلك قولهم : قَوْصَى ، وعَيْشَى . وفُعَلَى من قُلْتُ على الأصل كما كانت فَعَلَى من غَزَوْتُ على الأصل ، فإنما أرادوا أن تحوّل إذا كانت ثانية من علّة ، فكان ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها .

هذا باب ماقلب الواو فيـه ياء

إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة

والياء بعدها متحركة

سأ

وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة الي تذاثت خارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرّهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها ، كان العملُ من وجهٍ واحد ورفعُ اللسان من موضع واحد ، أخفّ عليهم . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنّها أخفّ عليهم . لشبهها بالآلاف . وذلك قولك في فَيَعِلُ : سَيِّدٌ وصَيِّبٌ ، وإنّما أصلهما سَيِّودٌ وصَيِّوبٌ .

وكان الخليل يقول : سَيِّدٌ فَيَعِلُ وإن لم يكن فَيَعِلُ في غير المعتل ، لأنّهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ ، ألا تراهم قالوا كَيِّنُونَهُ والقَيِّدُود ، لأنّه الطويل في غير السماء ، وإنّما هو من قَادَ يَقُودُ . ألا ترى أنّك تقول جَمَلٌ مُنْقَادٌ وَأَقُودُ ، فأصلهما فَيَعْلُولَةٌ . وليس في غير المعتل فَيَعْلُولٌ مصدرأ . وقالوا : قُضَاةٌ فجاءوا به على فُعْلَةٍ في الجمع ، ولا يكون في غير المعتلّ للجمع . ولو أرادوا فَيَعِلُ لتركوه مفتوحاً كما قالوا تَيَّحَانٌ وَهَيَّيَّانٌ .

وقد قال غيره : هو فَيَعِلُ ، لأنّه ليس في غير المعتل فَيَعِلُ . وقالوا : غَيَّرَتِ الحركة لأنّ الحركة قد قلبت إذا غيّر الاسم . ألا تراهم قالوا بَصْرِيٌّ وقالوا أَمْوِيٌّ ، وقالوا أَخْتُ ، وأصله الفتح . وقالوا دُهْرِيٌّ . فكذاك غيَّروا حركة فَيَعِلُ .

وقول الخليل أعجبُ إليّ ، لأنّه قد جاء في المعتل بناءً لم يبيح في غيره ، ولأنّهم قالوا هَيَّيَّانٌ وَتَيَّحَانٌ فَنَمَّ يَكْسَرُوا . وقد قال بعض العرب (١) :

(١) هو رؤية . ديوانه ١٦٠ .

مابالُ عَيْنِي كَالشَّعْبِ الْعَيْنِ (١)

فإنَّما يُحْمَلُ هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره . ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرده ، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فِعْيَلًا .

وأما قولهم : مَيْتٌ وَهَيْتٌ وَلَيْتٌ ، فإنَّهم يحذفون العينَ كما يحذفونَ الهمزة من هائِرٍ ، لاستثقالهم الياءات ؛ كذلك حذفوها في كَيْتُونَةٍ وَقَيْدُودَةٍ وَصَيْرُورَةٍ ، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ، ألزموهم الحذف إذا كثر عددهنَّ وبلغن الغاية في العدد ، إلاَّ حرفاً واحداً . وإنَّما أرادوا بهنَّ مثال عَيْضَمُور .

وإذا أردت فِعْيَل من قلتُ قلتُ قَيْلٌ . فلو كان يغيَّر شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هنا . فهذه تقوية لأنَّ يُحْمَلُ سَيْدٌ على فِعْيَلٍ ، إذ كانت الكسرة مطردة كثيرة . وبنات الياء فيما ذكرت لك وبنات الواو سواء .

ومما قلبوا الواو فيه ياء دَيْتَارٌ وَقَيْتَامٌ ، وإنَّما كان الحدُّ قَيْوَامٌ ودَيْوَارٌ . وقالوا قَيْوَمٌ ودَيْوَرٌ ، وإنَّما الأصل قَيْوُومٌ ودَيْوُورٌ ، لأنَّهما بنيا على فِعْيَالٍ وفِعْيُولٍ .

وأما فِعْيَلٌ مثل حَيْذِيمٍ فبمترلة فِعْيَعْلٍ ، إلاَّ أنَّك تكسر أوَّل حرف فيه .

وأما زَيْلَتُ ففَعَلْتُ من زَايَلْتُ . وإنَّما زَايَلْتُ بَارَحْتُ ، لأنَّ مازِلْتُ أَفْعَلُ ما بَرَحْتُ أَفْعَلُ ، فإنَّما هي من زِلْتُ ، وزِلْتُ من الياء . ولو كانت زَيْلَتُ فَيَعْلَتُ لقلت في المصدر زَيْلَةً ولم تقل تَزْيِيلاً .

وأما تَحْيِزْتُ فَتَفْيَعْلَتُ من حُزْتُ ، والتَّحْيِزُ تَفْيَعْلٌ .

(١) الشَّعْبُ : الزادة الصغيرة ، أو القرية . والعَيْنُ : الخلق الهائلة . شبه عينه لسيلان دمعها بالقرية الخلق في سيلان مائها من بين غرزها ، لبلها وقدمها .

والشاهد فيه بناء « العين » على فِيعَلٍ . وهو شاذ في المعتل إذ لم يسمع إلا في هذه الكلمة وكان قياسها « عين » كما قيل سيده وهين ولين ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح ، كما اختص الصحيح : بفِيعَل مفتوحة العين .

وأما صَيُودٌ وطَوِيلٌ وأشباه ذلك فلأنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياء أن الحرف الأول متحرك ، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلاَّ بسكون الأول . ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم : وَتَدٌ وَتَدٌ فَعِيلٌ ، ولم يجزوا وَدَّةٌ (١) على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدٌّ لأنَّ الحرفين ليسا من موضع تضعيف ، فهم في الواو والياء أجدرُّ أن لا يفعلوا ذلك .

وإنما أجروا الواو والياء مجرى الحرفين المتقاربين ، وإنما السكون والتحريك في المتقاربين ، فإذا لم يكن الأول ساكناً لم تصل إلى الإدغام ، لأنه لا يسكن حرفان . فكانت الواو والياء أجدرُّ أن لا يُفعل بهما ما يُفعل بـمَدٍّ ومَدٌّ ، لبعد ما بين الحرفين . فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما ترك المشبه به .

وفَوَعَلَ من بَعَثَ بَيَّعَ ، تقلب الواو كما قلبتها وهي عين في فَيَعِيلٍ وفَيَعَلٍ من قُلْتُ . وكذلك فَعِيلٍ من بَعَثَ وفَعُولٍ ، تقول بَيَّعَ وبَيَّعَ . وعلى هذه الطريقة فأجبر هذا النحو .

وسألت الخليل عن سُويِرَ وتُويِعَ مامنعهم من أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأنَّ هذه الواو ليست بِلِزْمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حين قلت فَوَعَلَ . ألا ترى أنك تقول : سايِرَ وتُسايِرُ ، فلا تكون فيهما الواو . وكذلك تُفَوَعِلَ نحو : تُتُويِعَ لأنَّ الواو ليست بلازمة ، وإنما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رُويَّةٌ ورُويّا ونُويٌّ ، لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة ، لأنَّ الأصل ليس بالواو ، فهي في سُويِرَ أجدرُّ أن يدعوها ، لأنَّ الواو تفارقها إذا تركت فَوَعِلَ ، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تركت الهمزة .

وقال بعضهم : رُيّا ورُيَّةٌ ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء . ولا يكون في سُويِرَ وتُويِعَ ، لأنَّ الواو بدل من الألف ، فأرادوا أن يمدوا

(٣) وده بمعنى وتده يتده .

كما مدّوا الألف . وأن لا يكون فُوعِلَ وتُفُوعِلَ بمنزلة فُعِلَ وتُفُعِلَ . ألا تراهم قالوا : قُويلَ وتُقُويلَ ، فمدّوا ولم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة ، لئلا يكون كفُعِلَ وتُفُعِلَ ، وليكون على حال الألف في المدّ . ولا تُدغمها فتصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المدّ من موضع واحد الأزل منهما ساكن . فكما ترك الإدغام في الواوين كذلك ترك في سُويرَ وتُبُويسَ .

ونحو هذه الواو والياء في سُويرَ وتُبُويسَ واو ديوانٍ ، وذلك لأنّ هذه الياء ليست بلازمة للاسم كلزوم ياء فَيُعِلَ وفَيُعَالٍ وفَيُعِلَ ونحو ذلك ، وإنّما هي بدلٌ من الواو وكما أبدلت ياء قيراطٍ مكان الراء ، ألا تراهم يقولون دُويّين في التحقيق ، ودّواوين في الجمع ، فتذهب الياء . فلما كانت كذلك شبّهت هذه الياء بواو رؤيةٍ وواو بوطير ، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للياء . ولو بنيّتها ، يعني ديوان ، على فيعالٍ لأدغمت ، ولكنك جعلتها فيعَالٌ ثم أبدلت كما قلت تَطَنَّتْ . وكذلك قلت قراريطُ فرددت وحذفت الياء . وهي من بعثت على القياس لو قيل يياعٌ بإدغام ، لأنك لا تنجو من ياءين .

هذا باب ما يكثر عليه الواحد

ما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحسوه

اعلم أنك إذا جمعت فَوَعَلًا من قُلْتُ هَمَزْتُ كَمَا هَمَزْتُ فَوَاعِلَ من عَوِرْتُ وَصِيدْتُ .
فإذا جمعت سِيدًا ، وهو فَيَعِلُ ، وفَيَعَلًا نحو عَيْنٍ هَمَزْتُ ، وذلك :
عَيْلٌ وَعِيَائِلٌ ، وخَيْرٌ وخِيَائِرٌ ، لما اعتلت ههنا ، فقلبت بعد حرف مَزِيد في
موضع أَلِفٍ فاعِلٍ ، هُمَزْتُ حيث وقعت بعد أَلِفٍ ، وصار انقلابها ياءً نظيرَ الهمزة
في قَائِلٍ . ولم يصلوا إلى الهمزة في الواحد إذ كانت قبلها ياءٌ ، فكأنهم جمعوا شيئاً
مهموزاً . ولم يكن ليعتلَّ بعد ياء زائدة في موضع أَلِفٍ ولا يعتلَّ بعد الألف . ولو لم
يعتلَّ لم يهَمْز ، كما قالوا : ضَيَّوْنَ وضَيَّائُونَ ، وقالوا : عَيْنٌ وعِيَّانٌ .
وإذا جمعت فَعُلٌ من قُلْتُ قلتَ قَوَائِلُ ، هَمَزْتُ .

وإذا جمعت فَعُولًا فبناؤه بناء فَوَعِلٍ في اللفظ سواء . ألا ترى أن الواوَيْنِ
يُدْمَانِ ويؤَخَّرَانِ . وذلك قولك إذا أردتَ فَوَعَلًا قَوْلٌ ، وإذا أردتَ فَعُولًا
قَوْلٌ . وتهَمْزُ فَعَارُلُ فتقول قَوَائِلُ كما هَمَزْتَ فَعَاعِلَ . وإنما فعلوا ذلك لالتقاء
الواوَيْنِ ، وأنه ليس بينهما حاجز حصين ، وإنما هو الألف تخفى حتى تصبح كأنك
قلتَ قَوَوُلُ ، وقُرُبْتُ من آخر الحرف فهَمْزْتُ وشَبَّهْتُ بواو سماء ، كما قالوا
صَيِّمٌ ، فأجروها مجرى عُنْيٍ . وذلك الذي دعاهم إلى أنْ غَيَّرُوا شَوَائِيَا .

وإذا التقت الواوَانِ على هذا المثال فلا تَلَسَّتْنِ إِلَى الزائد وإلى غير الزائد . ألا
تراهَمَ قالوا أَوَّلُ وأَوَائِلُ ، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف . وأما قول الشاعر (١) :
وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَائِرِ (٢)

(١) الجندل بن المثنى الطهوي . وانظر الخصائص ١/١٩٥ . والسان (عور) .

(٢) العوار ، كرماء : قنَى العين ، أو رمد شديد ، أو رخز يوجد فيها . يريد أن الدهر جعل في عينيه القذى
والرمد بدل الكحل .

يتخاطب امرأته ويذكر ما فعل به الكبير . وقبله :

غرك أن تقاربست أباً عري وأن رأيت الدهبر ذا النوائس
حتى عظامي وأراه ثاغري

والشاهد فيه تصحيح وار « العوار » الثانية لأنه ينوي الياء المحلوفة . والوار إذا وقعت في . ١. الموضع
تهَمْزُ ليمدحها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال . ولو لم تكن فيه ياء منوية لزم هَمْزُهَا أن قالوا في
جميع أول أوائل وأصلها أوائل .

فإنّما اضطرّر فحذف الياء من عَوَاوِيرَ ولم يكن ترك الواو لازماً له في الكلام فيهمز .

وكذلك فَوَاعِلُ من قلت قَوَائِلُ ، لأنها لا تكون أمثلاً حالاً من فَوَاعِلَ من عَوِرْتُ ومن أوائل .

واعلم أن بنات الياء نحو بَعِثَ تَبِيعُ في جميع هذا كبنات الواو ، يهمن كما هُمَزَتْ فَوَاعِلُ من صَبَدْتُ ، فجعلتها بمنزلة عَوِرْتُ ، فوافقتها كما وافقت حَبِيتُ شَوَيْتُ ، لأنَّ الياء قد تُسْتَقِلْ مع الواو كما تستقل الواوان ، فوافقت هذه الواو وصارت يجري عليها ما يجري على الواو في الهمز وتركه ، كما اتفقتا في حال الاعتلال ونرك الأصل . فلمّا كثرت موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل ، وكانت الياءان تستقلان وتستقل الياء مع الواو ، أجريت مجراها في الهمز ، لأنهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو .

ويهمز فِعِيلُ من قُلْتُ وَيَعْتُ . وذلك قَوَائِلُ وَبَيَّاتُ ، فهمت الياء كما همزت الواو في فَعَاوِلَ ، فاتفقا في هذا الباب كما اتفقت الياء والواو فيما ذكرت لك ، إذ كان اجتماع الياءات يكره ، والياء مع الواو مكروهتان .

هذا باب مايجرى فيه بعض ماذكرنا

إذا كسر للجمع على الأصل

فمن ذلك : فَيَعَالُ ، نحو دَيَّارٍ وَفَيَّامٍ ، وَدَيَّورٍ وَفَيَّوْمٍ ، تقول دَيَّاوِيرُ وَفَيَّاوِيمُ . ومثل ذلك عَوَّارٌ تقول عَوَّاوِيرُ ، ولا تهمز هذا كما تهمز فَعَاعِيلُ من قلت .

وخالفت فُعَالٌ كَمَا يَخَالِفُ فَاعُولٌ نحو طَاوُوسٍ عاوِرًا إذا جمعت فقلت طَوَّاوِيسُ . وإنما خالفت الحروفُ الأولُ هذه الحروفُ لأنَّ كلَّ شيءٍ من الأولِ هُمِيزٌ على اعتلالِ فِعْلِهِ أو واحدِهِ فإنَّما شُبِّهَ حيثُ قرب من آخر الحروفِ بالياء والواو اللتين تكونان لامين ، إذا وقعتا بعد الألف ولا شيء بعدهما ، نحو سِقَاءٍ وَقَضَاءٍ ، فجعلت الياءات والواوات هنا كأنهنَّ أواخر الحروفِ ، كما جعلت الواوان في صِيَمٍ كأنهما أواخر الحروفِ . فإذا فصلت بينهما وبين أواخر الحروفِ بحرفٍ جَرَيْنَ على الأصل ، تقول : الشَّقاوة والغواية ، فتخرجهما على الأصل ، إذا كان آخر الكلمة مابعدهما وحرفُ الإعراب . فإذا كان هذا النحو هكذا فالمعتلُّ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان ، أقربُ من البيان ، والأصلُ له ألزم .

ومثل هذا قولهم : زَوَّارٌ وَصَوَّامٌ ، لما بَعُدَتْ من آخر الكلمة قُوْبٌ كما قُوْبِتِ الواو في أَخُوَّةٍ رَأْبُوَّةٍ ، حيث لم يكونا أواخر الحرفين . فالبيان والأصل في الصَّوَّامِ ينبغي أن يكون ألزم وأثبت ، لأنه أقوى المعتلِّين .

أبو عثمان المازنيّ

أبو بكر بن محمد بن بقيّة من بني مازن الشيباني ، من أهل البصرة ، فيها ولد ونشأ وترعرع ، وقد أكبّ منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين والبصريين وحضر حلقات المتكلمين ، ولزم الأخفش ، وأخذ عنه كتاب سيبريه حتى إذا توفي الأخفش والجرمي أصبح المازني علم البصرة المفرد في النحو والتصريف وقد جاء إلى بغداد في عهد المعتصم .

ويُجمعُ القدماء على أنّه كان أعظم النحاة في البصرة ، وقد عاش يدرّس لطلابه كتاب سيبريه ، وصنف حوله تعليقات وشروحاً منها تفاسير كتاب سيبريه ، وألّف في علل النحو كتاباً ، ثمّ إنّه خصّ التصريف بكتاب شرحه ابن جني بكتاب سمّاه المنصف ، ومن مؤلفاته كتاب مايلحن فيه العامة وكتاب الألف واللام ، وكتاب العروض وكتاب القواني .

وكان المازني فطناً ذكياً ، ومناظراً أليعياً ، له آراء طريفة كثيرة يتناقلها النحاة . اختلف في سنة وفاته والأرجح أنه توفي سنة سبع وأربعين ومئتين .



قال أبو عثمان :

وتقلب الواو ياء في « فَعَلَّ » إذا كان جمعاً . قالوا : « صائمٌ وصَيْمٌ ، وقائِلٌ وقَيْلٌ ، وفائمٌ ونَيْمٌ » . وإن شئت كسرت أوّلَ هذا . وإثبات الواو في هذا أجود ، وهو الأصل . ولكن الذين قلبوا شبهوه « بعاتٍ وعَيْيٌ ، وعصاً وعُصِيٌّ » لما كانت العين تلي اللام .

قال أبو الفتح :

اعلم أن أصل هذا الجَمْعُ ألاَّ يُعْتَلَّ ، لأنه ليس فيه ما يوجب القلب ، ولكنه

لما كان الواحد معتلاً أعني : « صائماً وقائماً » ، وجاء الجمع وهو أنقل من الواحد ، وقُرِبت العين من الطَّرَف فأشبهت اللام في « عَيَّ » جمع « عاتٍ » – قلبت ، والأجود « صَوْمٌ وقَوْمٌ » .

ويدلُّك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة : قولُهُم : « قَيْنِيَّةٌ ، وصَبِيَّةٌ وفلان من عِلْيَةِ الناس ، وهو ابنُ عَمِّي دُنْيَا ، وصَبِيَّانٌ . وأصل قَيْنِيَّةٍ من قنوت ، وصَبِيَّةٌ وصَبِيَّانٌ من صَبَوْتُ ، وعِلْيَةٍ من عَلَوتُ ، ودُنْيَا من دَنَوْتُ . وقياسه : « قَيْنُوَّةٌ ، وصَبُوَّةٌ ، وصَبَوَانٌ » ، وعِلْوَةٌ ودَنَوَا » . ولكن لما جاورت الواو الكسرة قَبَلَتْها صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يُعْتَدَّ الساكن حاجزاً لضعفه .

ونظير هذا قولُهُم : « افْتُلَّ » ، ضمُّوا الهزلة لضمة العين ولم يعتدوا بالفاء حاجزاً ، لسكونها ، فصارت الهزلةُ لذلك كأنها قَبَلَتِ العين المضمومة ، فضُمَّت كراهة الخروج من كسر إلى ضم .

وقد دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أن قالوا : « هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ » جَرُّوا الخَرِبَ وهو صفة للأوَّلِ ، وأنشدوا :

فَيَاكُمْ وَحِبَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيَّ
جَرَّ الهمُوزَ ، وهو من صفة الحبيَّةِ لمجاورتيه لوادٍ .

ومن ذلك استقباحُهم اختلافَ حركاتِ ما قبلَ حَرَفِ الرويِّ إذا كان مُقَيِّداً – وهو المسمَّى : تَوَجُّهاً – نحو قول ربيعة :

وقَاتِمِ الأعماقِ خاويِ المختَرَقِ

ففتح ما قبلَ القاف ، ثم قال :

أَلَفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الحَمِيقِ

فكسر ما قبلها ، ثم قال :

سِرّاً وَقَدْ أَوَّنَ تَأْوِينَ العُقُقِ

فضمّ ما قبلتهما .

ولنما صار هذا عندهم قبيحاً وعيباً ، لأنّ الحركة مجاورة للقاف ، فكان اختلاف الحركات واقعاً على القاف . فكما أن الإقواء عيبٌ فكذلك استقبحوا اختلاف التوجيه . وأنا أبين هذا مستقصي في شرح القواني لأبي الحسن إن شاء الله .

فلذلك جاز في صومٍ : صيمٌ ، لمجاورة العين اللام . وقال الشاعر :

ومُعَرَّضٍ نَعْلِي المَراجِلُ تَحْتَهُ عَجَلْتُ طَبَخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيِّعَ
يريد : جوعاً .

ولنما أجازوا : « صيمٌ » بكسر أوله ، لأنه لما شُبّهَ بعُنيٍّ في القلب ، كذلك شُبّهَ أيضاً بعُنيٍّ في كسر أوله .

ثمّ قول الشاعر :

وَيَرْدُوتُهُ بَلِّ البرّاذينُ تَغْرَهَا وقد سَرِبَتْ منْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلًا

فأخبرني أبو علي : أن ابن حبيب قال : أراد : لبن أَيْلٍ وهو يُغْلِمُ ، وقال : وَيُرَوِّى أَيْلًا . يُراد : جَمْعُ لَبْنٍ أَيْلٍ . أي خائِرٍ مثل : « حائِلٍ وَحَوْلٍ » ، قال : وهو خطأ . وليس هذا بخطأ ، لأنّ فاعلاً من هذا الباب - أعني المُعْتَلَّ العين بالواو - إذا جُمِعَ على فُعْلٍ كان القلبُ فيه مطرداً ، وإن كان التصحيحُ فيه أجوداً . فجاز أن يكون : أَيْلٌ يُراد به : أوّلٌ ، ثم يُقَلَّبُ كما يقال في « صومٍ : صيمٌ » . وفي « جوعٍ : جيّعٌ » ، وقال الأعشى :

فَبَاتَ عَدُوّاً لِلسَّاءِ كَأَنَّهُ يُوَأِّمُ رَهْطاً لِلْعَزُوبَةِ صَيْمًا
فدفع ابن حبيب لهذا التأويل ليس بمستقيم . وهذا رأي أبي علي .

قال أبو عثمان :

فإذا كان هذا الجمعُ مثال « فُعَالٍ » لم تُقَلَّبْ فيه الواو ياءً ، لأنها تباعدت من الضَرْفِ : وذلك : « صائمٌ وصوَّامٌ » ، وقائمٌ وقوَّامٌ ، ونائمٌ ونوَّامٌ » .

قال أبو الفتح :

تصحيحهم لهذا يدلُّك على أن صِيَمًا مُشَبَّهٌ بِعِيٍّ لما قربت العين من اللام ولم يفصل بينهما شيء ألا ترى أنَّ ألف « فُعَّال » لما حجزت بين العين واللام بعدت العين ، فلم يَجْزُ قلبُها ، وهذا هو القياس ، لأنه لما كان « صَوْمٌ » مع قُرْبِ واوه من الطَّرَفِ الوجه فيه التصحيحُ كانَ التصحيحُ — إذا تباعدت الواو من الطرف — لا يجوز غيره .

وقد جاء حَرَفُ شاذّ ، وهو قولهم : « فلانٌ في صِيَابَةِ قومه » .

يريدون : في صَوَابَةٍ : أي في صميمهم وخالصهم — وهو من صَابَ يَصُوبُ : إذا نزل ، كانَ عِرْقُهُ فيهم قد سَاخَ وتمكَّنَ ، وقياسُهُ التصحيحُ . ولكن هذا ممَّا هُرِبَ فيه من الواو إلى الياء لِثِقَلِ الواو ، وليس ذلك بعلّة قاطعةٍ ، وأنشد ابن الأعرابيّ للذي الرُّمّة :

ألا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْدِرٍ فما أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

وقال : أنشدني أبو الغمر هكذا بالياء ، وهو شاذّ ، وحكي أنَّ له وجهًا من القياس .

وأقول : إنك لو جمعتَ مثل : « شَاوٍ وَجَاوٍ عَلَى فُعْلٍ » لصَحَّحتَ ولم تُعْلِلِ ، وذلك قولك : « جَوَى وشَوَى » . ومن قال في « جَوَعٍ : جُيْعٌ » ، وفي قَوْمٍ : قَيْمٌ » لم يَقْلُ إِلَّا « جَوَى وشَوَى » بالتصحيح .

وإنما لم يَجْزِ إعلالُ مثل هذا لأنك قد أعللتَ اللامَ بأن قلبتها ألفاً ، فلم يَجْزِ إعلالُ العين ، لئلا يجتمع على الكلمة إعلالُ العين واللام جميعاً ، وهذا مرفوضٌ في كلامهم ، لم يجيء منه إلا أحرفٌ شاذّةٌ ، منها « شَاءَ وماءٌ » ، وسراها إن شاء الله .

قال أبو عثمان :

ويجيءُ « فَعْلَانٌ وَفَعَلْتَى » على الأصل ، نحر : « الجَوْلَانِ ، والحَيَدَانِ » . وَفَعَلْتَى ، نحو : « مَوَايَ ، وَحَيَدَى » ، ذبعلوه بالزيادة إذ لحقته بمثلة مالا

زيادة فيه مما لم يحىء على مثال الفعل ، نحو : « الحَوَل والغَيْر ، والثَّوْمَة » ، ومع هذا أنهم لم يكونوا لِيَجِيئُوا بهما في المعتلّ الأضعفِ على الأصل ، ويُعلّوهُما في المعتلّ الأقوى .

والأضعف نحو : « النَّزَّوان » ، والغَلَيَّان ، والعَدَّان . واللامُ أضعفُ من العين لأنها آخر الكلام والعين أقوى منها والفاء أقوى من العين .

قال أبو الفتح :

قولُه : فجعلُوهُ بالزيادة إذ لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه ، نحو : « الحَوَل » .

يقولُ : إنَّ مثال « الجَوَلان وصَوَرَى » . وما كان مثلَهُما قد امتاز من مُشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنونِ وألفِ التانيث ، وهذه الزوائد مما تختصُّ به الأسماء دون الأفعال ، فيجرى لذلك مجرى ماخالف الفعل باليسنية فهُجَّحَ لخالفته الفعل ، نحو : « الحَوَل والعِوَضِ » فكما صُحِّحَ العِوَضُ لخالفته الفعل بالبناء كذلك صُحِّحَ « الجَوَلان والحَيِّدَى » لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والنونِ وألفِ التانيث ، فكلُّ واحد من هذه الأشياء تباعد عن الفعل بمعنى من المعاني ، فوجب تصحيحُهُ ، وإن اختلفت المعاني فقد اتفقت في التّباعد .

وإنما صحَّت اللام في « النَّزَّوان والغَلَيَّان » ، لأنها لو قُلِبَت أَلِفًا - وبعدَها ألف فَعَلان - لالتقى ساكنان فوجبَ حذف إحدى الألفين ، فكان اللفظُ يصير بعدَ الحذف إلى : « نَزَّانٍ ، وغَلانٍ » فيلتبسُ ، مثالُ فَعَلانٍ بفعالٍ مما لامه نونٌ . فكَرِهَ ذلك لذلك .

ثم إنَّ اللام لما صحَّت لمعنى من المعاني والعينُ أقوى منها ، كَرِهوا إعلالَ العين القوية في هذا المثال الذي قد صحَّت فيه اللامُ وهيي ضعيفةٌ ، فلذلك لم يقولوا في « الجَوَلان : الجالان » .

فهذا تفسير اعتلالِ أبي عثمان في تصحيح هذا الباب .

قال أبو عثمان :

« وفُعَلَاءُ » بتلك المنزلة ، نحو : « القُوبَاءُ ، والخِيَلَاءُ » .

قال أبو الفتح : هذا المثالُ أجدرُ بالصحة ، لأنه قد صُحِّح ، نحو : « سَوْلَةٌ ، وعَيْبَةٌ » ، وإن لم يكن فيه ألف التانيث ، فإذا جاءت فيه ألف التانيث كان أجدرَ بالصحة لتباعدُهما من شَبَهِ الفعل ، وإذا كان يُعْلَنُونَ : فَعَلَاءُ ، نحو : « دارٍ ، وساقٍ » ، ثم يصحَّحُونَ إذا جاءت في آخره الألف والنونُ ، نحو : « الجَحَوْلَانِ » ، فهم بأنَّ يصحَّحُوا مالو لم ييجيء في آخره ألفا التانيث لكان بناؤه يُوجبُ له التصحيح لبُعْدِهِ عن شَبَهِ الفعل — أعني : « انقُوبَاءُ ، والخِيَلَاءُ » — أجدر .

قال أبو عثمان :

وقد جاءت أحرفٌ على « فَعَلَانِ » معنلةٌ شَبَّهوها بفَعَلٍ ولا زيادة فيه ، وجعلوا هذه الزيادة في آخره مِثْلَ الهاء ، وذلك قولهم : « داران ، وماهان ، وحادان » وهذا ليس بالقياس ، ولا الأصل ، وهو شاذٌّ يُحْفَظُ حفظاً ، ولا يُجْعَلُ باباً يُقَاسُ عليه .

قال أبو الفتح : يقولُ : جعلوا الألف والنونَ في : « داران ، وماهان » بمنزلة هاء التانيث في : « دارةٍ ، وقارةٍ ، ولابةٍ » . فكما أُعِلَّتْ هذه الأسماء ونحوها ولم يمنع من القلب هاء التانيث ، كذلك قُلبَتْ في : « داران » ونحوه .
فإن قيل : ومن أين أشبَهَتْ الألف والنونُ هاء التانيث ؟ قيل : من وجوهٍ :

منها : أنك لو رخصت ما في آخره ألف ونونٌ زائدتان ، لحدَفْتَهُمَا جميعاً ، كما تحذفُ هاء التانيث . ألا ترى أنك تقول في عثمان : « ياعثمُ أقبيلُ » ، وفي مروانَ : « يامرؤُ أقبيلُ » ، كما تقول في طلحةَ : ياطلحُ أقبيلُ » . ومنها : أنك تقول في تحقير « زَعْفَرَانٍ » : زُعَيْفِرَانُ » فتحقِرُ العَدْرُ ثم تأتي بالألف والنونَ بعدُ ، كما تفعلُ ذلك بالهاء في نحو قولك : « سِلْسِلَةٌ وسُلَيْسِلَةٌ » . فمن هذا وغيره جرت الألف والنونُ مَجْرَى الهاء .

فإن قيلَ : وما الدلالةُ على أنَّ « داران ، وماهان . وحادان : فَعَلَّان » ؟
وهلَّ جعلتها : « فاعالا » نحو : « ساباطٍ وخاتامٍ » ؟ قيل : حمَّلهُ على « فَعَلَّان »
أولى ، لكثرة « فَعَلَّان » وقلة « فاعال » . وعلى كلِّ حالٍ فتصحيحُ هذا هو القياس
ولكنه من الشاذِّ لما تقدَّم قبلَ هذا الفعْلِ من أنَّه قد خرج بهذه الزيادة من شبهِ
الفِعْلِ كما يخرج إذا جاء على فُعِّلٍ ، وفَعَّلٍ من شبه الفعل بالبناء .

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : القلبُ في « فُعِّلٍ » جَمْعاً مُطَرِّدٌ ، فهذا الذي قلت لك من
أنهم يختصون المعلنَّ بالبناء لا يكون في غيره .

قال أبو الفتح : يريد بفُعِّلٍ بابَ « صِيَمٍ وقِيَمٍ » . وقد تقدم ذكره . ويريد
بمطَرَّدٍ : أنَّه مُطَرَّدٌ في الاستعمال والقياس جميعاً ، وكسرُهم الصادَ من صِيَمٍ
مما خصَّصوا به المعلنَّ ، لأنَّه لا يجوز في عاذِلٍ : عِيذَلٌ ، ولا في غاسِلٍ : غِيَسَلٌ .
ولا بد من ضمِّ العين .

قال أبو عثمان :

ومما اختصوا به المعلنَّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر : « كَيَّنُونَةُ ،
وقيْدُودَةُ ، وصَيِّرُورَةُ » ، وأصلها « فَيَعَاوِلَةُ » ، نحو : « كَيَّنُونَةُ ، وقيْدُودَةُ :
وصَيِّرُورَةُ » ، ولكنهم ألزموه الحذف إذا بلغ الغاية في العدد إلّا حرفاً واحداً .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ أصلَ هذه المصادر : « فَيَعَاوِلَةُ » ، لأنها كانت
في الأصل : « كَيَّنُونَةُ ، وقيْدُودَةُ ، وصَيِّرُورَةُ » ، بوزن : « عَيَّضَمُوزٍ » .
وحيزَبُونٍ » ، فاجتمعت الواو والياء ، وسَبَقَتِ الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياءً ،
وادغموا فيها الياء الأولى ، فصارت في التقدير : « كَيَّنُونَةُ ، وقيْدُودَةُ » ، فحذفوا
الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عينُ الفعلِ ، فصارت قيْدُودَةُ وكَيَّنُونَةُ .
وألزموه الحذفَ ، لأنهم قد قالوا في « مَيَّتٌ وهَيَّنٌ : مَيَّتٌ ، وهَيَّنٌ » فحذفوا
عينَ الفِعْلِ مع أنَّ الكلمة على أربعةِ أحرفٍ ، وخيَّروا بين الحذفِ والإثبات .

فلما كانت « قِيدودة » ، و« كينونة » على ستة أحرف طالت ، فألزموها الحذف ، ولم يَخَيَّرُوا بين الحذف والإثبات كما فعلوا في مَبَيَّتٍ ، وَهَيِّنٍ .

ومعنى قوله : ومما اختصوا به المعتلّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر . يريد : أنه لم يأتِ مصدرٌ على « فيعلولة » إلا فيما كان معتلاً . ويريد بالمعتلّ هنا : ما كان مبتلىً لعين دون الفاء واللام .

ولأنما اختصّ المعتلّ ببناء لا يكون في غيره ، لأنه ضَرَبٌ من الكلام مبينٌ لغيره من الصحيح ، فكما اختلفت أحكامه في الاعتلال بالانقلاب والحذف وغيره . كذلك أيضاً جاءت فيه أمثلة لا تكون في غيره من الصحيح .

وكما أن الأسماء الأعلام لما جاز في إعرابها مالا يجوز في إعراب غيرها نحو قولهم في جواب مَنْ قال : « رأيتُ زيداً » ، ومررت بعمرو ، ومَنْ زيداً ؟ ومَنْ عمرو ؟ . كذلك أيضاً جاءت فيها أمثلة لا تكون في غيرها مما ليس علماً ، نحو : « مَوْهَبٍ ، ومَوْرَقٍ ، وثَهْلَلٍ ، ومَكْوَرَةٍ » وغير ذلك .

ومعنى قوله : إذ بلغوا الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً . يريد : أن « كينونة » ، وقِيدودة ، على ستة أحرف ، وغاية العدد سبعة أحرف فإنما ينقص حرفاً واحداً . وشبيه هذه المصادر — مما اعتلت عينه لوقوع الياء الساكنة قبْلَها — فالزِمَ الحذف لطلوه — قولهم : « رَيْمان ، وريح رَيْدانة » وأصلُهُما : « رَيْحان ، وريْدانة » ، فقلبوا الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبْلَها ، فصار في التقدير : « رَيْحان ، وريْدانة » ، فحذفوا العين كما حذفوها في « كينونة » . وألزموها الحذف لطول الكلمة كما فعلوا ذلك في « كينونة » . قال الشاعر :

سلام الإله وريْحانُهُ
ورحمته وسماءُ دِرَرِ

وقال ابن ميادة :

أهاجَكَ المنزَلُ والمحضرُ
أودتْ به رَيْدانةٌ صرَّصرُ

ورِيدَانَّةُ : من راد يرودُ ، أي ذهب وجاء ، ورِيحَان : من الرُّوح .

وذهب الفراء إلى أن هذه المصادر إنما جاءت بالياء ، لأنها جاءت على أمثلةٍ مصادر بنات الياء في أكثر الأُمُر ، نحو : صار صَيْرُورَةً ، وسار سَيْرُورَةً وطار طَيْرُورَةً ، وبان يَنْوُورَةً ، ونحو ذلك ، فأجريت « كَيْنُورَةٌ ، وقَيْنُودَةٌ » ، مُجَرَّي « سِيرُورَةٌ » فقيلت بالياء حَمَلًا على بنات الياء ، قال : كما قالوا : « شكُونِه شِكَايَةٌ » ، فقلبوا الواو ياءً لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء ، نحو : « الرَّمَايَةُ ، والسَّعَايَةُ » . قال : وأصلُ « فَعْلُولَةٌ » هنا : : « فَعْلُولَةٌ » بضمّ الفاء ، قال : ولكنهم كَرِهوا أنْ تنقلب الياء في « صِيرُورَةٌ ، وطيْرُورَةٌ » ونحوهما واوًا ، لانضمام ما قبلها ، ففتحوا الفاء وأجروا بنات الواو هنا مُجَرَّي بنات الياء ، لأنها داخلةٌ عليها وهذا عند أصحابنا مذهبٌ واحدٌ جدًّا ، لأنه لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحَّ العينُ ألا تَرَى إلى قول الشاعر :

مُظَاهِرَةٌ نِيَاءً عَتِيقًا وَعُوطَطًا فقد أحكمَا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا

فقال : « عُوطَطًا » ، فقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها وكانت في الأصل : « عِيْطَطًا » ، فقلب الياء واوًا ، لانضمام ما قبلها وسكونها ، ولم نَرَهُمْ فقالوا : « عَتِيطَطًا » ، ففتحوا العين لتصحَّ الياء .

وأيضًا : فلو كان أصلُ : « طَيْرُورَةٌ : فَعْلُولَةٌ » بضمّ الفاء . ثم إنهم كَرِهوا انقلابَ الياء واوًا لوجبَ أنْ يكسروا الفاء ، كما أتتهم لما كَرِهوا أنْ تنقلب الياء واوًا في جمع أبيض لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصحَّ العينُ ، فقالوا : « بَيْضٌ » ولم نَرَهُمْ فتحوها فقالوا : « بَيْضٌ » .

وكذلك جميع ما كان مثلَ هذا . ألا تَرَاهُمْ قالوا : « مَبِيعٌ » ، ومكِيلٌ ، وعَصِيٌّ ، ودَلِيٌّ ، وَمَرْمِيٌّ ، وَمَقْضِيٌّ » ، فأبدلوا الضمة في جميع هذا كسرةً ، لتسلم الياء بعدها ، فلكذلك كان يجب أنْ يكسر أول بينونة ، ونحوها على مذهب الفراء ، كما رأيناهم فعلوه في غير هذا مما ذكرته وما لم أذكره مما جرى مجراه . فأن لم يكسروا وفتحوا دلالةً على فساد قوله .

فإن قال قائل : لو كسروا لوجب أن يقولوا : صيروا ، فيخرجوا من الكسر إلى الضم ، وليس بينهما إلا حاجز ضعيف ، وهو الساكن فرفضوا الكسر لذلك ، وعدلوا إلى الفتح .

قيل : هذا خطأ غير لازم ألا ترى أنهم قالوا : « شيوخ وبيوت » ، فاستقبلوا الضم بكسر من غير حاجز ، لما كانت الكسرة عارضة فمين هنا لا يمنع أن يقولوا : « صيرورة » ونحوها بالكسر ، لأن الأصل الضم ، كما أن أصل « بيوت » الضم .

وأيضاً : فإنه ادعى أن في المصادر بناء فعلولة ، وهذا مخالف للأصل .
في المصادر وإن كان قد جاء منه شيء ، فلا لا يعبأ به ولا يلتفت إليه لقلته ونزاعته .
فهذا أيضاً مما يدفع قوله ويؤهينه ، فمن هنا كان مذهبه في هذا متعسفاً غير موافق للصواب .

فإن قال قائل : فإن أصحابك أيضاً قد ذهبوا إلى أن أصله « فيعلولة » ،
وفيعلولة غير معروفة في المصادر . ولو كانت فيعلولة ، لوجب أن يوجد بعض ذلك في نثر أو نظم أو سجع ، ولم نرهم نطقوا بذلك .

قيل : لا ينكر أن يكون في المعتل أبنية مخصوصة به . ألا تراهم قالوا في جمع « قاضٍ وغازٍ : قضاةٌ وغزاةٌ » . فجمعوه على « فعلة » ولم نرهم فعلوا ذلك في الصحيح ، إنما يجمعونه على « فعلة » بفتح الفاء نحو : « كاتبٌ وكتبةٌ ، وكافٍ وكفرةٌ » . ولهذا نظائر .

فإن قال : فعلى هذا لا ينكر أن يكون في المصادر المعتلة « فعلولة » كما ذهب إليه الفراء ، وإن كان هذا غير موجود في الصحيح ؟ .

قيل : قد تقدم القول في فساد هذا ، وأنه لو كان « فعلولة » ، لقالوا : « بؤونة » ، وصورورة » ، كما قالوا : « عوطط » ، أو كانوا إذا أرادوا سلامة الباء أن يكسروا ما قبلها ، فيقولوا : « صيرورة » ، فلا دلالة له تدل على أنه في الأصل « فعلولة » .

فإن قيل : ولأنك دلالة تدل على أن أصل قيد . . . فيعلولة ؟

قيل : بلى ، وهو أنهم قد حذفوا من نظير « فيعلولة » . وهو قولهم :
مَيَّتْ وَهَيَّنَ « وأصل هذا « فيعل » ، « فيعل » قريب من « فيعلول » . وأيضاً ،
فقد قالوا : « رَيَّحَانٌ وَرَيْحٌ رَيْدَانٌ » . وهذا « فيعلان » ، وهو أقرب إلى
« فيعلول » .

على أن أبا العباس قد أنشد :

قد فارقت قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الذَّاعِنَةَ
بِالْيَتِّ أَنَا ضَمِنَا سَتِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيُنُونَهُ

هذه دلالة قاطعة على أنها « فيعلولة » .

وتبيء آخر يدل على أنه ليس أصل « بينونة : فعلولة » . وأنه لو كان كذلك
لقالوا : « بُونونة » : أن مَنْ يَقُولُ في « فُعْل » من الياء بِيْع ، فيكسر الأول ،
وهو الخليل إذا تباعدت العين من الطرف قلبها واواً لانضمام ما قبلها وقوتها
بتباعدها عن الطرف ، فيقولون في « فُعْل » من كِلْت : كُولَلٌ ، كما قالوا :
« عُوْطَطٌ » . والياء في بينونة ، لو كانت عَيْنًا . وكان المراد بالكلمة بناء « فعلولة »
لقالوا : « بُونونة » ، فقلبوا الياء واواً لانضمام ما قبلها وتباعدتها عن الطرف .
وهذا كله يدفع أن تكون : فعلولة .

المبرّد

مُحمَّد بن يزيد الأزدي ، إمام نخاة البصرة لعصره ، ولد سنة عشرين ومئتين للهجرة ، وأكْبَ منذ شأته على التزوّد من اللغة على أعلام عصره من البصريين . وشغف بالنحو والتصريف ، فلزم أبا عمرو الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه حتّى إذا توفي ، لزم أبا عثمان المازني ، وتصدّر حلقة يقرأ عليه ، وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقيه بالمبرّد بكسر الراء لحسن تثبته ونأيه للعلل . وحوّر الكوفيون اللقب إلى المبرّد بفتح الراء عنثاً له .

يعدّ المبرّد بحقّ آخر أئمة المدرسة البصرية وقد ذكره ابن جنّي فقال : « يُعَدُّ جيلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها ، وقررها . وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها . »

وإذا بحثنا في الأصول التي كان يرجع إليها المبرّد وجدنا أنّها الأصول نفسها التي اعتمد عليها أئمة المدرسة البصرية ، فهو يعنى بالتعريف والعوامل والمعمولات والسماع والتعليل والقياس ، أمّا التعريف فإنه يسوقه في فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب .

وكان المبرّد يحاول دائماً أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بدّ لكل رأي من علة تسوّغه . وكان يتسع في ذلك سعة جعلته يعمّمه فيما لاحاجة للنطق به .

ثمّ إنه كان يعنى بالسماع عناية شديدة إلا أنه مضى في إثر أستاذه المازني ولم يرتض بعض القراءات الشاذّة .

توفي المبرّد سنة خمس وثمانين ومئتين للهجرة .

هذا باب

الابتداء

وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)

اعلم أن هذا الباب (١) عِبرَة (٢) لكل كلام ، وهو خبرٌ ، والخبر مآجاز على قائله التصديق والتكذيب فإذا قلت : قام زيد ، فقبل لك : أخبر عن « زيد » ، فإنما يقول لك : ابن من « قام » فاعلاً ، وألفه الألف واللام على معنى « الذي » ، واجعل « زيداً » خبراً عنه ، وضع المضمير موضعه الذي كان فيه في الفعل .

فالجواب في ذلك أن تقول : القائم زيدٌ ، فتجعل الألف واللام في معنى الذي ، وصلتهما على معنى صلة « الذي » ، وفي القائم ضميرٌ يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ، لأنك وضعت موضع « زيد » في الفعل ، و « زيد » خبر الابتداء .

وإن شئت قلته بـ « الذي » ، فقلت : الذي قام زيدٌ ، فـ « الذي » لا يمنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة (٣) .

وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعل خاصة (٤) .

(١) هو من أساليب التحويل ، ينقل فيه الإسناد من التركيب الفعلي إلى التركيب الاسمي .

(٢) أي : شائع ومتداول .

(٣) يريد أن الاسم الموصول « الذي » يصبح للابتداء به أي كان شكل الإسناد بعده ، سواء أكان مؤلفاً من فعل متصرف أو جامد مع ناعله ، أم من مسند إليه وشبه جملة . ولما كان استخدام « الذي » عاماً صح استخدامه في موضع الألف واللام ، ذلك أن الألف واللام لا يستخدمان — كما سنرى — في هذا الباب إلا بشروط .

(٤) يريد المبرد بـ « وقولك » أي : وهذا الاستعمال أو وهذا التحويل لا يكون فيه الفاعل المنقول إلا من فعل خاصة . وقد جاء في شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ : لا تنجز بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ... ويشترط في الفعل أن يكون متصرفاً إذ غير المتصرف ، نحو : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس لا يحى منه اسم فاعل ولا مفعول ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه ، كالسين وسوف وحرف النفي ، وحرف الاستفهام .

ولو (١) قلت : زيد في الدار . فقال : أخبر عن « زيد » بالألف واللام لم يجوز .
لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد . فجعلت « هو »
ضمير زيد ، ورفعت « هو » في صلة « الذي » بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ،
كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت « هو » . ترجع إلى الذي (٢) .

فإن قال لك : أخبر عن الدار (٣) في قولك : زيد في الدار . قلت : التي زيد فيها
الدار . فالهاء (٤) في قولك « فيها » مخفوض في موضع الدار . لأن الدار في المسألة
ها هنا خبر التي ، فهذا وجه الإخبار .

-
- (١) أرى أن العبارة تستقيم لو كانت : (« فلو قلت » بدلا من « ولو قلت »)
(٢) يتضح من هذا المثال عموم « الذي » وخصوص الألف واللام ، في هذا الإيضاح .
(٣) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور « قد »
و « منذ » ، و « حتى » و « رب » ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ٣٠١/٢) .
(٤) هي « ها » من « فيها » وليست « الهاء » .

هذا باب

الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك ، وقتل عبدُ الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذي ضرب أخاك عبدُ الله ، وفي « ضَرَبَ » اسم عبد الله فاعل (١) ، كما كان ذلك في قولك : ضَرَبَ عبدُ الله ، وهو العائد إلى « الذي » حتى صلحت الصلة و « عبدُ الله » خبر الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول ، قلت : الضَّارِبُ عبدُ الله أخوك ، فالهاء ضمير الأخ ، وهي مفعول كما كان مفعولاً (٢) ، و « عبد الله » فاعل كما كان في المسألة . و « أخوك » خبر الابتداء ، وهو الألف واللام في الحقيقة (٣) ، لأنَّ سَلَّ ماتخبر عنه في « الذي » تقدمه له ، وهو خبر الابتداء ، وكلاهما تقصد به الذي تخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيدُ أخاك في الدار ، فقيل لك : أخبر عن « الدار » قلت : الضاربُ زيدا أخاك فيها الدارُ .

وتأويله بـ « الذي » : التي ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدار . وقولك : « فيها » هو قولك : « في الدار » في المسألة . وقد مَنَّ من التفسير ما يدل على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائماً ، فقيل : أخبر عن « قائم » فقد سألك

(١) يريدُ ، صيغة « ضرب » تحمل معنى الفاعل فهو ضمير مستكن فيها ، في حين أن الفاعل في عبارة « ضرب عبد الله » هو عبد الله نفسه ، و « ضرب » هنا لا تحمل إلا معنى الحدث المنسوب إلى زمن مضى وحسب .
(٢) أي أن الهاء مفعول به هاهنا كما كانت مفعولاً به قبل التحويل أي في عبارة : « ضرب عبد الله أخاك » .
(٣) أي أن الخبر هو عين المبتدأ .

مُحالاً ، لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، والمضمر لا يكون إلا معرفة ، وكل ما أُخبرَت عنه فإِضماره لابدٌ منه ، فالإِخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخْبَرُ عن النعت ، لأن النعت تَحْلِيَّةٌ ، والمضمر لا يكون نعتاً لأنه لا يكون تَحْلِيَّةً ولا يُخْبَرُ عن التبيين (١) ، لأنه لا يكون إلا نكرة .

ولا يُخْبَرُ عن الظروف التي لا تستعمل اسماً ، لأن الرفع لا يدخلها ، وخبر الابتداء لا يكون إلا رفعاً .

ولا يُخْبَرُ عن الأفعال ، ولا عن الحروف التي تقع لمعان ، لأنها لا يكون لها ضمير . فكل ما كان ممّا ذكرتهُ فقد أثبتُّ لك العلةَ فيه ، وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فمُخْبَرٌ منه . ولا يُخْبَرُ عن « كيف » ، و « أين » ، وما أشبهه ، لأن ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ، لأنها للاستفهام .

ولا يُخْبَرُ عن أحد وأخواته (٢) .

(١) أي التمييز .

(٢) عريب وكريب وسوى ذلك .

هــذا باب

الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين
ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً ، وما أشبهه ، لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهماً ، فقال لك : أخبر عن « زيد » ، قلت : المعطية أنا درهماً زيدا . فإن قال لك : أخبر عن « الدرهم » قلت : المعطي أنا زيدا إياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار ، أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه لئلا يدخل الكلام تبس ، وإن لم يكن ذلك في الدرهم ، ولكن قد يقع في موضعه : أعطيت زيدا عمراً ، فالوجه أن تقدم الذي أخذ ، وقد يجوز المعطية أنا زيدا درهماً ، لأن هذا لا يلبس ، لأن الدرهم ليس مما يأخذ .

فإذا دخل الكلام تبس فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطي زيدا درهماً أنا .

واعلم أن الفعل يتضمن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبين ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير .

وإن جرى لمن ليس هو له خبراً ، أو نعتاً ، أو حالاً ، أو صلة لم يكن بُدً من إظهار الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : زيداً أضربهُ . وعمرو تضربهُ ؟

فإن وضعت في موضع « تضربه » « ضاربه » قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ، لأن الفعل الذي أظهرت قد جرى خبراً على غير نفسه .

فلذلك إذا قال لك في قوله : « أعطيت زيدا درهماً » أخبر عن نفسك قلت :

(١) في سيبويه ١٦/١ « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين : فإن شئت اقتضرت على المفعول الأول ، وإن شئت تمدى إلى الثاني كما تمدى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبداً زيدا درهماً »

المعطي زيداً درهماً أنا فلم تظهر بعد المعطي مضمرأ ، لأن الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه .

وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيداً أظهرت « أنا » فقلت : المعطي أنا درهماً زيد ، لأن الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطي أنا زيداً إياه درهم ، لأن الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفِعْلُ ، فلم تحتج إلى المضمر المنفصل . وذلك قولك إن أخبرت عن زيد : الذي أعطيته درهماً زيداً .

فإن أخبرت عن الدرهم قلت : الذي أعطيته زيداً درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيداً إياه درهم .

هذا باب

الفعل المتعدي إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعالُ الشكِّ واليقين ، نحو : علمتُ زيداً أخاك ، وظننتُ
زيداً ذا مال . وحسبتُ زيداً داخلياً دارك . وخُلْتُ بكراً أبا عبد الله ، وما كان من
خوهِن .

ولأنما امتنع : ظننتُ زيداً حتى تذكر المفعول الثاني ، لأنها ليست أفعالاً وصلت
منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر .

فإذا قلت : ظننتُ زيداً منطلقاً فإنما معناه : زيد منطلقٌ في ظني ، فكما لا بد
للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ، لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه
بالعلم والشك .

إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك . فقال لك : أخبر عن نفسك قلت : الظانُّ زيداً
أخاك نفسك . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الظانُّ أنا أخاك زيد .

فإن قال : أخبر عن « الأخ » قلت : الظانُّ أنا زيداً إيتاه أخوك . تضع الصمير
في موضع الذي نخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر بـ « الذي » عن نفسك قلت : الذي ظنُّ زيداً أخاك أنا
فإن أخبرت عن « زيد » قلت : الذي ظننته أخاك زيد .

فإن قيل : أخبر عن « الأخ » قلت : الذي ظننتُ زيداً إيتاه أخوك ، ويصح
أن تقول : الذي ظننته زيداً أخوك ، لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك ، فإنما يقع الشكُّ في الأخوة ، فإن
قلت : ظننتُ أخاك زيداً أوقعت الشكَّ في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا

(١) في سيبويه ١٨/١ : هذا باب الفاعل الذي يتمناه فمليه إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد
المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيداً بكراً » .

كان الكلام مَوْضِحاً عن المعنى ، نحو : ضرب زيداً عمرو . لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول . فإن كان المفعول الثاني مما يصحُّ موضعه إن قَدِّمْتَهُ فتقديمه حسن .
نحو قولك : ظننتُ في الدار زيداً . وعلمتُ خَلْفَكَ زيداً .

فإن قال : أخبر عن « الدار » قلت : الظانُّ أنا فيها زيداً الدارُ .

وبـ « الذي » تقول : التي ظننتُ فيها زيداً الدارُ . وكذلك الخلف ، تقول :
تقول : الظانُّ أنا فيه زيداً خَلْفُكَ . وإن كان المفعول الثاني فعلاً ، نحو : ظننتُ زيداً
يقومُ لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك ، وكذلك إن كان من الظروف التي لا تحلُّ
محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذي يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوه

اعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت « كان » ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .

وإنما صُرِّفَتْ الأفعال لِقُوَّتِهِنَّ ، وأنت تقول فيهنَّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتي فيهن جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبرت عن « زيد » قلت : الكائن أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب . فإن أخبرت عن « الأخ » فإن بعض النحويين لا يجوز الإخبار عنه ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا . فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه . وهو قول فاسد مردود ، لاوجه له ، لأنك إذا قلت : زيد منطلق فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ، لأن معنى : « ظننت زيدا أخاك » إنما هو : ظننتُ زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : « إنَّ زيدا أخوك » إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا وكذا .

فمن زعم أنه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألا يجوز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان يخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعله موجودة في هذا فقد ناقض .^١

فالإخبار عن المفعول في كان إذا قلت : كان زيدا أخاك أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك . فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائنهُ زيدُ أخوك ، فحسنٌ ، والأول أجود ، لما قد ذكرته لك في

باب « كان » من أن الذي يمع بعدها ابتداء وخبر . فإذا قال : الكائنه ، فوصل الضمير بـ « كان » فقد ذهب في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأول ، لأن ل اللفظ والمعنى ، وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ————— أخوها غَدَنِيَهُ أُمُّهُ يَلْبَانِهَا (١)
فهذا جائر ، والأحسن ما قال الشاعر :

ليست هذا الليلَ شَهْرٌ ————— لانرى فيه عريبا (٢)
ليس إِيَّايَ وإِيَّاهُ ————— كَ ولا نخشى رقيبا

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمرأ ، فقليل : خبرٌ عن « ضارب » وحده لم يجز لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبرٌ عن « عمرو » جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .

فإن قيل : خبر عن « ضارب عمرأ » قلت : الكائنه زيد ضاربٌ عمر . ولك أن تقول : إِيَّاه ضارب عمرأ فتقول : الكائن زيد إِيَّاه ضاربٌ عمرأ .

فإن قلت ذلك بـ « الذي » قلت : الذي كان زيد إِيَّاه ضاربٌ عمرأ . فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضاربٌ عمرأ ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إِيَّاه ، فإن « إِيَّاه » لا يجوز حذفها ، لأن المتصل يحذف كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و « إِيَّاه » منفصلة فلا تحذف ، لأن هذا لا يشبه ذلك .

ألا ترى أنك تقول : الذي ضربت زيد ، ولا تقول : الذي مررت زيد ، لأن الضمير قد فصلته بالباء .

(١) استشهد به سيويه ٢١/١ على أن « كان » تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مول له كان حمل له تجارة إلى الأهواز وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فأمره أبو الأسود بتناول نبيذ الزبيب لحفته بدلا من الخمرة لأنهما أخوان
(٢) عريبا أي أحداً .

فأما « ليس » فلا يجوز أن تخبر عما فيه بالآلت واللام ، لأنها ليس فيها « يفعل » .
ولا يُبنى منها « فاعل » ، ، ولكن يخبر بالذي ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقاً .
وليس زيد إلا قائماً .

فإن قيل لك : أخبر عن « زيد » في قولك : ليس زيد منطلقاً قلت : الذي ليس
منطلقاً زيداً . وإن قال : أخبر عن « منطلق » قلت : الذي ليس زيد إياه منطلق .
وإن قيل : أخبر عن زيد في قولك : ليس زيد إلا قائماً قلت : الذي ليس إلا
قائماً زيداً .

وإن قال : أخبر عن « قائم » قلت : الذي ليس زيد إلا إياه قائماً (١) .
وكُلُّ شيء ليس فيه فعل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذي ، تقول : زيد أخوك .
فإن قيل : أخبر عن « زيد » قلت : الذي هو أخوك زيداً .
وإن قيل : أخبر عن « الأخ » قلت : الذي زيد هو أخوك .
وتقول : إن زيدا منطلقاً . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الذي إنه منطلق زيداً .
فإن قال : أخبر عن « منطلق » قلت : الذي إن زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجري
الأخبار .

تقول : زيد في الدار . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الذي هو في الدار
زيداً .

وإن قال : أخبر عن « الدار » قلت : التي زيد فيها الدار .
وتقول كان زيد حسناً وجهه . فإن قال : أخبر عن « زيد » قلت : الكائن حسناً
وجهه زيداً .

فإن قال : أخبر عن « حسناً وجهه » قلت : الكائن زيد إياه حسن وجهه .
فإن قيل : أخبر عن « وجهه » لم يجر ذلك ، وذلك لأنه يضع في موضع « وجهه »

(٢) في الجمع ١٤٧/٢ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفي كـ : ليس ، وما زال ، وأخواتها .

ضميراً. فإن رجع ذلك الضمير إلى الذي لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذي في صلته شيء .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق ، إن قيل : أخبر عن أبيه « لم يجوز لليلة التي ذكرت لك ، ويبين هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت « هو » إلى زيد فسَدَ من جهتين :

إحداهما : أن « هو » لأب ، وقد جعلتها زيد . والآخر أنك لم تجعل في صفة الذي شيئاً يرجع إليه .

فإن قال : أرد « هو » إلى الذي لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن « منطلق » لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصح الكلام .

واعتبر هذا بوحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ، وإن امتنع لم يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسناً عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو منطلق لم يحجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن أبيه « ، لأنك لو قلت : كان زيد عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن أبيه « قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت « هو » يرجع إلى الذي ، لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد .

فكل ما كان من هذا فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب ، وسنفرد باباً لمسائله بعد فراغنا منه إن شاء الله .



تعليق على النص :

إن باب الابتداء — كما أشار إلى ذلك المبرد — أسلوب من أساليب الكلام العربي ، شائع ومضطرد . وقد درج النحاة على تسميته بـ : الألف واللام أي تحلية المبتدأ — ويجب أن يكون معرفة — بالألف واللام ، بعد تحويل الإسناد من الصيغة الفعلية إلى الصيغة الاسمية .

وتعود هذه التسمية إلى سيويه ، الذي اتكأ المبرد في عقد بابه هذا وما تلاه على كتابه اتكاء واضحاً .

فهو - أي المبرد - بدأ الحديث على هذا الأسلوب أسلوب الإخبار بالآلف واللام ، ثم جعل الفعل اللازم مجالاً لتطبيقه ، ثم أتبعه - وبالترتيب ذاته - بالحديث على الفعل المتعدي إلى واحد ، والمتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ثم المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، ثم على الأفعال الناقصة .

وأجرى على عناصر هذه الأسانيد ومُخصَّصاتِها تطبيقات .

وقد ساعده على ذلك وضوح العبارة وسهولتها بشكل امتاز فيه من سيويه الذي كان يشوب كتابه شيء من الغدوض أو التعقيد .

غير أن ما يؤخذ على المبرد هذه المتابعة للصيغة لنص الكتاب (١) ومنهجه ، وتناول قضاياءه ، كما يؤخذ عليه الحديث على أمور افتراضية ساقه إليها المنهج المعياري

فهو حين طَبَّقَ أسلوب الإخبار على المفاعيل الأساسية ، وهي معمولات - وجاء بها الكلام العربي كان لابد له من الحديث على سائر المفاعيل المخصَّصة - وهي معمولات أيضاً - كالنعت والحال والتمييز ، فيقول إنها لا تكون من مثل هذا الأسلوب ، وافتراض مثلاً - وحاول إخضاعه لهذا الأسلوب فامتنع المثال وأبى .

هذه الافتراضات وما يماثلها عبء على النحو ، فإن يذكر مثلاً يصطنعه هو ثم يرفضه ضرب من البعد عن حقيقة النحو .

وعلى كل فإن هذا الأسلوب أو الباب لشد ما يقرب من المنهج التحويلي الحديث في النحو ، الذي تتجلى فوائده في حقول الترجمة ، ولا سيما الفورية منها ، فهو - على الرغم من تحول الصيغة يحافظ على المعنى العام الذي يحمله الإسناد ، وكذلك على العناصر الأساسية فيه ، وبذلك يكون لنحاتنا الأوائل فضل السبق في مثل هذه الإشارات .

(١) كتاب سيويه .

أبواب من الخصائص لابن جني

- ١ - باب القول على الاطراد والشلوذ ٩٦/١ - ١٠٠
- ٢ - باب في تعارض السماع والقياس ١١٧/١ - ١٣٣
- ٣ - باب في إصلاح اللفظ ٣١٢/١
- ٤ - باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ٣٩١/١
- ٥ - باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب ١٧٣/٣ .
- ٦ - باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف ١٧٧/٣
- ٧ - باب في تجاذب المعاني والإعراب ٢٥٥/٣
- ٨ - باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ٢٦٠/٣
- ٩ - باب في قوة اللفظ لقوة المعنى ٢٦٤/٣ - ٢٦٩
- ١٠ - باب في نقض الأوضاع إذا ضامتها طارئ عليها ٢٦٩/٣ - ٢٧٠
- ١١ - باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ٢٧٠/٣ - ٢٧٣



ابن جنّي

ولد لأب روميّ في بداية القرن الرابع الهجري ، ونشأ في الموصل ، وأخذ النحو عن أحمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش ، وتلمذ بعد ذلك على أبي عليّ الفارسي ، وأكثر عنه الأخطل ، واهتدى بمذاهبه ، وصحبه أربعين سنة ، وهذه التلمذة تشبه تلمذة سيبويه على الخليل .

اجتمع ابن جنّي والمتنبي في بلاط سيف الدولة الحمداني بحلب ، والتقيا في شيراز عند عضد الدولة ، وكان المتنبي يحله ، ويقدر علمه ، ويقول : ابن جنّي أعرف بشعري منّي . وقد شرح ابن جنّي ديوان المتنبي شرحين : الشرح الكبير والشرح الصغير ، وردّ بعض العلماء على ابن جنّي في شرحه .

وبعد ابن جنّي فيلسوف علم اللغة العربية ، والمتفنّن في تأصيل الأصول ، وتفريع الفروع ، والمدافع عن علل العربية التي إليها علماء اللغة ، والمبتكر لأفكار لغوية أساسية ، وقد حضّ على متابعة ابتكاراته هذه ، وحثّ على إغنائها والبحث فيها ، من هذه الأفكار الاشتقاق الأكبر ، وقد صرّح ابن جنّي أنّه استمدّ أغلب أفكاره من أستاذه أبي عليّ الفارسي ، إلا أنه زاد في هذه الأفكار ، وأغناها ، وأخرجها مخرجاً جديداً ، فقد استمدّ فكرة الاشتقاق من أستاذه إلا أنّه هو الذي جعله قسماً من أقسام الاشتقاق ، وأعطاه اسمه .

ولابن جنّي أسلوب متميّز ، فالعبارة بليغة سامية ، والمعاني بيّنة واضحة ، والأداء له رونق وطلاوة . بهذه الطريقة ، وذلك الأسلوب الممتع عالج ابن جنّي مسائل جافة بعيدة عن الخيال وتخليقه ، والفنّ وجماله .

توفي ابن جنّي عام ٣٩١ للهجرة .

باب القول على الأثرار والسموت

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ، من ذلك : طردت الطريدة ، إذا اتبعتها ، واستمرت بين يديك ، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ، ألا ترى أن هناك كراً وفرّاً ، فكلٌّ يطرد صاحبه . ومنه المطرد : رمح قصير يطرد به الوحش ، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي :
مالك لا تذكر أو — زور يفضاء بين حاجيها نور
تمشي كما يطرد الغديسر

ومنه بيت الأنصاري (١) :

أعرفُ رسماً كاطراد المذاهب

أي كتتابع المذاهب ، وهي جمع مذهب ، وعليه قول الآخر (٢) :

سيكفيك الإلهُ ومُسْنَماتٌ كجندلٍ لئن تطرد الصللاً

أي تتابع إلى الأرضين الممطرة لتشرب منها ، فهي تسرع ، وتستمر إليها ، وعليه بقية الباب .

وأما موضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرُّق والتفرُّد ، من ذلك قوله :

يتركَنَ شُدَّانَ الحصى جَوَافِلاً

أي ماتطير وتهافت منه . وشدَّ الشيء يشدُّ ويشدو وشدّاً ، وأشدذته أنا ، وشذذته أيضاً أشدّه (بالضم لا غير) ، وأبأها (٣) الأصمعي وقال : لأعرف إلا شاذاً أي متفرقاً . وجمع شاذٌ شُدَّاذ ، قال :

(١) الأنصاري : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في إثر بعض .

(٢) هو الراعي يصف الإبل واتباعها مواضع المطر . فالمسلمات : الإبل ، ولبن : يريد لبنى ، وهو راد حوله هضب كثير شبه به الإبل ، وقوله : تطرد الصللاً أي تتابع إليها ، فعذف الجار وأوصل الفعل ، والصلال جمع صلة وهي مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاه .

(٣) يريد : « أنكر » شذ « متعدياً ولا يعرفها إلا فعلاً لازماً في معنى تفرق .

كَبْعُضٍ مِنْ مَرٍّ مِنَ الشَّدَاذِ

هذا أصل هذين الأصليين في اللغة . ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على ستمه وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً ، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم أعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطرّد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والثابتة المنوبة وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطرّد في القياس ، شاذ في الاستعمال . وذلك نحو الماضي من : يذر ويدع ، وكذلك قولهم : « مكان مَبْقُلٌ » هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول مسموع أيضاً ، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد : « يا بني ما عاشك بعدي ؟ » فقال دؤاد :

أعاشني بعدك واد مَبْقُلٌ آكلُ مِنْ حَوَذاَنِهِ وَأَنْسِلُ^(١)

وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة) : مكان مَبْقُل . ومما يقوى في في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول^(٢) عسى اسماً صريحاً ، نحو قولك : عسى زيد قائماً أو قياماً ، هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم . و « عسى الله أن يأتي بالفتح » وقد جاء عنهم شيء من الأول ، أنشدنا أبو علي :

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدَلِ مُلِحاً دَائِماً لَا تَعْدُلَا لِي عَسَيْتُ صائِماً^(٣)

ومنه المثل السائر : « عسى الغوير أبؤسا » .

والثالث المطرّد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم : أخوص^(٤) الرمث ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى

(١) الحوذان : اسم نبت . وأنسل . معناه أسمن حتى يسقط الشعر .

(٢) يريد بمفعول « عسى » خبرها .

(٣) تعدّلا « فعل أمر مبني على الفتح لا تصالته بنون التوكيد الخفيفة ، والتنوين هو نون التوكيد الخفيفة .

(٤) أخوص الرمث . هذا في شجر الرمث ورق ناعم ، وهذا الشجر ترعاه الإبل .

قال : يُقال : استصوبت الشيء . ولا يُقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ .
وأغيات (١) المرأة . واستنوق الحمل . واستتيت الشاة . وقول زهير :
هناك إن يستحولوا المالَ يُخلوا (٢)

ومنه استفيل الحمل . قال أبو النجم :

يدير عَيْتي مُصْعَبٌ مُسْتَفِيلٌ (٣)

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كـتـمـم مفعول ، فيما عينه
واو ، نحو : توب مصوون . ومسك ملووف (٤) ، وحكى البغداديون : فرس مقوود
ورجل معوود من مرضه . وكلُّ ذلك شاذٌ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس
عليه ، ولا ردُّ غيره إليه . ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه
الحكاية .

واعلم أن الشيء إذا اطرّد في الاستعمال ، وشذّ عن القياس ، فلا بدّ من اتباع
سمع الوارد به فيه نفسه ، لكنّه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك
إذا سمعت : استحوذ واستصوبت أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما
إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول في استقام : استَقَوَمَ ، ولا في استساع : استَسَوَّغَ
ولا في استباع : استَبَيَّعَ ، ولا في أعاد : أعود ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً
على قولهم : أخوص الرمث . فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطرّداً في القياس
تحاميت ماتحات العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله . من ذلك
امتناعك من وَذَر ، ووَدَّع ، لأنّهم لم يقولوها ، ولا غرو عليك أن تستعمل
نظيرهما ، نحو : وزن . ووعد لو لم تسمعهما ، فأمّا قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحبّ حتى ددعه

(١) أغيت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .

(٢) استحول المال : طلب ناقة البنها أو فرساً للغزو عليه .

(٣) المصعب : الذي لم يذل .

(٤) ملووف : مخلوط أو مبلول .

فشاذٌ . وكذلك قراءة بعضهم « وما ودّعك ربك وما قلى » فأما قولهم : ودع الشيء يدّرع - إذا سكن - ، فمسموع متّبع ، وعليه أنشد بيت المرزوق :
وعضّ زمان يابن مروان لم يدّرع من المال إلا مسحّت أو مجلّفت
فمعنى « لم يدّرع » بكسر الدال - أي لم يتدّع ولم يثبت ، والجملة بعد « زمان » في موضع جرٍّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه مجذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدّرع فيه أو لأجله من المال إلا مسحّت أو مجلّفت ، فيرفع « مسحت » بفعله و « مجلّفت » عطفت عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى (١) . ويحكى عن معاوية أنّه قال : خير المجالس ماسافر فيه البصر ، واندّرع فيه البسطن .

ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يفوم . هو قليل شاذّ في الاستعمال . وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس . ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامها . قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ هما (٢) ؟ إلا أن العرب لا تقول إلا قاعدان ، فتص (٣) الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى فيها .

تعليق على باب الاطراد والشذوذ

الأفكار الأساسية :

١ - تحدّث ابن جني عن أصل مادتي « اطراد » و « الشذوذ » وبين أن معنى « ط ر د » هو التتابع والاستمرار ، وجاء بشواهد تدل على هذا المعنى ، وأن معنى « ش ذ ذ » هو التفرّق .

(١) الرواية الأخرى : إلا مسحت أو مجلّفت ، وخرجت على أن المراد : أو هو مجلّفت .

(٢) لأنّه معطوف على المشتق المستغنى بالفاعل عن الخبر ، ومرفوعه يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً .

(٣) يريد الضمير المستتر في « قاعدان » فانه نوع من المتصل .

٢ -- يعني « مطرد » و « الشذوذ » مصطلحين لغويين ليسا من
العلماء اللغويين . فالمطرد ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره . والشذوذ ما انقطع
بقية بابه .

٣ -- وجد أن الكلام ينقسم إلى أربعة أضرب :

- أ -- مطرد في القياس والاستعمال كرفع الفاعل ونصب المفعول ... الخ .
ب -- مطرد في القياس . وشاذ في الاستعمال . كاستعمال ما في خبر المندارين
« يدع وينذر » زقوظم . ممكن . ثبقل ... الخ
ج -- مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس . كقوظم : استصوب واستحضر .
واستنوق .

د -- شاذ في القياس والاستعمال نحو : مصوون ومقروود ، ومعوود .

٤ -- يغلب ابن جنّي السماع أو الاستعمال على القياس ، ولكنّ السماع
أصلاً يقاس عليه إذا كان لا يتوافق والقياس . فلا يقال : استحاذا في استحاذا . .
لا يقاس على استحاذا ، فلا يقال : استقوم في استقام .

ملاحظات :

١ -- هذا التقسيم الرباعي هو تقسيم منطقي رياضي ، فلدينا الاطراد والشذوذ
والقياس والاستعمال ، فإذا ما طبقنا هذه المصطلحات على الكلام فلا بدّ من أن نخرج
بأربعة صور للكلام ، هذا ما يقوله المنطق ، هذه الصور هي : الاطراد في القياس
والاستعمال أو الشذوذ فيهما أو الاطراد في أحدهما والشذوذ في الآخر ، ولكنّ
صورة الشاذ في القياس والاستعمال ليست من صور الكلام العربي . لأنه لم يتكلم العرب
كلاماً يدخل تحت هذا القسم ، ومن تكلم به من غيرهم فهو مخطيء . ولا يتبع العرب
في كلامهم ولذلك قال ابن جنّي : « ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على
وجه الحكاية » .

٢ -- لماذا قال الفاعل « وفع » شاذاً في الاستعمال وقد ورد في إحدى القراءات
... وهو من استعمال بكلامهم ، وواضح البناء الأولى لعلم

الأولى أن يكون هذا الفعل غير شاذ في الاستعمال . لأنّ القراءة القرآنيّة سنّة ،
والاحتجاج بها أقوى .

٣ - أكثر ماورد في هذا التقسيم كانت أمثله من الكلمات المفردة لا الداخلة
في بناء الجملة العربية ، وإذا صحت بعض أجزاء هذا التقسيم على الكلمة المفردة فإنها
لا تصح على الجملة ، لأنّ بناء الجملة العربية يجب أن يكون مطّرداً في القياس والاستعمال
أما تركيب الجملة المطرد في القياس الشاذّ في الاستعمال فلا يجوز أن نبي على غرارها
أبدأ ، فلا يجوز أن يكون خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع اسماً صريحاً .

باب في تعارض السماع والقياس

إذا تعارضنا نطقاً بالسموع على ما جاء عليه ، ولم نفسه في غيره ، وحدث نحو قول الله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » فهذا ليس بقياس . لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتدي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعد لا تقبس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباح استبيع .

فأما قولهم : « استنوق الجمل » و « استتيت الشاة » و « استفيل الجمل » فكانه أسهل من اسحوذ ، وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً ، نحو قوله (١) :
يحوذهنّ وله حوذني كما يحوذ الفنة الكمي

يروى بالذال والزاي : يحوذهن ويحوذن - فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل أعني : حاذ يحوذ ، وجب إعلاله ، إلحاقاً في الإعلال به . وكذلك باب أقام ، وأطال ، واستعاذ ، واستراد ، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ، ألا ترى أن أصل أقام أقوم ، وأصل استعاذ استعوذ ، فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها ، غير أنه لما كان مثقلاً ومخرجاً من معتل - هو قام ، وعاذ - أجري أيضاً في الإعلال عليه . وليس كذلك « استنوق الجمل » و « استتيت الشاة » لأن هذا ليس منه فعل معتل ، ألا تراك لا تقول : ناق ولا تاس ، إنما الناقة والتيس اسمان بلخوهر ، لم يُصترَفْ منهما فعل معتل . فكان خروجهما على الصفة أمثل منه في باب استقام واستعاذ ، وكذلك استفيل .

ومع هذا أيضاً فإن استنوق ، واستتيس شاذ ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من الطود ، لما قلت : استطرود ، ولا من الحوت استحوت ، ولا من الخوط (٢) استخوط ، ولكن القياس أن تقول : استطاد ، واستحات ، واستخاظ .

(١) هو المجاج يصف ثوراً وكلاباً . يحوذهن ، يسوقهن ، والحوذي السائق المجد المتحط على السير .

(٢) الخوط : الغصن الناعم .

ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال . من ذلك قولهم . مفتاح . ومينسح . ومُسْعَط . ومنديل . ودار . ونحو ذلك . نجد في كل واحد منها معنى الفعل . وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح . ومينسح من السح . ومُسْعَط من الإسعاط . ومنديل من التدل . وهو التناول . قال الشاعر :

على حين ألهمي الناسَ جُلَّ أنورهم فندلاً زُرَيْقُ المَالِ نَدْلُ الثعالبِ (١)

وكذلك دار : من دار بدور لكثرة حركة الناس فيها . وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني الأفعال وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحاشش جاء منهوزاً وإن لم يكن اسم فاعل . لا لنسبيته غير مجيئة على ما يلزم اعتلاله عليه . نحو فائم . وبائع . وصائم . فأعرف ذلك . وهو رأي أبي علي رحمه الله . وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبنداً .

ومثله سواء الحائظ : هو اسم بمنزلة الركن والسقف . وإن كان فيه معنى الحَوِيط . ومثله أيضاً العائر للرماد . وهو اسم مصدر بمنزلة الفالج (٢) . والباعل . والباغز (٣) . وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل . وهو كما تراه معتل . فإن قلت : فما تقول في استعان وقد أُعِلَّ ، وليس تحته ثلاثي معتل . ألا تترك لاتقول : عان يعون كقام يقوم ؟ قيل : هو وإن لم ينطبق بثلاثيته فإنه في حكم المنطوق به ، وعليه جاء أعان يُعِين .

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل . ألا تراهم قالوا : المعونة - فاعلوها كالمثوبة ، والمعوضة (٤) . والإعانة ، والاستعانة . فأبما المعاونة كالمعاودة : صحح لوقوع الألف قبلها .

فلما اطرّد الإعلال في جميع ذلك دلّ أن ثلاثيته وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك . وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع « أن » لنصب الأفعال في تلك

(١) زريق رجل من الخزرج ، وكان ولده على رنبي الله عنه على البحرين ، والتدل : التناول والأخذ .

(٢) هو من الأمراض . ومن مظانره استرخاء لأحد شقي البدن .

(٣) نشاط في الإبل خاصة .

(٤) هو السموس .

الأجوبة ، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك ، وإن لم تستعمل قط . فإذا جاز اعتقاد ذلك ، وطرد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس (١) ، كان إعلال نحو أعان ، واستعان : ومُعِين ، ومستعين ، والإعانة والاستعانة — لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم الملفوظ به — أخرى وأولى .

وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيه بالعَوْن ، وهو مصدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لي أبو علي بالشام : إذا صَحَّت الصفة للفعل في الكف . وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر . لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة ما ليس بمشتق نحو قولك : مررت بإبل مئة ، ومررت برجل أبي عشرة أبوه ، ومررت بقاع عرفج (٢) كلّه ، ومررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت بحية ذراع طولها ، وليس هذا مما يشاب به المصدر ، إنما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب ، والقتل ، والأكل . والشرب .

فإن قلت : ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل ؟ وذلك أنها فعلة من التثوق في الشيء وتحسينه . قال ذو الرمة :

كَانَ عَلَيْهَا سَحَقٌ لَفَقٍ تَنَوَّقَتْ بِهِ حَضْرَمِيَّاتُ الْأَكْفِ الْحَوَائِكِ (٣)

والتقاهما أن الناقة عندهم مما يُتَحَسَّنُ به ، ويزدان بملكه . وبالإبل يتباهون وعليها يُحْمَلُونَ ويتحملون ، ولذلك قالوا المذكرة : الحمل . لأنه فعّل من الجمال ، كما أن الناقة فعلة من التثوق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المشاء والمشاء . والشاء إذا تناسل عابه المال . فالوشاء فعال من الوشي . كأن المال عندهم زينة وجمال لهم . كما يلبس من الوشي للتحسين به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدّار دبّيج (٤) ، فهو

(١) في النفس لا في اللفظ .

(٢) العرفج : ينبت في السهل ، واحده عرفجة .

(٣) السحق : البالي ، والحضرميات منسوبات إلى حضرموت ، يريد ناسجات حوائك .

(٤) أي ما بها أحد .

فِعِيلٌ من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يشون الأرض ، وبهم تحسن .
وعلى أيديهم وبعمارهم تجمل . وعليه قالوا : إنسان ، لأنه فِعْلان من الأنس .

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء . على انتشارها ، وتباين شعاعها ، وكونيها
عائدة إلى موضع واحد ، لأنّ التنوق ، والجمال ، والأنس ، والوشي ، والديباج ،
مما يؤثرُ ويُستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبي عليّ — رحمه الله — فرضيه
وأحسن تقبله — فكَذلك يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ ، من حيث كان
في الناقة معنى الفعل من التنوق ، دون أن يكون بعيداً عنه : كما رمت أنت في أوّل
الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ماقدّمنا ، فأما ماني الناقة
من معنى الفعلية والتنوق . فليس بأكثر ممّا في الحجر من معنى الاستحجار والصلابة ،
فكما أنّ استحجر الطين ، واستنسر البغات من لفظ الحجر والنسر ، فكذلك استنوق
من لفظ الناقة ، والجميع ناء عن الفعل ، وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح
ومُدُقّ ومنديل ونحو ذلك منه .

ومِمّا ورد شاذّاً عن القياس ومطرّداً في الاستعمال قولهم : الحَوَكَة ، والخوكة ،
فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو في الاستعمال غير متأب ، ولا أقول على
هذا في جمع قائم : قَوَمَة ، ولا في صائم : صومة ، ولو جاء على فَعَاة ما كان إلاّ
مُعَلّاً . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو مثل هذا في الباء : لم يأت عنهم في نحو بائع ،
وسائر ، بَيْعَة ولا سَيْرَة . وإنّما شدّ ما شدّ من هذا ممّا عينه وأوّل لاياء ، نحو الخوكة ،
والخَوَنَة ، والخَوَل . والدَوَل (١) . وعلته عندي قرب الألف من الياء وبعدها
عن الواو . فإذا صحّحت نحو الحَوَكَة كان أسهل من تصحيح نحو البَيْعَة . وذلك
أنّ الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك أسوًج من انقلاب

(١) الدول : هو النبل المتداول .

الواو إليها ، لبعد الواو عنها ، ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألماً استحساناً لا وجوباً ، نحو قولهم في طيّء : طائيّ ، وفي الحيرة : حاريّ . وقولهم في حبيبت ، وعيعيت ، وهيهيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت وقلما ترى في الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب . كان تصحيح نحو بَيْعَة ، وسَيْرَة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحَوَكَة والحَوَنَة ، لبعد الواو من الألف ، وبقدر بعدها عنها ما (١) يقلُّ انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما (١) كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتنوا ، واهتشوا . ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء ، ألا تراهم لا يقولون : ابتيعوا ولا استبروا ، ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد من الياء في هذا فلم يأت إلا معلاً ، وهو قولهم : استافوا ، في معنى تسافوا ، ولم يقولوا : استيفوا ، لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً في هذا الموضع الذي قويت فيه داعية القلب .

وإن شدّة الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

من ذلك اللغة التميميّة في « ما » هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً . وإنّما كانت التميميّة أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ « هل » في دخولها على الكلام مباشرة كلّ واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن « هل » كذلك ، إلا أنّك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضاً فمضى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميميّة ، فكأنّك من الحجازية على حرّ (٢) ، وإن كثرت في النظم والنثر .

(١) « ما » زائدة أو مصدرية .

(٢) الحرد : المنع أو الغضب ، كأنه غاضب على الحجازية غير مطمئن إليها يخرج منها ما يهتات له الفرصة .

ويدلّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة غيرُها أقوى في القياس عنده منها ماحدثنا به أبو عليّ رحمه الله قال : عن أبي بكر (١) عن أبي العباس (١) أن عُمارة (١) كان يقرأ « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » بالنصب ، قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت « سابقُ النهارَ » قال : فقلت له فهل قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن فقلوه : أوزن أي أقوى وأمكن في النفس . أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها .

واعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيء ما ، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه ، فإن سمعت من آخر مثلاً ما أجزته فأنت فيه بخير : نستعمل أيهما شئت . فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وأعددت ما كان قياسك أدّك إليه لشاعر مولّد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنّه على قياس كلامهم .

وإذا فشا السوء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك مالا غاية وراءه ، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النسب ، والجرّ بحروف الجرّ ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك ممّا هو فاش في الاستعمال ، قوي في القياس .

وأما ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فمردول مُطرح ، غير أنّه قد يجيء منه الشيء إلاّ أنه قليل . وذلك نحو ماأنشده أبو زيد من قول الشاعر :

اضربْ عنك الهمومَ طارِقَهَا ضربك بالسيف قونس الفرس (٢)

قالوا أراد « اضربنْ عنك » فحذف نون التوكيد ، وهذا من الشلّوذ في الاستعمال على ما تراه ، ومن الضعف في القياس على ما ذكره لك . وذلك أن الغرض في التوكيد إنّما هو التحقيق والتسديد . وهذا ممّا يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض ، فجرى وجوب استقبح هذا في

(١) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو العباس هو المبرد ، وعسارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير .
(٢) البيت مصنوع (وينسب إلى) طرفة . قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل : مقدم رأسه .

القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق ، نحو مَهْدَد ، وَقَرْدَد ، وَجَلْبَبَ وشَمَالَ ، وسَبَهَلِل (١) ، وقنَعْدَد (١) ، في تسليمه وترك التعرض لِمَا اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين ، ليلغ المثل الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ، ولو ادغمت لنقضت الغرض الذي اعترمت .

ومثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد ، ألا ترى أنه منع أن تقول : الذي ضربت نفسه زيد ، على أن « نفسه » توكيد للهاء المحذوفة من الصلة .

ومِمَّا ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب :

له زَجَلٌ كأنه صوتُ حَسَادٍ إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ (٢)

فقوله : « كأنه (٣) » — بحذف الواو وتبقيّة الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أنّ الوصل يجب أن تتمكّن فيه واوه ، كما تمكّنت في قوله في أوّل البيت « لهُو زجل » والوقف يجب أن تُحذف الواو والفتحة فيه جميعاً ، وتُسكّن الهاء فيقال : « كأنه » فضمّ الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام زَلْخ (٤) ، لا يتقيد بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحق في نحو هذا إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك ، لِمَا أريتك من أنه لا على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أجري من نحو هذا في الوصل على حدّ الوقف قول الآخر :

فظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (٥)

(١) سهلل : فارح ، يقال : جاء سهلاً أي لا شيء معه ، والقفعدد : القصير .

(٢) من أبيات كتاب سيبويه ، قاله الشماخ بن ضرار ، يصف حماماً وحشياً ، والوسيمة : أنشاه ، والزمير : الغناء في القصبة وهي الزمارة .

(٣) كأنه : الضمة بلا إشباع بل باختلاس .

(٤) الزلخ : المكان الذي تنزل به القدم . —

(٥) مطوأي : صاحبي ، والضمير في أخيله يعود إل البرق وكذا الضمير في له .

وأما من رواه « منون أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شبه مَنُ بآيٍ ، فقال :
 « منون أنتم » على قوله : أيُّون أنتم ، وكما حمل هاهنا أحدهما على الآخر كذلك جمع
 بينهما في أن جرَّد من الاستفهام كلُّ منهما ، ألا ترى إلى حكاية يونس عنهم : ضرب
 مَنُ منَّا ، كقولك : ضرب رجل رجلاً . فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام
 ما أنشدناه من قول الآخر :

وأسماء ما أسماء ليلة أدبجست إليَّ وأصحابي بأيٍّ وأينما (١)

فجعل « أيٍّ » اسماً للجهة ، فلمَّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

وأما قوله : « وأينما » ففيه نظر . وذلك أنه جرَّده أيضاً من الاستفهام كما جرَّد
 « أيٍّ » فإذا هو فعل ذلك احتمال هنا من بعد أمرين : أحدهما أن يكون جعل « أين »
 علماً أيضاً للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأيٍّ ، فتكون الفتحة في آخر
 « أين » على هذا فتحة الجرِّ وإعراباً ، مثلها في مررت بأحمد . فيكون « ما » على هذا
 زائدة ، و « أين » وحدها هي الاسم كما كانت « أيٍّ » وحدها هي الاسم . والآخر
 أن يكون ركب « أين » مع « ما » فلمَّا فعل ذلك فتح الأوَّل منهما كفتحة الياء من
 حَيْهَلٍ ، لما ضمَّ حيَّ إلى هل ، فالفتحة في النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست
 بالتي كانت في أين وهي استفهام ، لأنَّ حركة التركيب خلقتُها ، ونابت عنها .
 وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها ، نحو قولك : هذه
 خمسة ، معرب ، ثمَّ تقول في التركيب : هذه خمسة عشر فتخلف فتحة التركيب
 ضمة الإعراب ، على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة
 البناء أخرى بالجواز ، وأقرب في القياس . وإن شئت قلت : إنَّ فتحة النون في قوله :
 « بأيٍّ وأينما » هي الفتحة التي كانت في أين ، وهي استفهام من قبل تجريدتها ، أقرَّها
 بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ، ولم يُحدثْ خالفاً لها من فتحة التركيب ،
 واستدللت على ذلك بقولهم : قمتُ إذ قمتَ فالذال كما ترى ساكنة ، ثمَّ لما ضمَّ
 إليها « ما » وركبها معها أقرَّها على سكونها فقال :

(١) أدبجت : سارت في آخر الليل ، وهو يريد أن طيفها سرى إليه وهو في سفره مع أصحابه . وقوله :
 وأصحابي بأيٍّ وأينما أي بمكان مجهول يسأل عنه بأي المكان هو ، وأين يقع

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ أَخْبَلَسُ (١)

فكما لا يُشَكُّ في أنَّ هذا السكون في « إِذَا مَا » هو السكون في ذال « إِذَا »
فكذلك ينبغي أن تكون فتحة النون من « أينما » هي فتحة النون من « أين » وهي
استفهام .

والعلَّةُ في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أنَّ
ما يُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل
غير مؤثِّر في المبني ، نحو : « من أين أقبلت » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف
الجر على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب — على تقصيره عن حدِّ
الجار — أخرى بالألا يؤثر في حركة البناء . فاعرف ذلك فرقاً ، وقس عليه تُصِبُّ
إن شاء الله .

وفي ألف « ما » من « أينما » — على هذا القول — تقدير حركة إعراب : فتحة
في موضع الجر ، لأنَّه لا ينصرف .

وإن شئت كان تقديره « منون » كالقول الأوَّل ، ثمَّ قال : « أنتم » أي أنتم
المقصودون بهذا الاستثبات ، كقوله :

أرواح مودَّع أم بكور أنت فانظر لأيِّ حالٍ تصير (٢)

إذا أراد : أنت الهالك .

وما يرد في هذه اللغة ممَّا يضعف في القياس ، ويقلُّ في الاستعمال كثير جداً ،
وإنَّ تقصُّب بعض طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدلُّ
به ، وتستغني ببعضه من كلِّه ، بإذن الله وطوِّله .

(١) هذا البيت لعباس بن مرداس ، وهو من قصيدة قالها في غزوة حنين .

(٢) البيت من قصيدة لعدي بن زيد ، وفي البيت خلافاً بين الشراح والنحويين في توجيهه من ذلك أن المعنى :
أرواح مودَّعاً أم تبكر ، أي لا بد لك من الرحيل في البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير
إلى الموت — فانظر لأمر آخر ترك وقوله مودع بكسر الدال على حد عيشة راضية أي مودع صاحبه ، وإنما
الرواح يودع فيه ، وهو كقوله تعالى : « والنهار مبصر » أي يبصر فيه .

تعليق على باب تعارض السماع والقياس

أفكار النص :

(١) كرّر مقاله في النص السابق : إذا تعارض السماع والقياس فلا بدّ من اتباع السماع ، ولكن لا يقاس عليه ، يقال : استحوذ ، ويقال استقام ولا يقال : استقوم قياساً على استحوذ .

(٢) قارن بين « استحوذ » الذي اعتل فعله الثلاثي المجرد « حاذ » وبين « استنوق » الجمل ، واستتست الشاة ، واستفيل الحمل ، ورأى أن خروج القسم الثاني عن القياس أسهل من الأوّل ، فالثاني لافعل ثلاثياً له ، ولكنّ ذلك لا يخرجّه عن الشذوذ ، لأننا لو أردنا بناء « استفعل » من أمثال هذه الكلمات لأعلننا عينه ، فنقول من الطود استطاد على القياس .

(٣) معالجته لبناء « استفعل » من بعض الأسماء جرّته إلى الاستطراد ، والاستطراد جرّاً إلى آخر ... فقد ذكر أنّ الاسم إذا كان على وزن فاعل وكانت عينه حرف علة لم يأت إلّا مهموزاً كالحائش . وذكّر أنّ الأسماء غير الجارية على الأفعال فيها معاني الأفعال ، ففي مفتاح معنى الفتح ، وفي منسج معنى النسج ، وفي مندبل معنى التدل وهو التناول ، وفي دار معنى الدوران ، لأنّ الناس يدورون فيها .

(٤) بيّن أنّ « استعان » قد أُعِلّ وليس له ثلاثي مجرد ، لأنّ الثلاثي في حكم المنطوق به ، ولذلك أعلنوا ما استعمل من هذا الفعل ، فقالوا : أعان وإعانة واستعانة ، ونطقوا بالمصدر « عون » .

(٥) عاد إلى الفكرة التي تقول : إنّ في الاسم معنى الفعل ، ففي ناقة معنى التنوّق ، وفي الحمل معنى الجمال وأوضح المناسبة في التقاء معنى الاسم بمعنى الفعل .

(٦) ذكر أنّ الأسماء التي شدّت عن القياس كانت عينها واوّاً لا ياء ، وعلّل ذلك أنّ الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو ، ولقرب الياء من الألف لم يحتاجوا إلى

تصحيح الباء في صبيغه « افتعلوا » فتناولوا استأفوا بينما صحّحوا الراو في نحو ذلك لعدبنا من الألف فقالوا اجتوروا واعتونوا .

(٧) أوضح أن هناك سماعاً يعارض القياس ، وسماعاً يوازي القياس . ولا بدّ من اتباع السماع المعارض للقياس كاستخدام استحدود راسنوق . فإن كان السماع يوازي القياس فالأحسن اتباع السماع إلّا إذا جاء ما يقوّي القياس . فلا بد حينئذ من اتباع القياس . من ذلك مسألة « ما » التميميّة والحجازيّة .

(٨) بيّن أن السماع هو الأساس فإذا أدّى القياس إل شيء ما وعارضه السماع . فلا بدّ من ترك القياس واتباع السماع . فإن كان هنالك لغتان إحداهما قياسية والثانية تخالف القياس فالتكلم بالخيار .

(٩) أقوى اللغات ما كان قويّاً في القياس والسماع . رضعفها ما كان ضعيفاً فيهما .

ملاحظات :

(١) استلّرد ابن جنش إلى قضايا وتعليلات لاعلافة لما بالفكرة التي يتحدّث عنها ، وإن كان يحاول أن يجد رابطاً بين الموضوع الأساس وما به يتطرد إليه ، ونجد ذلك في محاولته الربط بين الأسماء والأفعال .

(٢) قدّم عللاً قد يعجب بها القارئ لغرابتها ، وقدره الربط بين العلة والمعلول ، كالربط بين الدار ومعنى الفعل دار يدور ، وهذه العلل فكرية لا لغوية ولا يمكن أن يطمئن إليها القارئ ، لأنّه لاسند لها من الواقع أو اللغة ، وقد جرّت مثل هذه العلل إلى أشياء مضحكة حينما جرّب آخرون أن يعلّلوا بهذه الطريقة كلّ الأسماء . وبالغ بعضهم ، فعمل الكلمات المعرّبة وغير المعرّبة .

(٣) يبدو أن العقلية اللغوية عقلية رياضية تلجأ إلى التقسيم والموازنة بين الأقسام .

(٤) التفسير والتعليل في هذا النص — ولعله في الكتاب كله — هو تفسير مليحي . إذا عرضت هذه العلل على المعيار العلمي بان ضعفها ، وبعدها عن الواقع اللغوي ، وإن كان القارئ لها يأنس بها ويعجب ، ويجد المتعالم متعة في القدرة على استنباطها . وصدق من قال : « أضعف من حجة نحوي » .

باب في إصلاح اللفظ (١)

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّة ، وعليها أدلّة ، وإليها موصلة ، وعلى المراد منها حصّة ، عُنيت العرب بها فأولتها صدر صالحاً من تثقيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أمّا زيد فمنطلق ، ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين ، مقدّمة عليهما . وأنت في قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول : أمّا فزيد منطلق ، كما تقول فيما هو في معناه : مهما يكن من شيء فزيد منطلق . وإنما فُعِلَ ذلك لإصلاح اللفظ .

وجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة ، فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها ، فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم ولي قبلها اسم ، إنما قبلها في اللفظ حرف ، وهو أمّا . فتنبهوا ذلك لما ذكرنا ، ووسطوه بين الحرفين ، ليكون قبلها اسم وبعدها آخر ، فتأتي على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو . وهذا تفسير أبي علي رحمه الله تعالى . وهو الصواب . ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي مع طلوع الشمس ، فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو قمت وزيداً ، أي مع زيد . قال أبو الحسن : وإنما ذلك / ، الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة بلجاز (٢) .

ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أي وانتظرتك طلوع الشمس لم يجز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة ، فكل ذلك أيضاً تجري

(١) الخصائص لابن جني ٣١٢/١ وما يليها .

(٢) يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع فيها انتظار ، فلا يصح عطفه على انشاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه . وجهور النحاة لا يلتزمون هذا . ومن الجائز عندهم : سرت والنيل والنيل لايسير .

الفاء غير العاطفة في نحو أمّ زيد فمنطلق مجرى العاطفة . فلا يؤتى بعدها بما لا يليق له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع ثمرة ، وبُسرة ، ونحو ذلك : تَمَرَات ، وبُسَرَات ، فكروها لإقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وحي في النية مرادة البتة لالشيء إلا لإصلاح اللفظ ، لأنها في المعنى مقدرة منوية لا غير . ألا تراك إذا قلت (تَمَرَات) لم يعترض شك في أن الواحدة منها ثمرة : وهذا واضح . والعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ، إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضى لها ، حاكم بموضعها .

ومن ذلك قولهم : إن زیداً لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتدبرها أول : لَعْنٌ زیداً منطلق ، فلما تكره تلاقى حرفين لمعنى واحد - وهو التوكيد - أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زیداً لمنطلق .

فإن قيل : هلاً أخرت (إن) وقدمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجه : أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت (إن) لم يحز أن ينصب (إن) اسمها الذي من عادتاً نصبه ، من قبيل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه ، وحتمت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول : لَزِيدٌ إن قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) - وفيه لام الابتداء - سبيل . ومنها أنك لو تكأمت نصب زيد - وقد أخرت عنه (إن) - لأعملت (إن) فيما قبلها وإن لا تعمل أبداً إلا فيما بعدها . ومنها أن (إن) عاملة ، واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وخبره قد يكون جملة وفعلاً وظرفاً وحرفاً ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب ، إنما تعمل في أحد جزأها ، ولا تعمل أيضاً في الظرف ، ولا في حرف الجر . ويدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين برا الهمة هاء ليزول لفظ (إن) فيزول أيضاً ما كان مستكراً من ذلك ، فقالوا (لَ تَك قائم) أي لَتَنَك قائم . وعليه قوله - فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس (-) :

(١) هو البرد عبد بن يزيد الأزدي توفي سنة (٢٨٥ هـ) وقيل سنة (٢٨٦ هـ) .

لام الابتداء . لازائدة ، فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي لام الابتداء .
والأخرى أنك لو جعلت الأولى هي الزائدة ، لكنت قد قدمت الحرف الزائد ، والحروف
إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع ، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى
بها من أوله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة ، وإنما تزيدها حشواً أو آخر ، وقد
تقدم ذكر ذلك .

فأما قول من قال : إن قولهم (لهتك) إن أصله (لله إنك) فقد تقدم ذكرنا
ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر ، وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخرة وفيه
تعسف .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو : اعلم أن أصل هذا الكلام :
زيد كعمرو ، ثم أرادوا تأكيد الخبر فزادوا فيه (إن) فقالوا : إن زيدا كعمرو ،
ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به ، وإعلاماً أن
عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجوز أن تباشر (إن) لأنها
ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضاً قولهم : لك مال ، وعليك دين . فالمال والدين هنا مبتدآن
وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رُميت تقديمهما إلى المكان المقدّر لهما لم يجوز ، لقبح
الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ أخرّوا المبتدأ وقدّموا الخبر .
وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومُصلحاً لما فسد عندهم . وإنما كان تأخره مستحسنًا
من قبيل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك
صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أخطأنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ . فأما من رفع الاسم في
نحو هذا بالظرفية ، فقد كفي مثونة هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ عنده . فإن قلت :
فقد حكى عن العرب (أمت في حجر لافيك) وقولهم : (شرأهر ذا ناب) وقولهم :
(سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك سأستغفر لك ربّي) ، وقال :
(ويل للمطففين) ونحو ذلك . والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدّمة .

قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت في حجر لافيك ، فإنه جاز لأنه
ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاء ومسألة ، ليسلم الله عليك ، وليُسَلِّمَ الويل ،
وليكن الأمت في الحجارة لافيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ،

قال الله عز وجل : (لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً) أي اختلافاً . ومعناه : أبشاك الله بعد فناء الحجارة ، وهي مما توصف بالخلود والبقاء ، ألا تراه كيم قال :
ما أطيب العيش لو أن الفسي حجر
تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
وقال :

— بقاء الوحي في الصمّ الصلاب —

وأما قولهم (شرّ أهرّ ذا ناب) فلإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي ، أي مأهرّ ذا ناب إلا شرّ ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ، ألا ترى أنك لو قلت : أهرّ ذا ناب شرّ لكنت على طرّف من الإخبار غير مؤكّد ، فإذا قلت : مأهرّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد ، ألا ترى أن قولك :
ماقام إلا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مهمماً . وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر . فقال : شرّ أهرّ ذا ناب ، أي مأهرّ ذا ناب إلا شرّ ، تعظيماً عند نفسه ، أو عند مستمعه . وليس هذا في نفسه كأن يسطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد . فلمّا عناه وأهمّه وكّد الإخبار عنه وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرّاً ، نحو أرطى ، وميعزى ، وحبسنى ، وسرندى ، وزبعرى ، وصلّخدى ، وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرف متحرك ، فدلّ ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقبّ ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمّت متحركة ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : خاتّم ملحق بجعفر لكنت متبايلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطوا للنظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها . وأدلّ على شدة تمكّنها بتثوينها أيضاً ، وكون ما هي فيه على وزن أصل من الأصول . أنها للإلحاق به . وليست كذلك ألف قبعرى ، وضبّخطرى ، لأنها وإن كانت طرفاً ومنونة . فإن المثال الذي هي فيه لا مصعد للأصول إليه فيلحق هذا به . لأنه لا أصل لها سداسياً . فلنما ألف قبعرى قسم من الألفيات الزوائد في أواخر الكلم ثالث . لا لثان . ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لما أجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة - كما زادوا في آخر بنات الأربعة - خصّوا بالزيادة فيه الألف ، استخفافاً لها ، ورغبة فيها هناك دون أختيها : الباء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد مُلّت ، فلمّا تحمّلوا الزيادة في آخرها طلبوا أخفّ الثلاث - وهي الألف - فخصّوها بها وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو عَصْرَفُوط ، وجَعَفَلِيْق ، لأنهم لو جاءوا بهما طرفاً وسداسيّين مع ثقلهما ، لظهرت الكلفة في تجشّمهما ، وكدّت في احتمال النطق بهما ، كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادغام في المتقارب ، نحو ودّ في وتد ، ومن الناس (مَيَقُول) في : (من يقول) ومنه جميع باب التقريب ، نحو اصطر ، وازدان ، وجميع باب المضارعة ، نحو مَصْدَر وبابه (١) .

ومن ذلك تسكينهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها علَمُ الضمير المرفوعُ ، نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَن ، وضَرَبْنَا وذلك أنهم أجَرّوا الفاعل هنا مُجَرى جزء من الفعل ، فكُسرَ اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد . فأسكنوا اللام ، لإصلاحاً للفظ فقالوا : ضَرَبْتُ ، ودخلنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحركات نحو : خرجتما ، فالاسكان إذاً أشدّ وجوباً . وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ، فتفطن له .

ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا فيها النكرة ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذي) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه .

(١) يقصد نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة .

باب في امتناع العرب من الكلام بنا يجوز في القياس (١)

ولأنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ، كاستغنائهم بقولهم :
ما أجود جوابه عن قولهم : ما أجوبه ، أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم
إياه ، وكاستغنائهم بـ « كاد زيد يقوم » عن قولهم : كاد زيد قائماً أو قياماً . وربما
خرج ذلك في كلامهم ، قال تأبط شراً :

فأبت إلى فهم وما كدت آتياً
وكم منلها فارقتها وهي تصفر

هكذا صحة رواية هذا البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضبطه :
وما كنت آتياً ، ولم أك آتياً فليعده عن ضبطه . ويؤكد مارويناه نحن مع وجوده في
الديوان أن المعنى عليه ، ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أؤوب . فأما (كنت)
فلا وجه لها في هذا الموضع . ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما)
في التعجب ، نحو قولهم : ما أحسن زيداً . ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع
في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة .

وما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذَر ، ووَدَعَ ، استغني عنهما
بترك . وما يجوز في القياس — وإن لم يرد به استعمال — الأفعال التي ورت مصادرهما
ورفضت هي ، نحو قولهم : فاض المييت يفيض فينظاً وفَوْظاً . ولم يستعملوا من فَوْظ
فعلاً (٢) . وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً (٣) قال أبو زيد وقالوا :
رجل مُدَرِّهَم ولم يقولوا دُرْهيم . وحدثنا أبو علي — أظنه عن ابن الأعرابي — أنهم
يقولون : دَرَهَمَتِ الحُبَّازَى فهذا غير الأول وقالوا : رجل مفثود (٤) ولم يصرفوا
فعله . ومفعول " الصفة إنما يأتي على الفعل . نحو مضروب من ضرب ، ومقتول من
قَتِل .

(١) الجزء الأول : ص ٣٩١ وما يليها .

(٢) روى ابن السكيت من الفوظ فعلاً . ينظر في لسان العرب

(٣) أثبت ابن الأعرابي منه فعلاً . ينظر في اللسان أيضاً .

(٤) أي أصيب فواده بوجع .

فأما امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْج ، والْوَيْل ، والْوَيْس ، والْوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومنع فيه . وذلك أنه لو صرّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، وعينه كباع ، فتحاموا استعماله لِمَا كان يُعقِب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهلاّ صرّفت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالي الإعلالين ، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولامها حرفي عِلّة صحّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوي كقوله : رمى يرمي ؟ قيل : لو فُعل ذلك في فعل وَيَج وويل لوجب أن تعلّ العين وتصحّ الفاء ، كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت ، ووطيت ، وتصحّح صاحبه أعلّوا اللام ، وصحّحوا العين ، وعمل الفاء من العين محل العين من اللام ، فالفاء أقوى من العين ، كما أن العين أقوى من اللام ، فلو أعلّوا العين في الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا والَ يَوِيل ، وواح يَوِيح وواس يويس ، وواب يويب ، فكانت المواد تثبت هنا مكسورة ، وذلك أثقل منها في باب وعد ، ألا تراها هناك إنما كُرهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة في العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجه على أصله ، وليس كذلك يشوي ويطوي ، لأن أكثر ما في ذلك أن أخرجه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضاً فيما صحّت لامه ، ألا ترى أن يَقُوم أصله يَقُوم ، فالعين في الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ثم سكنت ، فقيل يقوم ، فأما ما صحّت عينه وفاؤه واو ، نحو وعد ووجد ، فإن أصل بنائه إنما هو سكون فائه وكسرة عينه ، نحو يوعِد ، ويوزِن ، ويوجد ، والواو كما ترى ساكنة ، فلو أنك تجسّمت تصحيحها في يَوِيل ، ويويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه .

فإن أحلت الكسرة فيها نفسها فكان ذلك يكون - لو تكلف - أثقل من باب يوعِد ويوجد لو خرج على الصحة . فاعرف ذلك فرقاً لطيفاً بين الموضعين .

ومما يجيزه القياس - غير أنه لم يرد به الاستعمال - خبر (العَمْرُ والايْمُن) من قولهم : لَعَمْرُكَ لأقومنّ ، ولا يَمُنُّ الله لأنطلقنّ . فهذان مبتدآن مجذوفان الخبرين ،

وأصلهما - لو خرج خبراهما - لعمرُك ما أقسم به لأقومنَّ ، ولا يمينُ الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر .

ومن ذلك قولهم : لأدري أيُّ الجراد عاره ، أي ذهب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه والقياس مقتضى له ، وبعضهم يقول : يتعوره ، وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلاً جارياً في الأمر المتقضي الفات ، وإذا كان كذلك فلا وجه للذكر المضارع هنا ، لأنه ليس بمقتضى .

ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذناً به ، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجهم مصححاً ، ليكون دليلاً على أصول ماغيث من نحوه ، كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرّف به (أمس) حتى اضطروا - لذلك - إلى بنائه لتضمنه معناه ، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى أمس بما فيه لَمَّا كان خلفاً ولا خطأ . فأما قوله :

ولإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فرواه ابن الأعرابي : والأمس والأمس جرّاً ونصباً .

فمن جرّه فعلى الباب فيه ، وجعل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإني وقفت اليوم وأمس ، كما أن اللام في قوله تعالى « قالوا الآن جئت بالحق » زائدة ، واللام المعرفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمن لما ، فلذلك كُسِر فقال : والأمس ، فهذه اللام فيه زائدة والمعرفة له مرادة فيه ومحدوفة منه . يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب ، كما يكون مبنياً إذا لم تظهر إلى لفظه . وأما من قال : والأمس فنصب فإنه لم يضمّنه معنى اللام فيبيته ، ولكنه عرّفه بها كما عرّف اليوم بها ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأمس فنصب هي تلك اللام التي هي في قول من قال والأمس فجرّ . تلك لا تظهر أبداً ، لأنها في تلك اللغة لم تستعمل مظهرة ألا ترى أن من ينصب غير من يجرّ ، فلكل منهما لغته ، وقياسها على مناطق به منها ، لاتداخل أختها ، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآن حدة

الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحق » لأن الآن من قولهم (الآن حُدّ الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة » و « المالك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمل في قولك « كنت الآن عنده » وسمعت الآن كلامه » فمعنى هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منه . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآن حُدّ الزمانين ، فأعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت : نعم رجلاً زيد ، لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظاً به ، ولذلك قال سيبويه : هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرأ ، أي إذا فسّر بالنكرة في نحو نعم رجلاً زيد فإنه لا يظهر أبداً .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير :

تزود مثل زاد أهلك فينا فنعيم الزاد زاد أهلك زاد

وذلك أن فاعل (نعم) مظهر فلا حاجة به إلى أن يفسّر ، فهذا يسقط اعتراض محمد ابن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع . ألا ترى إلى قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي مالذي غاله في الحب حتى ودّعه

ومن ذلك قراءة بعضهم (ماودّحك ربك وما قلى) بالتخفيف أي ماتركك . دلّ عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضرب من القلى فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ ، واستنوق الجمل لأن استعمال (ودع) مراجعة أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من المصحح ترك أصل ، وبين مراجعة الأصول إلى تركها مالا خفاء به .

واعلم أن استعمال مافضته العرب لاستغنائها بغيره جار في حكم العريّة مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جرياً مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد . فكما

لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله . ونظير ذلك في إقامة غير المحل مقام المحل ما يعتقدونه في مضاده الفناء للأجسام . فتضادهما إنما هو على الوجود لاعلى المحل ، ألا ترى أن الجوهر لا يحل الجوهر بل يتضمنه في حال التضاد الوجود لا المحل . فاللغة في هذه القضية كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مقام صاحبه كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لاعلى المحل ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ما قبله .

وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارا ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال . فإن قلت فقد قال : (١)

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لُسب بذلك الجرو الكلابسا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلا محققاً شاذاً .

وأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (نُجِّي) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه « تَذَكَّرُونَ » أي تتذكرون . ويشهد أيضاً لذلك سكون لام (نُجِّي) ولو كان ماضياً لانفتحت اللام لإلافي الضرورة . وعليه قول المثقّب العبدى :

لَمِنْ ظُعُنٍ تَطَالَعُ مِنْ ضُبَيْبٍ فما خرجت من الوادي حين
أي تطالع فحذف الثانية على ماضى .

وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير . منه القراءات التي تُؤثر رواية ولا تُتجاوز لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله - عز اسمه - « بسم الله الرحمن الرحيم » فالسنة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يسبح

(١) أي جرير يهجو الفرزدق .

أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها . نعم وهناك من قوّة غير هذا المقروء به مالا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسّنه ، كأن يُقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) برفع الصفتين جميعاً على المدح . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصبهما جميعاً عليه . ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثاني . ويجوز (الرحمن الرحيم) بنصب الأول ورفع الثاني . كل ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه ههنا وذلك أن الله تعالى إذا وُصِفَ فليس الغرض من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ، لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه ، فيحتاج إلى وضعه لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه . وبقيّة أسمائه — عزّ وعلا — كالأوصاف التابعة لهذا الاسم .

وإذا لم يعترض شك فيه لم تجيء صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ متجري ما يتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عدل به عن إعرابه عليم أنه للمدح أو الدمّ في غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح .

فلذلك قوي عندنا اختلاف الإعراب في الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التي ذكرناها ، ولهذا في القرآن والشعر نظائر كثيرة .



باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب (١)

هذا موضع من العربية شريف لطيف ، وواسع لتأمله كثير . وكان أبو علي — رحمه الله — يستحسنه ويعني به . وذكر منه مواضع قليلة . ومراً بنا منه مالا نكاد نخصيه .

فمن ذلك قول الله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) وتأويله — والله أعلم — : فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفي بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة .

وهذا أولى من تأويل من ذهب إلى أنه أراد : فإذا استعذت فاقراً ، لأن فيه قلباً لضرورة بك إليه ، وأيضاً فإنه ليس كل مستعذ بالله واجبةً عليه القراءة ، ألا ترى إلى قوله :

أعوذ بالله وبابن مَصْعَب الفرع من قريش المَهْذَب
وليس أحد أوجب عليه من طريق الشرع القراءة في هذا الموضع .

وقد يكون على ما قدّمنا قوله عز اسمه (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أي إذا أردتم القيام لها ، والانتصاب فيها .

ونحو منه ما أنشده أبو بكر :

قد علّمت إن لم أجِد معينا لأخلطن بالخلق طينا

يعني امرأته . يقول : إن لم أجِد من يعينني على سقي الإبل قامت فاستقت معي ، فوقع الطين على خلقي يديها . فاكتفي بالمسبب الذي هو اختلاط الطين بالخلق من السبب الذي هو الاستقاء معه . ومثله قول الآخر :

يا عاذلاني لا تردن ملاحتي إن العواذل اسن لي بأمر

أراد : لا تلمني ، فاكتفي بإرادة اللوم منه ، وهو تال لها ومسبب عنها . وعليه قول

(١) ١٧٣/٣ وما يليها .

الله تعالى (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) أي فضرِب
فانفجرت ، فاكْتَفَى بالمسبَّب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب .

وإن شئت أن تعكس هذا فتقول : اكْتَفَى بالسبب الذي هو القول ، من المسبب
الذي هو الضرب . ومثله قوله :

— إذا ما الماء خالطها سخينا —

إن شئت قلت : اكْتَفَى بذكر مخالطة الماء لها — وهو السبب — من الشرب وهو
المسبَّب . وإن شئت قلت اكْتَفَى بذكر السخاء — وهو المسبَّب — من ذكر الشرب
وهو السبب .

ومثله قول الله عز اسمه (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية)
أي فخلق فعله فدية ، وكذلك قوله : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام
آخر) أي فأفطر فعله كذا .
ومنه قول رؤبة :

يارب إن أخطأتُ أو نسيْتُ فأنت لا تنسى ولا تموت

وذلك أن حقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثاني مسبباً عن الأول (نحو قوله : إن
زررتني أكرمتك فالكرامة مسببة عن الزيادة) وليس كون الله سبحانه غير ناس ولا
مخطئاً أمراً مسبباً عن خطأ رؤبة ، ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له — عز اسمه —
من صفات نفسه . لكنه كلام محمول على معناه ، أي إن أخطأتُ أو نسيت فاعف عني ،
لنتقصي وفضلك . فاكْتَفَى بذكر الكمال والفضل — وهو السبب — من العفو وهو
المسبَّب .

ومثله بيت الكتاب :

إني إذا ما خبت نار لمْـلِـمة أُلْفَى بأرفع قلّ رافعا ناري

وذلك أنه إنما يفخر ببروز بيته لقري الضيف وإجارة المستصرخ ، كما أنه إنما يذمّ
من أخفى بيته وضائل شخصه ، بامتناعه من ذلك . فكأنه قال إذاً : إني إذا منع غيري
وجبن ، أعطيت وشُجعت . فاكْتَفَى بذكر السبب — وهو التضائل والشخص — من
المسبَّب وهو المنع والعطاء .

ومنه بيت الكتاب :

فإن تبخل سدّوسُ بدرهميها فإن الريح طيّبة قبُولُ
أي إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها . فاكثفى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها .
ومنه قول الآخر :

فإن تعافوا العدل والإيماننا فإن في أيماننا نيراننا
يعني سيوفاً ، أي فإننا نضربكم بسيوفنا . فاكثفى بذكر السيوف من ذكر الضرب
بها . وقال :

ياناقَ ذات الوخذ والعنيق أما ترين وَضَحَ الطريقِ
أي فعليك بالسير . وأنشد أبو العباس :
ذري الآكلين الماء ظلماً ، فما أرى ينالون خيراً بعد أكلهم الماء
وقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشترون بثمنه ما يأكلون ، فقال : الآكلين
الماء ؛ لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه . ومرّ بهذا الموضع بعض مولدي البصرة ،
فقال :

جُرْتُ بالسابط يوماً فإذا أَلْقَيْتَهُ تَلَجَّجِمُ
وهذا إنسان كانت له جارية تغني ، فباعها ، واشترى بثمنها بزذونا ، فمرّ به
هذا الشاعر وهو يلجِمُ ، فسمّاه قَيْنَةً ، إذ كان شراؤه مسبباً عن ثمن القينة . وعايه
قول الله سبحانه : (إني أراني أعصر خمرا) وإنما يعصر عنها يصير خمرا فاكثفى
بالمسبب الذي كان هو الخمر من السبب الذي هو العنب . وقال الفرزدق :
قتلتُ قتيلاً لم يرَ الناسُ مثله أقبله ذا ثومتين مسوراً
ولما قتل حياً يصير بعد قتله قتيلاً ، فاكثفى بالمسبب من السبب . وقال :
قد سَبَقَ الأشقر وهو رابضٌ فكيف لا يسبق إذ يراكضُ
يعني مُهَرَّأ سَبَقَتْ أمُّه وهو في جوفها ، فاكثفى بالمسبب الذي هو المهر ، من السبب
الذي هو الأم وهو كثير جدّاً . فإذا مرّ بك فاضمه إلى ما ذكرنا منه .

★ ★ ★

باب في كثرة النقيض ، وقلة الخفيف (١)

هذا موضع من كلامهم طريف . وذلك أنا قد أحطنا علماً بأنّ الضمة أثقل من الكسرة ، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة ما توالى فيه الضمّتان ، نحو طُنُبٌ ، وعُنُقٌ ، وفُنُقٌ ، وحُشْدٌ ، وجُمُدٌ ، وسُهدٌ وطُنْفٌ ، وقِلّةٌ نحو إِبِلٍ . وهذا موضع محتاج إلى نظر .

وعلة ذلك عندي أن بين المفرد والجملة أشباها .

منها وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة ، والخبر ، والحال . فالصفة نحو مررت برجل وجهه حسن . والخبر نحو زيد قام أخوه . والحال كقولنا : مررت بزيد فرسه واقفة .

ومنها أن بعض الجُمْل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد . وذلك في الشرط وجزائه ، والقسم وجوابه .

فالشرط نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو ، والقسم نحو قولك : أقسمُ ليقومنَّ زيد .

فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني ، نحو زيد أخوك ، وقام أبوك .

ومنها أن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع ، كتَّعَمٌ ، ولا ، لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة ، ألا ترى إلى قولك : نَعَمٌ في موضع قد كان ذاك ، ولا في موضع لم يكن ذاك وكذلك صهٌ ، ومهٌ ، وإيهٌ ، وأفٌ ، وآوناه ، وهيئات : كل واحد منها جزء مفرد وهو قائم برأسه . وليس للضمير الذي فيه استحكام الضمير في الفعل . يدلّ على ذلك أنه لما ظهر في بعض أحواله ظهر تالفاً للضمير في الفعل وذلك قول الله سبحانه : (هاؤم اقرؤوا كتابيه) وأنت لاتقول الفعل : اضربنم ولا ادخلنم ولا اخرجنم ، ولا نحو ذلك .

فلما كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشياء والمقاربات وغيرها . شبهوا

(١) الجزء الثالث ص ١٧٧ وما يليها .

توالي الضمتين في نحو سُرُح وعلط (١) بتواليهما في نحو زيد قائم ، ومحمد سائر . وعلى ذلك قال بعضهم : الحمد لله ، فضم لام الجر لإتباعاً لضمّة الدال ، وليس كذلك الكسر في نحو : لأنه لايتوالى في الجملة الجرّان ، كما يتوالى الرفعان . فإن قلت : فقد قالوا : الحمد لله ، فوالوا بين الكسرتين ، كما والوا بين الضمتين ، قيل : الحمد لله هو الأصل ، ثم شبه به الحمد لله ، ألا ترى أن إتباع الثاني للأول - نحو مدّ وفرّ وضمّ - أكثر من إتباع الأول للثاني ، نحسو : اقتُل . وإنما كان كذلك لأن تقدّم السبب أولى من تقدّم المسبّب لأنهما يجريان مجرى العلة والمعلول ، وعلى أن ضمة الهزّة في نحو : اقتُل لاتعتدّ ، لأن الوصل يزيلها ، فإنما هي عارضة ، وحركة نحو مدّ وفرّ وعَصّ ثابتة مستمرة في الوصل الذي العيار ، وبه الاعتبار . وأيضاً فإنه إذا انضمّ الأول ، وأريد تحريك الثاني كانت الضمّة أولى به من الكسرة والفتحة . أما الكسرة فلا تلك تصير إلى لفظ فُعِل ، وهذا مثال لاحظ فيه للاسم ، وإنما هو أمر يخصّ الفعل . وأما دُئل فشاذّ . وقد يجوز أن يكون منقولاً أيضاً كبُدّر ، وعشّر (٢) . فإن قيل : فإن دُيلاً نكرة غير علم ، وهذا النقل إنما هو أمر يخصّ العَدَس ، نحو سكر ، ويزيد وتغلب .

قيل : قد يقع النقل في النكرة أيضاً . وذلك لينجلب (٣) . فهذا منقول من مضارع انجلب الذي هو مطاوعٌ جلبته ، ألا ترى إلى قولهم في التأخير : أخذته بالينجلب . لا يَحْرُ ولم يغب . ومثله رجل أبائر . وهو منقول من مضارع باترت ، فنقل فوصف به . وله نظائر . فهذا حديث فُعِل .

وأما فُعِل فدون فُعِل أيضاً . وذلك أن كثيراً ما يُعَدَل عن أصول كلامهم ، نحو عُمِر ، وزُفِر ، وجُشِم وقُشِم ، وتُعَل وتُحَل . فلما كان كذلك لم يتمكن عندهم تمكّن فُعِل الذي ليس معدولاً . ويدل ، على انحراف فُعِل عن بقية الأمثلة الثلاثية غير ذوات انحرافهم بتكسيه عن جمهور تكاسيرها . وذلك نحو جُعِل وجُعِلان ، وصُرِد وصيردان ، ونُغِر ونِغران وسُلِكَ وسِلْكان فاطراد هذا في فُعِل

(١) ناز سرح : سريعة ، وناقعة علط : لاسمة عليها ولا خطام .

(٢) يد : اسم ماء بمكة ، عشر : اسم موضع .

(٣) هو حجرة للتأخير . وهو نوع من السحر

مع عزته في غيرها ، يدلك على أن له فيه خاصية انفرد بها ، وعدل عن نظائره إليها . نعم ، وقد ذهب أبو العباس إلى أنه كأنه منقوص من فعال . واستدل على ذلك باستمراره على فعلان ؛ قال : فجردان وصردان في باب كغراب وغبان ، وعقاب وعقبان .

وإذا كان كذلك ففيه تقوية لا نحن عليه ، ألا ترى أن فعلاً أيضاً مثال قد يؤلف العدل نحو أحاد ، ثناء ، وثلاث ، ورباع . وكذلك بلى عشار ، قال : (١)
ولم يستريثوك حتى علّو
ت فوق الرجال خيصالاً عشارا
ومما يسأل عنه من هذا الباب كثرة الواو فاء ، وقلة الياء هناك . وذلك نحو وعد ، ووزن ، وورد ، ووقع ، ووضع ، ووفد ، على قلة باب يمن ويسر .

وذلك أن سبب كثرة الواو هناك أنك قادر متى انضمت أو انكسرت أن تقلبها همزة . وذلك نحو أعيد وأجوه ، وأرقة وأصلة وإسادة وإفادة . وإذا تغير الحرف الثقيل فكان تارة كذا وأخرى كذا ، كان أمثل من أن يلزم محجة واحدة . والياء إذا وقعت أولاً وانضمت أو انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها .

فإن قلت فقد قالوا : باهلة بن أعصر ويعصر ، وقالوا : (٢)

— طاف والركب بصحراء يسر —

وأسر ، وقالوا : قطع الله يديه وأديته . قيل : أما أعصر . هي الأسل ، والياء في يعصر بدل منها . يدل على هذا أنه إنما سمي بذلك ، قاله ، دو :

أبي إن أباك نسيب رأسه
كر اللاني خلاف السر

فالياء في يعصر إذاً بدل من همزة أعصر . وهذا ضد ما أردته . وبخلاف ما توهمته . وأما أسر ويسر فأصلا ، كل واحد منهما قائم بنفسه ، كيتن ، وأتن (٣) وألملم ويللم (٤) . وأما أديه ويديه فلعمري إن الهمزة فيه بدل من الياء ، لدلالة يدت

(١) البيت للكيميت بن زيد .

(٢) الشطر من بيت لطرفة وصدده : أرق العين خيال لم يقصر .

(٣) يقال : ولدته أمه وأنا إذا خرجت رجلاه قبل رأسه .

(٤) ألملم ويللم موضع . هو ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج .

إليه وأيد ويدِيّ ، ونحو ذلك ، لكنه ليس البدل من ضرب إبدال الواو همزة وذلك أن الياء مفتوحة ، والواو إذا كانت مفتوحة شدّ فيها البدل ، نحو أناة وأجَم (١) فإذا كان هذا حديث الواو التي يطرد إبدالها ، فالياء حُرّى ألا يكون البدل فيها إلا لضرب من الاتساع ، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال . فإن قلت : فالهمزة على كل حال أثقل من الواو ، فكيف عدل عن الأثقل إلى ما هو أثقل منه ؟ . قيل : الهمزة وإن كانت أثقل من المواد على الإطلاق ، فإن الواو إذا انضمت كانت أثقل من الهمزة لأن ضممتها يزيد ثقلها . فأما إسادة وإعاء فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمة في أفقت ، فلذلك قلّ نحو إسادة ، وكثر نحو أجوه ، وأرقة ، حتى إنهم قالوا في الوجنة : الأجنة فأبدلوا مع الضمة البتة ، ولم يقولوا : وجنة .

وأيضاً فإن الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة في نحو يَعد ويسرد حذفت ، والياء ليست كذلك ، ألا ترى إلى صحتها في نحو يَيسر (٢) وييسر (٣) وكأنهم إنما استكثروا مما هو معرض تارة للقلب . وأخرى للحذف ، وهذا غير موجود في الياء . فلذلك قلت بحيث كثرت الواو .

فإن قلت : فقد كثر عنهم توالي الكسرتين في نحو سِدراتٍ ، وكِرات ، وعِجلات .

قيل : هذا إنما احتُمِل لمكان الألف والتاء ، كما احتُمِل لهما صحة الواو في نحو خطوات وخطوات . ولأجل ذلك ما أجاز في جمع ذيت إذا سميت بها ذيات بتخفيف الياء ، وإن كان يبقى معك من الاسم حرفان ، الثاني منهما حرف لين .

ولأجل ذلك ما صحّ في لغة هذيل قولهم : جات وبَيَضات ، لما كان التحريك أمراً عرض مع تاء جماعة المؤنث ، قال :

أبو بَيَضات رائح متأوب .. رنيق بمسح المنكبين سَبَّوحُ
فهذا طريق من الجواب عما تقدّم من السؤال في هذا الباب .

(١) وأصله وجم من الوجوم ، وهو الببوس .

(٢) يعرف الهمز : صاحته .

(٣) يسر الرجل إذا دخل في الميسر .

وإن شئت سلكت فيه مذهب الكتاب ، فقلت : كُـرْ فُعِلْ ، وقلْ فِعِلْ ، وكثرت الواو فاء وقلت الياء هنالك لئلا يكثر في كلامهم ما يستقلون . ولعمري إن هذه محافلة (١) في الجواب ، وربما أتعبت وترامت ألا ترى أن لقائل أن يقول : فإذا كان الأمر كذلك فهلاً كثر أخف الأثقلين لا أثقلهما فكان يكون أقيس المذهبين لا أضعفهما .

وكذلك قولهم : سُرَّتْ سُوراً (٢) ، وغارت عينه غُوراً ، وحال عن العهد حُوراً ، هذا مع عِزَّة باب سُوكِ الإسحل (٣) ، وفي غوور وسوور فضلُ واو ، وهي واو فعول . وجواب هذا أن الواو وإن زادت في عِدَّة المعتد فإن الصوت أيضاً بلينها يَلَكَّدُ وينعمُ ألا ترى أن غُوراً وحوولا وإن كان أطول من سُوكِ وسُور فإنه ليس فيه قلق سوك وسور فتوالي الضميتين مع الواو غير موفِّ لك بِلين الواو المنعّمة للصوت .

يدلّ على ذلك أنهم إذا أضافوا إلى نحو أُسَيِّد حذفوا الياء المتحركة فقالوا : أُسَيِّدِي كراهية لتقارب أربع ياءات ، فإذا أضافوا إلى نحو مُهَيِّم لم يحذفوا ، فقالوا : مُهَيِّمِي ، فقاربوا بين خمس ياءات لما مُطِيل الصوت فلان بياء المدّ . وهذا واضح ، فمذهب الكتاب — على شرفه وعلو طريقته — يدخل عليه هذا . وما قدّمناه نحن فيه لا يكاد يعرض شيء من هذا الدخّل له (٤) . فاعرفه وقسه وتأثّر له ولا تحرج صدراً به .



(١) كأنه يريد أن هذه مكاثرة لاغناء فيها .

(٢) يقال : سار الرجل : وثب وثار .

(٣) يقصد بيت عبدالرحمن بن حسان : أغر الثنايا أحمر اللثات تمنحه سوك الإسحل

(٤) هو الفساد واليب .

باب في تجاذب المعاني والإعراب (١)

هذا موضع كان أبو عليّ - رحمه الله - يعتاده ، ويُلَمّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، ولإلطاف النظر فيه . وذلك أنك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعُرْوَةِ المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب . فمن ذلك قول الله تعالى : (إنه على رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) فمعنى هذا : إنه على رَجْعِهِ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ لَقَادِرٌ ، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) ، وبين ما هو مُعَلَّقٌ به من المصدر الذي هو الرَّجْعُ ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبيّ أمر لا يجوز . فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه ، احتلت له ، بأن تضمّر ناصباً يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما بعد : يَرْجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ . ودلّ (رَجْعِهِ) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله .

ونحوه قوله تعالى : (إنّ الذين كفروا يُنَادَوْنَ لَمَقَّتْهُمُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسُكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتُكْفَرُونَ) فـ (إذ) هذه في المعنى متعلّقة بنفس قوله : لَمَقَّتْهُمُ اللَّهُ ، أي يقال لهم : لَمَقَّتْهُمُ اللَّهُ إِيَّاكُمْ وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم ، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن ، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي إذ ، وبين الموصول الذي هو لَمَقَّتْهُمُ اللَّهُ . فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصباً يتناول الظرف ويدلّ المصدر عليه ، حتى كأنه قال بأخيرة : مَقَّتْكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ .

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسع في الشعر ! فمن ذلك ما أنشده أبو الحسن من قوله :

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادِهِ دَارَهَا تَكْرِيبَ تَرْقُبِ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا

فـ (إِيَادِهِ) بدل من (مَن) ، وإذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب (دارها)

(١) الإعراب - ٢٠ وما يليها .

بـ (حلت) هذه الظاهرة . لما فيه من الفصل . فحينئذٍ ماتضمير له فعلاً يتناوله ، فكأنه قال فيما بعد : حلت دارها . وإذا جازت دلالة المصدر على فعله ، والفعل على مصدره كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله أدنى إلى الجواز ، وأقرب مأخذاً في الاستعمال . ومثله قول الكميت في ناقتة :

كذلك تيبك وكانناظرات صواحِبها مايرى المسحَل

أي وكانناظرات مايرى المسحَل صواحِبها . فإن حملته على هذا كان فيه الفصل المكروه فإذا كان المعنى عليه . ومنع طريق الإعراب منه أضمر له مايتناوله ، ودلّ (الناظرات) على ذلك المضمّر . فكأنه قال فيما بعد : نظرن مايرى المسحَل ، ألا تراك لو قلت : كالضارب زيدُ جعفر أو أنت تريد : كالضارب جعفرَ زيد لم يجوز ، كما أنك لو قلت : إنك على صومك لقادر شهرَ رمضان ، وأنت تريد : إنك على صومك شهر رمضان لقادر . لم يجوز شيء من ذلك للفصل .

وما أكثر استعمال الناس لهذا الموضع في عاوراتهم وتصرف الأتخاء في كلامهم ! وأحد من اجتاز به البحرّي في قوله :

لاهنّاك الشغلُ الجديدُ بحزّوى عن رسوم برامتين قِفْـسارٍ

فـ (عن) في المعنى متعلّقة (بالشغل) أي لاهنّاك الشغل عن هذه الأماكن ، إلا أن الإعراب مانع منه ، وإن كان المعنى متقاضياً له . وذلك أن قوله (الجديد) صفة للشغل ، والصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه ، وانقضاء أجزائه . فإن ذهبت تعلّق (عن) بنفس (الشغل) على ظاهر المعنى ، كان فيه الفصل بين الموصول وصلته ، وهذا فاسد ، ألا تراك لو قلت : عجب من ضربك الشديد عمرا لم يجوز لأنك وضفت المصدر وقد بقيت منه بقيّة ، فكان ذلك فصلاً بين الموصول وصلته بصفته . وصحّتها أن تقول : عجب من ضربك الشديد عمرا ، لأنه مفعول الضرب وتنصب عمرا بدلاً من الشديد ، كقولك : مررت بالظريف عمرو ، ونظرت إلى الكريم جعفر . فإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت : عجب من ضربك الشديد عمرا الضعيف ، أي عجب من أن ضربت هذا الشديد ضرباً ضعيفاً . هذا تفسير المعنى .

وهذا الموضع من هذا العلم كثير في الشعر القديم والمولّد . فإذا اجتاز بك شيء منه

فقد عرفت طريق القول فيه ، والرفق به إلى أن يأخذ مأخذه بإذان الله تعالى .

ومنه قول الخطيئة :

أزمتُ ياساً ميبناً من نوالكم ولن ترى طارداً للحرّ كالياسِ
أي ياساً من نوالكم ميبناً . فلا يجوز أن يكون قوله (من نوالكم) متعلقاً بياس وقد
وصفه بمبين ، وإن كان المعنى يقتضيه ، لأن الإعراب مانع منه . لكن نضمير له ،
حتى كأنك قدأت : يشت من نوالكم .

ومن تجاذب الإعراب والمعنى ماجرى من المصادر وصفاً ، نحو قولك : هذا رجل
دَنَفٌ ، وقوم رِضا ، ورجل عدلٌ . فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : رجل دَنَفٌ ،
وقوم مرضيئون ، ورجل عادلٌ ، هذا هو الأصل ، وإنما انصرفت العرب عنه في
بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعي ، والآخر معنوي .
أما الصناعي فلزيدك أنساً بشبّه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعت
الصفة موقع المصدر ، في نحو قولك : أقاماً والناس قعود أي تقوم قياما والناس قعود
ونحو ذلك .

وأما المعنوي فلأنه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق
من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه . وبدل على أن هذا معنى لهم ،
ومتصور في نفوسهم قوله — فيما أنشدناه — :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الخبل وضنت علينا والضنين من البخل
أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه . ومنه قول الآخر :
— وهنّ من الإخلاف والولعان —

وقوله : — وهنّ من الإخلاف بعدك والمطل —
وأصل هذا الباب عندي قول الله — عزّ وجلّ — (خَلَقَ الإنسان من عجل) .
وقد ذكرنا هذا الفصل فيما مضى . فقولك إذاً : هذا رجل دَنَفٌ — بكسر النون —
أقوى إعراباً ، لأنه هو الصفة المحصنة غير المتجوّزة . وقولك : رجل دَنَفٌ أقوى
معنى ، لما ذكرناه : من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لانهجده ، ولا
تتمكن منه مع الصفة الصريحة . فهذا أوجه تجاذب الإعراب والمعنى ، فاعرفه وأمضِ
الحكم فيه على أي الأمرين شئت .

باب في التفسير على المعنى دون اللفظ (١)

اعلم أن هذا موضع قد أتعّب كثيراً من الناس واستهواهم ، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى مامدلوأ به وتتابعوا عليه ، حتى إن أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة ، والأقوال المستشفة ، إنما دعا إليها القائلين بها تعلّقهم بظواهر هذه الأماكن ، دون أن يبحثوا عن سرّ معانيها ، ومعاهد أغراضها .

فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه : حتّى الناصبة للفعل ، يعني في نحو قولنا : اتقى الله حتى يدخلك الجنة . فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمر ، وإنما جاز أن يتسمّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوباً بحرف لا يذكر معها ، فصارت في اللفظ كالحالفة له ، والعيوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة : ومنه قوله أيضاً في قول الشاعر :

أنا اقتسنا خطّينا بيننا فحدثتُ برّة واحتملتُ فجّار

إنّ فجّار معدولة عن الفجّرة . وإنما غرضه أنها معدولة عن فجرة معرفة علماً على ذا يدلّ هذا الموضع من الكتاب . ويقوّيه ورود برّة معه في البيت ، وهي — كما ترى — علّم . لكنه فسّره على المعنى دون اللفظ . وسوّغه ذلك أنه لمّا أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثّل ذلك بما تعرّف باللام ، لأنه لفظ معتاد ، وترك اللفظ فجرة ، لأنه لا يعتاد ذلك علماً ، وإنما يعتاد نكرة وجنساً نحو فجرت فجرة كقولك : تجرت نجارة ، ولو عدلت برّة هذه على هذا الحدّ لوجب أن يقال فيها : برّار كفجّار .

ومنه قولهم : أهلك والليل ، فإذا فسّروه قالوا : أراد : الحقّ أهلك قبل الليل . وهذا — لعمرى — تفسير المعنى لاتقدير الإعراب ، فإنه على : الحقّ أهلك وسابق الليل .

ومنه ما حكاه الفراء من قولهم : معي عشرة فاحدُهنّ ، أي اجعلهنّ أحد عشر . وهذا تفسير المعنى ، أي أتبعهنّ مايليهنّ وهو من حدوث الشيء إذا جثت بعده .

(١) من الجزء الثالث ص ٢٦٠ وما يليها .

وأما اللفظ فإنه من (و ح د) لأن أصل أَحَدٍ وَحَدٌ ، ألا ترى إلى قول النابغة (١) :
 كَانَ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بَذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدٍ
 أي منفرد ، وكذلك الواحد إنما هو منفرد . وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة شاذاً
 ومذكور في التصريف . قال لي أبو عليّ - رحمه الله - بحلب سنة ست وأربعين :
 إن الهمزة في قولهم : ما بها أحد ونحو ذلك مما أحد فيه للعموم ليست بدلاً من واو ،
 بل هي أصل في موضعها . قال : وذلك أنه ليس من معنى أحد في قولنا : أحد عشر ،
 وأحد وعشرون . قال : لأن الغرض في هذه الانفراد والذي نصف الاثنين ، قال :
 قال : وأما أحد في نحو قولنا : ما بها أحد ، ودَيَّار ، فإنما هي للإحاطة والعموم .
 والمعنيان - كما ترى - مختلفان . هكذا قال ، وهو الظاهر .

ومنه قول المفسرين في قوله تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) أي مع الله ، ليس
 أن (إلى) في اللغة بمعنى مع ، ألا تراك لاتقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : سرت
 مع زيد ، هذا لايعرف في كلامهم ، وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع ، لأن
 النبي إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله ، فكأنه قال : مَنْ أَنْصَارِي
 منضمين إلى الله ، كما تقول : زيد إلى خير ، وإلى دعة ، وستر ، أي آو إلى هذه
 الأشياء ومنضم إليها . فإذا انضم إلى الله فهو معه لاهالة . فعلى هذا فسر المفسرون
 هذا الموضع .

ومن ذلك قول الله - عز وجل - (يَوْمَ نَقُولُ لِلْهَنَمِ هَلْ امْتَلَأْتِ ، وَتَقُولُ
 هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) قالوا : معناه : قد امتلأت ، وهذا أيضاً تفسير على المعنى دون اللفظ ،
 و (هل) مبهمة على استفهامها . وذلك كقولك للرجل لا تشك في ضعفه عن الأمر :
 هل ضعفت عنه ، وللإنسان يحب الحياة : هل تحب الحياة ، أي فكما تحبها فليكن
 حفظك نفسك لها ، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تعرض لمثله مما تضعف عنه ، وكأن
 الاستفهام إنما دخل هذا الموضع ليتبع الجواب عنه بأن يقال : نعم فإن كان كذلك
 فيحتج عليه باعترافه به ، فيجعل ذلك طريقاً إلى وعظه أو تبكيته . ولو لم يعترف في
 ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، قوته إذا اعترف به لأن الاحتجاج

(١) ذو الجليل : موضع قرب مكة .

على المعترف أقوى منه على المنكر أو المتوقف ، فكذلك قوله سبحانه : هل امتلأت
فكانها قالت : لا ، فقل لها : بالغى في إحراق المنكر كان لك فيكون هذا خطاباً في
اللفظ لجهنم ، وفي المعنى للكفار . وكذلك جواب هذا من قولها : هل من مزيد ،
أي أتعلم ياربنا أن عندي مزيداً ؟ فجواب هذا منه — عزّ اسمه — لا ، أي فكما أن
لامزيد فحسبي ماعندي . فعليه قالوا في تفسيره : قد امتلأت ، فتقول : مامن مزيد .
فاعرف هذا ونحوه وبالله التوفيق .

★ ★ ★

باب في قوة اللفظ لقوة المعنى (١)

هذا فصل من العربية حسن . ومنه قولهم : **حَسُنْ** واخشوشن . فمعنى **حَسُنْ** دون معنى اخشوشن ، لِمَا فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ومنه قول عمر رضي الله عنه : **اخشوشنوا** وتعددوا : أي اصلبوا وتظاهروا في الحُسنة (٢) . وكذلك قولهم : **أعشب المكان** ، فإذا أرادوا كثرة العُشب فيه قالوا : **اعشوشب** . ومثله **حلا** واحلولي ، و**خلّتي** (٣) و**اخلوقي** ، و**غدين** و**اغدودن** (٤) . ومثله باب **فَعَلَّ** و**افتعل** ، نحو **قدر** و**اقتدر** . فاقتدر أقوى معنى من قولهم : **قدر** : كذلك قال أبو العباس وهو محض القياس ، قال الله سبحانه : (**أخذ عزيز مقتدر**) ، فمقتدرها هنا أوفق من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ . وعليه - عندي - قول الله - عز وجل - (**لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت**) وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر . وذلك لقوله - عز اسمه - : (**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها**) أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها ، صغر الواحد إلى العشرة ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بثلها لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فعلم بذلك قوة فعل السيئة على فعل الحسنة ، ولذلك قال - تبارك وتعالى - : (**تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدأً أن دعوا للرحمن ولدا**) فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عظم قدرها وفُخِّم لفظ العبارة عنها ، فقليل : ما كسبت وعليها ما اكتسبت . فزيد في لفظ فعل السيئة وانتقص من لفظ فعل الحسنة ، لما ذكرنا ، ومثله سواء بيت الكتاب :

أنا اقتسمنا خطيتيننا بيننا فحملت برة واحتملت فجسار

فعبر عن البرّ بالحمل ، وعن الفجرة بالاحتمال . وهذا هو ماقلناه في قوله - عز اسمه - : (**لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت**) ، لافرق بينهما . وذاكرت بهذا الموضع بعض أשיاخنا من المتكلمين فسُرَّ به ، وحسُن في نفسه .

(١) ٢٦٤/٣ حتى ٢٦٩ .

(٢) الحُسنة مصدر خشن ، كالتخشونة .

(٣) خلّق : كان خليقاً وجديراً . ويقال : **اخلوقي** السحاب : استوى وصار خليقاً للمطر .

(٤) الغدن : اللبس .

ومن ذلك أيضاً قولهم : رجل جميل ، ووضيء ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وُضَاء ، وجُمَال ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه ، قال :
والمرء يلحقه بفتيان الندى خلُق الكريم وليس بالوُضَاء
وقال :

تمشي بجمهم حسن مُلَاح أجيمٌ حتى همَّ بالصباح
وقال : — منه ضفيحة وجه غير جُدَال —

وكذلك حَسَن وحُسَّان ، قال (١) :

دار الفتاة التي كنا نقول لها ياظبية عَطْلًا حُسَانة الجيد

وكان أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المال ، نحو قطع وكسر وبابهما .
وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطّرد في بابه أشد من اطراد باب الصفة . وذلك نحو
قولك : قَطَعَ وقَطَعَ ، وقام الفرس وقَوِّمَت الخيل ، ومات البعير ومَوَّت الإبل ،
ولأن العين قد تضعفت في الاسم الذي ليس بوصف ، نحو قَبْر وتَمَر وحُمَر (٢) .

فدلّ ذلك على سعة زيادة العين . فأما قولهم : خُطَّاف وإن كان اسماً فإنه
لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة ، ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به ، وكذلك
سكّين ، إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به . وكذلك البزّاز والعطار والقصّار
ونحو ذلك ، إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل . وكذلك
النسّاف لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحيه . وكذلك الخضرارى
للطائر أيضاً ، وكأنه قيل له ذلك لكثرة خضرته ، والحوارى لقوة حوره وهو
بياضه (٣) وكذلك الزُمْل والزُمَيْل والزُمَال ، إنما كررت عينه لقوة حاجته إلى أن
يكون تابعاً وزُمَيْلا . وهو باب منقاد .

(١) الشماخ

(٢) قبر واحدة قبرة من الطيور ، والتمر جمع التمرة . وهو طائر أصفر من المصفور . وحمر طائر
واحدته حمرة .

(٣) هو الدقيق الأبيض .

ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله . وذلك فَعَالٌ في معنى فعيل ، نحو طَوَّلَ ، فهو أبلغ معنى من طويل ، وعَرَّاضٌ ، فإنه أبلغ معنى من عريض . وكذلك خَفَّفَ من خفيف ، وَقَلَّلَ من قليل وسُرَّاع من سريع ، ففَعُعال - لعمري - وإن كانت فعيل في باب الصفة . فإن فعيلاً أخصّ بالباب من فعال ، ألا تراه أشدّ انقياداً منه ، تقول : جميل ولا تقول : جَمَّال وبطيء ولا تقول : بُطَّاء ، وشديد ولا تقول : شُدَّاد ولحم غريض ولا يقال غُرَّاض . فلما كانت فعيل هي الباب المطَّرد وأريدت المبالغة ، عدلت إلى فَعُعال ، فصارعت فَعُعال بذلك فَعُعالاً . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله . أما فَعُعال فبالزيادة ، وأما فَعُعال فبالانحراف به عن فعيل .

وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ، ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به وكذلك إن انحرِفَ به عن سَمَتِهِ وَهَدْيَتِهِ كان ذلك دليلاً على حادث متجدّد له . وأكثر ذلك أن يكون ماحدث له زائداً فيه ، لا منقصاً منه ؛ ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضان للواحد ، إلا أن أقوى التغيرين هو ماعرض لمثال التكسير . وذلك أنه أعرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة . فكان أقوى من التحقير ؛ لأنه مُبَسِّقٌ للواحد على إفراده .

ولذلك لم يعتدّ التحقير سبباً مانعاً من الصرف ، كما اعتدّ التكسير مانعاً فيه ؛ ألا تراك تصرف دريها ودينيرا ، ولا تصرف دراهم ولا دنانير لما ذكرنا . ومن هنا حمل سيبويه مثال التحقير على مثال التكسير ، فقال تقول : سريحين ؛ لقولك : سراحين ، وضبيعين ؛ لقولك : ضباعين : وتقول سكيران : لأنك لا تقول : سكارين . هذا معنى قوله وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه . وسألت أبا عليّ عن ردّ سيبويه مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما أثبتنا آنفاً . فاعرف ذلك إلى ما تقدّمه .



باب في نقص الأوضاع إذا ضامتها طارئ عليها (١)

من ذلك لفظ الاستفهام ، إذا ضامته معنى التعجب استحال خبراً . وذلك قولك مررت برجل أي رجل . فأنت الآن خير بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهِماً وكذلك مررت برجل أيما رجل لأن ما زائدة . وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر . فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله : من الخبرية

ومن ذلك لفظ الواجب ، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا ، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً . وذلك كقول الله سبحانه : (أأنت قلت للناس) أي ما قلت لهم ، (آله آذن لكم) . أي لم يأذن لكم . وأما دخولها على النفي فكقوله — عز وجل : (ألسن بربكم) أي أنا كذلك ، وقول جرير : ألسن خير من ركب المطايا .

أي أنتم كذلك . وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكير الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده . فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا ، والنفي إيجاباً .

ومن ذلك أن تصنف العلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ماوضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه . وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عدّة من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبتّه الصفة له ماكان في أصل وضعه مراداً فيه : من الاستعناء بلفظه عن كثير من صفاته . وقد ذكرنا هذا الموضع فيما مضى . فتأمل هذه الطريقة ، حتى إذا ورد شي منها عرفت مذهبه .

★ ★ ★

باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف (١)

من ذلك ما أنشدناه أبو علي - رحمه الله - من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان ليس عليّ حسبي بضؤلان (٢)

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن في دار الملوك . وسألني عما يتعلق به الطرف الذي هو (بعض الأحيان) فخصنا فيه إلى أن برّد في اليد من جهته أنه يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الطرف ، على هذا معنى التشبيه ، أي أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان . والآخر قد عُرِف من أبي المنهال هذا الغناء والنجدة . فإذا ذكر فكأنه قد ذُكِر ، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المغني في بعض الأحيان ، أو أنا النجدة (٣) في بعض تلك الأوقات .

أفلا تراك كيف انتزعت من العَلَم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية .

ومنه قولهم في الخبر . إنما سُمِّيَتْ هانئاً لتهناً (٤) وعليه جاء نابغة ، لأنه نبغ فسمي بذلك فهذا - لعمرى - صفة غلبت ، فبقي عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيد من معنى الفعل من قبل . وعليه مذهب الكتاب في ترك صرف أحمر إذا سُمِّيَ به ثم نكّر . وقد ذكرنا ذلك في غير موضع .

إذ أنك على الأحوال قد انتزعت من العَلَم معنى الصفة . وقد مرّ بهذا الموضع الطائي الكبير ، فأحسن فيه ، واستوفى معناه . فقال (٥) :

فلا تحسباً هنداً لها الغدرُ وحدها سجيّة نفسٍ كلُّ غانية هند
فقوله كلُّ غانية هند متناه في معناه ، وأخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك .

(١) ٢٧٠/٣ - ٢٧٣ .

(٢) بضؤلان أي بضيل .

(٣) الشجاع الماضي فيما يعجز غيره .

(٤) أي لتعطي ، يضرب لمن عرف بالاحسان .

(٥) من قصيدة لأبي تمام حبيب بن أوس .

ومنه قول الآخر :

إنّ الدّئاب قد اخضرت برائتها والناس كلّهم بكّر إذا شعبوا
أي إذا شعبوا تعادوا وتغادروا ، لأنّ بكرا هكذا فعلها .

ونحو من هذا - وإن لم يكن الاسم المقول عليه علماً - قول الآخر :

مأّمك اجتاحت المنايا كل فؤاد عليك أمّ

كأنه قال : كل فؤاد عليك حزين أو كئيب ، إذ كانت الأم هكذا غالب أمرها ،
لاسيما مع المصيبة وعند نزول الشدة .

ومثله في النكرة أيضاً قولهم : مررت برجل صوف يكتّنه ، أي خشيته ونظرت
إلى رجل خنز قميصه أي ناعم ، ومررت بقاع عرفج كله أي جاف وخشن . وإن
جعلت (كله) توكيداً لـ (عرفج) من الضمير فالحال واحدة ؛ لأنه لم يتضمن
الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة . ومن العَلَم أيضاً قوله (١) :

أنا أبو بردة إذ جدّ الوهل

أي أنا المغني والمجدي عند اشتداد الأمر .

وقريب منه قوله :

أنا أبوها حين تستبغي أباً (٢)

أي أنا صاحبها ، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك .

ومثله وأحسن صنعة منه :

لاذعرت السّوام في فلق الصب - ح مغيرا ولا دُعيت يزيدا (٣)

أي لادعيت الفاضل المغني ؛ هذا يريد وليس يتمدّح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس
موضوعاً بعد النقل عن الفعلية إلا للعلمية . فإنما تمدّح هنا بما عرف من فضله وغناؤه .
وهو كثير . فإذا مرّ بك شيء منه فقد عرفتك طريقه .

(١) ينسب هذا الرجز إلى الأعرج المغني أو لعمر بن يثري . قاله في وقعة الجمل .

(٢) تستبغي : تبغي وتطلب .

(٣) السّوام : الإبل الراعية .

مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

- ١ - الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم
 - ٢ - نعم وبئس أفعالان هما أم اسمان
 - ٣ - هل يجوز التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان
 - ٤ - القول في تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليهن
 - ٥ - القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر
 - ٦ - هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه
 - ٧ - القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه
 - ٨ - هل يجوز العطف على الضمير المخفوض
 - ٩ - المسألة الزنبورية
 - ١٠ - هل يجوز مدّ المقصور وقصر الممدود في ضرورة الشعر
 - ١١ - وزن سيد وميت ونحوهما
 - ١٢ - وزن خطايا ونحوه
 - ١٣ - وزن إنسان وأصل اشتقاقه
 - ١٤ - وزن أشياء .
- المسألة الأولى
- المسألة الرابعة عشرة
- المسألة السادسة عشرة
- المسألة السابعة عشرة
- المسألة الثامنة والعشرون
- المسألة الثلاثون
- المسألة الستون
- المسألة التاسعة والتسعون
- المسألة الثانية بعد المئة
- المسألة الخامسة عشرة بعد المئة
- المسألة السادسة عشرة بعد المئة
- المسألة السابعة عشرة بعد المئة



أبو البركات الأنباري

أبو البركات عبدالرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري الملقب كمال الدين النحوي المتفطن الفقيه العابد الزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، سكن بغداد من صباه إلى أن مات وتفقه على مذهب الشافعي بالمدرسة النظامية ، وتصدر لإقراء النحو بها ، وقرأ اللغة على أبي منصور الجواليقي ، وصحب هبة الله بن الشجري ، وتفقه على سعيد بن الرزاز ، وصار معيداً في المدرسة النظامية : وكان يعقد مجلس الوعظ ، وكان إماماً ثقة صدوقاً ، فقيهاً مناضراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء ، ودخل الأندلس ، فذكره ابن الزبير في الصلة .

وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمئة ، وتوفي ليلة الجمعة سنة سبع وسبعين وخمسمئة

كان زاهداً متقشفاً ، قيل إن المستضيء سيراً ، خمسمئة دينار فردّها ، فقالوا له : اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقتة فأنا أرزقه ، وكان لا يوقد عليه ضوء ، وتحته حصير ، وعليه ثوب وعمامة ، ولسان حال ابن الأنباري يجيب عن زهده في الدنيا وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

لزم داره وانقطع للعلم والعبادة ، وأقبل على تأليف الكتب في الفقه و... ، وعلم الكلام واللغة وفن الجدل والمناظرة ، وفنون العربية .

من مؤلفاته : هداية الداهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول : الداعي إلى الإسلام في علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، وله في اللغة والنحو ما يزيد على خمسين مصنفاً ، منها نزهة الألباء في طبقات الأدباء وأسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، واللمعة في صنعة الشعر .

مسألة

الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْمِ - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُو - وهو العلُو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ في اللغة هو العلامة ، والاسْمُ وَسْمٌ على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسْمِ عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْمِ ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسمُ سِمَةٌ تَوْضَعُ على الشيء يعرف بها . والأصلُ في اسم وَسْمٌ ، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْمٍ ، وزيدت الهمزة في أوله عِيْضاً عن المحذوف ، ووزنه لِعَلٌّ ، لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو لأن السُّمُو في اللغة هو العلُو ، يقال : سَمًا يَسْمُو سُمُوًا ، إذا علَا ، ومنه سميت السماء سَمَاءً لعلوها ، والاسم يعلُو على المسمى ، ويدل على ماتحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد : الاسم مادلٌ على مسمى تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ، لافي التجديد ، فلما سَمَّا الاسمُ على مُسَمَّاهُ وعلَا على ماتحته من معناه دل على أنه مشتق من السُّمُو ، لا من الوَسْمِ .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام (١) - التي هي الاسم والفعل والحرف - لها ثلاث مَرَاتِبَ ، فمنها ما يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه وهو الاسم ، نحو « الله رَبُّنَا ، وشمسٌ نَبِيُّنَا » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه ، ومنها ما يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه ، وهو الفعل ، نحو « ذهبَ »

(١) اقرأ كلمة « الثلاثة » بالنصب على أنها بدل من اسم الإشارة ، وقرأ كلمة « الأقسام » بالنصب أيضاً على أنها بدل من الثلاثة ، ولا تصف الثلاثة إلى الأقسام كما كنت تضيف لو قلت « ثلاثة الأقسام » فإن إضافة اسم العدد المقترن بأل إلى المعلوم المقترن بها أيضاً مذهب كوفي يرى المحققون من النحاة أنه بمنزلة من السماع والقياس .

زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت « ذَهَبَ ضَرَبَ ، وانطَلَقَ كَتَبَ » لم يكن كلاماً ؛ ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « مِينَ ، وَلَتَنَ ، وَلَسَ ، وَبَلَ » وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسمُ يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما (الاسمُ) على الفعل والحرف : أي علّاه ، فدلّ على أنه من السُّمُوِّ. والأصلُ فيه سِمُوٌّ على وزن فِعْلٍ - بكسر الفاء وسكون العين - فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عِوَضاً عنها ، ووزنه لِفْعٌ ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْمِ لأن الوَسْمَ في اللغة العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمّى وعلامة عليه يعرف به » قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ؛ فلا بُدَّ فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوْ عَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا : ابْنُ ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وَعَدَ لم يُعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا إْعَدَ ، وإنما عَوَّضُوا عنها الهاء في آخره فقالوا : عِدَّةٌ ؛ لأن القياس فيما حُذِفَ منه لَامُهُ أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، وفيما حذف منه فَاؤُهُ أن يُعَوَّضَ بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فَاؤُهُ وعَوَّضَ بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لَامَهُ وعَوَّضَ بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حَمَلَهُ على ماله نَظِيرٌ « أَوَّلِي مِنْ حَمَلِهِ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ » فدلّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْمِ .

والوجه الثاني : أنك تقول « اِسْمِيَّتُهُ » ولو كان مشتقاً من الوَسْمِ لوجب أن تقول « وَسْمَتُهُ » فلما لم تقل إلا « اِسْمِيَّتُهُ » دلّ على أنه من السُّمُوِّ ، وكان الأصل

فيه « أَسْمَوْتُ » ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعةً قلبت ياء ، كما قالوا :
أَعْلَيْتُ ، وأدعيت ، والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة
قلب ياء ، فكذاك هاهنا .

وإنما وجب أن تُقْلَبَ الواو ياء رابعةً من هذا النحو حَمَلًا لِلْمَاضِي عَلَى الْمُضَارِعِ
وَالْمُضَارِعُ يَجِبُ قَلْبُ الْوَائِ فِيهِ يَاءٌ نَحْوُ « يُعْلِي ، وَيُدْعِي ، وَيُسَمِّي » وَالْأَصْلُ
فِيهِ « يُعْلِيوْ ، وَيُدْعِيوْ ، وَيُسَمِّيوْ » وَإِنَّمَا وَجِبَ قَلْبُهَا يَاءً فِي الْمُضَارِعِ لَوُقُوعِهَا سَاكِنَةً
مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا ، لِأَنَّ الْوَائِ مَتًى وَقَعَتْ سَاكِنَةً مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا وَجِبَ قَلْبُهَا يَاءً ، أَلَا
تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : مَيِّقَات ، وَمَيِّعَاد ، وَمَيِّزَان ، وَالْأَصْلُ : مَيِّقَات ، وَمَيِّعَاد ،
وَمَيِّزَان ، لِأَنَّهُ مِنَ الْوَقْتِ ، وَالْوَعْدِ ، وَالْوَزْنِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَتْ الْوَائِ سَاكِنَةً مَكْسُورًا
مَاقْبَلَهَا وَجِبَ قَلْبُهَا يَاءً ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا . وَإِنَّمَا حَمَلُوا الْمَاضِي عَلَى الْمُضَارِعِ مُرَاعَاةً لِمَا
بَنَوْا عَلَيْهِ كَلَامَهُمْ مِنْ اعْتِبَارِ حُكْمِ الْمَشَاكِلَةِ ، وَالْحَافِظَةُ عَلَى أَنْ تَجْرِيَ الْأَبْوَابُ عَلَى
سَنَنِ وَاحِدٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْمُضَارِعَ عَلَى الْمَاضِي إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ
جَمَاعَةِ النِّسَاءِ نَحْوُ « تَضْرِبْنَ » وَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ مِنْ أَخَوَاتِ « أَكْرِمُ » نَحْوُ « نُكْرِمُ ،
وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » وَالْأَصْلُ فِيهِ « نُؤْكَرِمُ ، وَتُؤْكَرِمُ ، وَيُؤْكَرِمُ » كَمَا قَالَ :

— فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُؤْكَرِمَا —

حَمَلًا عَلَى أَكْرِمُ . وَإِنَّمَا حَذَفَتْ إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ « أَكْرِمُ » لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ « أَأَكْرِمُ »
فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ هَمْزَتَانِ كَرِهُوا اجْتِمَاعَهُمَا ، فَحَذَفُوا إِحْدَاهُمَا تَخْفِيفًا ، ثُمَّ حَمَلُوا سَائِرَ
أَخَوَاتِهَا عَلَيْهَا فِي الْحَذْفِ ، وَكَذَلِكَ حَذَفُوا الْوَائِ مِنْ أَخَوَاتِ يَعِدُ ، نَحْوُ « أَعِدُ ،
وَتَعِدُ وَنَعِدُ » وَالْأَصْلُ فِيهَا : أَوْعِدُ ، وَنَوْعِدُ ، وَتَوْعِدُ ، حَمَلًا عَلَى يَعِدُ ،
وَإِنَّمَا حَذَفَتْ الْوَائِ مِنْ « يَعِدُ » لَوُقُوعِهَا بَيْنَ (١) يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، ثُمَّ حَمَلُوا سَائِرَ أَخَوَاتِهَا

(١) جملة ما يشترط لحذف الواو التي هي فاء الفعل من المضارع ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون ياء المضارعة مفتوحة ، فلو كانت الياء مضمومة كما في نحو يوافق ويوافقكم ركنا في
نحو يوعده ويولد ويوزن — بالبناء المجهول — لم تحذف الواو ، لأن ضمة الياء تجانس الواو فتشد أزرها
وتعتمها من تسلط الياء عليها .

والشرط الثاني : أن تكون عين الفعل مكسورة ، فلو كانت العين مضمومة نحو يوجه ويؤخر ، أو
كانت مفتوحة نحو يوهل ، ونحو يوصل ويوعده ويوفى — بالبناء المجهول — لم تحذف الواو ، لأن الفتحة
التي بعدها لا تجانس الياء التي قبلها فلا تتقوى بها الياء .

والشرط الثالث : أن يكون وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة في فعل ، فلو كان وقوع ذلك في
اسم نحو يوعده — على مثال يقطن من الوعد — لم تحذف الواو .

عليها في الحذف ، كحل ذلك لتحصل التشاكل والفرار من نقرة الاختلاف ،
فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع ، وبلى أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة
بالقلب أقيس من مراعاة المشاكلة بالحذف ، لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف ،
والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أتم من القلب ، فإذا جاز
أن يرأعوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى .

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو « تَغَارَيْتُ » و « تَرَجَّيْتُ » وإن لم تقلب ياء
في المضارع لأن الأصل في تغازيت : غازيت ، وفي ترجيت : رجيت ، فزيدت التاء
فيهما لتدل على المطاوعة ، وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ،
ألا ترى أنك تقول في المضارع : أَغَارَيْ ، وَأَرْجَيْ ، فكذلك في الماضي ، وإذا لزم
هذا القلب قبل الزيادة في « غازيت أَغَارَيْ ، وَرَجَّيتُ أَرْجَيْ » فكذلك بعد الزيادة
في تغازيت و « تَرَجَّيْتُ » حملا لتغازيت على غازيت ، و « تَرَجَّيْتُ » على رجيت ،
مراعاة للتشاكل ، و فراراً من نقرة الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره « سُمِّيَ » ولو كان مشتقاً من الوسم
لكان يجب أن تقول في تصغيره « وَسِمَ » كما يجب أن تقول في تصغير زينة : وَزَيْنَة ،
وفي تصغير عدة : وَعَيْدَة ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يحز أن
يقال إلا سُمِّيَ دل على أنه مشتق من السُمُ ، لا من الوسم .

والأصل في سَمِي : سَمِيْر ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق
منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سَيِّدٌ وَجِيْدٌ وَهَيْبٌ
وَمَيِّتٌ . والأصل فيه : سَيَّودٌ وَجَيَّودٌ وَهَيَّوْنٌ وَمَيَّوْتٌ ؛ لأنه من السوَد
والجوْد والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا
الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وكذلك أيضاً قالوا : طَوَيْتُ طَيًّا ، وَلَوَيْتُ
لَيًّا ، وَشَوَيْتُ شَيًّا ، والأصل فيه : طَوِيًّا وَلَوِيًّا وَشَوِيًّا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو
والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وإنما وجب قلب
الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخف من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما
إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول في تكسیره « أسماء (١) » ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسيم ، فنما لم يجوز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم .

والأصل في أسماء أسماو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سماء ، وكيساء ، ورجاء ، ونجاء . والأصل فيه : سماو ، وكساو ، ورجاو ، ونجاو ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وكَسَوْتُ وَرَجَوْتُ وَنَجَوْتُ ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومنهم من قال : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة - والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصينٍ - لم يعتدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سَمَا ، وَعَلَا ، ودَعَا ، وَغَزَا ، والأصل فيها سَمَوَ وَعَلَوَ ودَعَوَ وَغَزَوَ ؛ لقولهم : سَمَوْتُ وَعَلَوْتُ ودَعَوْتُ وَغَزَوْتُ ، إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فكذاك هاهنا قلبوا الواو في أسماو ألفاً ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقرب الحروف إليها ؛ لأن الهمزة هَوَاثِيَةٌ كما أن الألف هَوَاثِيَةٌ ، فلما كانت أقرب الحروف إليها ، كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

(١) وقد جمعوا « أساء » على « أسامى » بتشديد الياء - وأصله على مذهب البصريين « أساميو » مثل قراطيس وعصافير ، أما الياء فهي منقلبة عن حرف اللين الذي هو الألف في أساء وقرطاس والواو في عصفور ، وأما الواو فهي لام الكلمة على مذهبهم ، فلما اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وكان السابق منهما ساكنة قلبوا الواو ياء ثم أضعوا الياء في الياء ، وربما حذفوا الياء المنقلبة عن حرف اللين وأبقوا الواو فانقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة فقالوا « الأسامى » . تحذف هذه الياء الخفيفة في حالتي الرفع والجر ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولنا أسام مائليش بغيرنا ومشاهد تهتل حين ترانا

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمِّي ، على
مثال عُلِّي ، والأصل فيه سُمُو ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
فصار سُمِّي ، قال الشاعر :

واللهُ أَسْمَاكَ سُمِّيَ مُبَارَكَا أَثَرَكَ اللهُ بِهِ إِشَارَكَا (١)



(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، « أَسْمَاكَ » أراد : أَلْهَمَ أَهْلَكَ أَنْ يَسْمُوكَ و « سُمِّي » أي اسْمًا ، « مُبَارَكَا »
أي ذا بركة ، « أَثَرَكَ » مِيَّزَكَ وَاخْتَصَصَكَ ، و « إِشَارَكَا » هو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب .

مسألة

القول في نِعَم وبئس ، أفعلانِ هما أم اسمان ؟

ذهب الكوفيون إلى أن « نِعَم » ، « وبئس » اسمان مُبْتَدَأَن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بنِعَم الرجل » قال حسان بن ثابت :

الستُ بنِعَمَ النجارِ يُؤلفُ بيتهُ
أخا قلةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُضِرِّمًا (١)
وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال « نِعَمَ السَّيْرُ على بئس العَيْرُ »
وحكى أبو بكر بن الأباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك ! فقال « والله ما هي بنعم المولودة : نُصِرْتُهَا بكاء ، وبرُّها سرقة » فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودُخِلَ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يانِعَمَ المولى و يانِعَمَ النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلاً لما تَوَجَّهَ نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به — والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت — فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعلٌ أمرٌ وما جرى مجراه ،

(١) هذا البيت كما قال المؤلف — لحسان بن ثابت الأنصاري ، والجار : أراد به ههنا الذي يستجير به الناس من الفقر والحاجة فيزولون في حماه ويستظلون بظله ويعملون عليه قضاء حاجاتهم ، ويؤلف بيته — بناء الفعل للمعلوم : أي يعمل المقل يألف بيته ، وذلك ببسط الكف وبذل العرف وبشاشة الوجه ونحو ذلك ، وأعو القلة : الفقير الذي لا يجد كفايته ، والمصرم : أراد به المعدم الذي لا يجد شيئاً وأصله من الصرم الذي هو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماً ، وناقصة مصرمة ، التي انقطع لبنها وجف ، وذلك أن يصعب الصرع شيء فيكوى بالنار فلا يخرج منه لبن أبداً .

كقراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الخضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري وحמיד الأعرج : (أَلَا يَا اسْجُدُوا لَهِ) أراد ياهؤلاء اسجدوا . وكما قال الأخطل :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ (١)
وقال الآخر ، وهو ذو الرَّمَّةِ :

أَلَا يَا اسْلَمِي بِأَدَا رَمِيَّ عَلَى الْبِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرِّ عَائِكَ الْقَطْرِ (٢)
وقال الآخر ، وهو المرقش :

أَلَا يَا اسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ قَاطِمًا وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا (٣)
وقال الآخر :

أَلَا يَا اسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينًا تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكَ حَزِينًا (٤)
وقال الآخر ، وسر الكُمَيْتِ :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا تَرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبٍ أَلَا يَا اسْلَمِي حُيِّيتَ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي (٥)
وقال الآخر ، وهو العَجَّاجُ :

بَادَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينٍ سَمْسَمٍ (٦)

(١) هذا البيت كما قال المؤلف للأخطل التنبلي ، واسمه غياث بن الغوث . وقوله « عدى » أراد به متباعدين لا أرحام بينهم ولا حلف .

(٢) هذا البيت من كلام ذي الرمة واسمه غيلان بن عقبة . والبلى - بكسر الباء - مقصوراً مصدر بلى الثوب ونحوه بلى بلاء وبلى ، إذا رث وقدم ، ومنهلا : اسم الفاعل من قواك : أنهل المطر أي السكب ، وانصب ، والجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئاً . والقطر : المطر ، والاستشهاد به في قوله : « يا اسلمي » حيث دخل حرف النداء « يا » على الفعل ، ولم يخرج عن الفعلية ، لأن الكلام على تقدير اسم يدخل « يا » عليه ، وأصل الكلام : أَلَا يَادَارُ مِية اسلمي .

(٣) الصرَم - بالفتح والضم - المجسران والقطيعة وبنت أوامر المحبة والألفة ، و « فاطمًا » أراد يافاطمة ، فحذف حرف النداء ، ورخم المنادى بحذف التاء ، والاستشهاد به كالأشهاد بما يقم .

(٤) « ظمين » أراد ياطمينة ، فرخم .

(٥) الترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذي يساويك في سنك .

(٦) سمس : اسم موضع بعينه ، وقال ابن السكيت : هو رملة معروفة .

وقال الآخر :

أَمْسَلَمَ يَا سَمْعَ يَا بَنَ كُلَّ خَلِيفَةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبِلَ الْأَرْضِ (١)

أراد « يا هذا اسمع » . وقال الآخر :

وَقَالَتْ : أَلَا يَا سَمْعَ نَعِظُكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ : سَمِيعاً فَانْطِقِي وَأَصِيْبِي (٢)

أراد « وقالت يا هذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المندى مخاطبٌ ، والمأمور مخاطبٌ ، فحذفوا الأول من المخاطبتين اكتفاء بالثاني عنه ، وإذا كان هذا المندى إنما يقدر محذوفاً فيما إذا ولي حرف النداء فعلٌ أمرٌ فلا خلاف أن « نعم المولى » خبرٌ ، فيجب أن لا يقدر المندى فيه محذوفاً ، يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ماجرى مجراه من الطلب والنهي ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى : (يا أيها الناس ضرب مثلٌ) شقعه الأمر في قوله : (فاستمعوا له) فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المندى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن نِعَمَ خَبَّرَ ، فلا يجوز أن يقدر المندى فيه محذوفاً .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول « نعم الرجل أمس » ولا « نعم الرجل غداً » وكذلك أيضاً لا تقول « بش الرجل أمس » ولا « بش الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

(١) « أسلم » الهزئة لنداء القريب ، ومسلم - بفتح الميم الأولى - مرخم مسلمة ، وقوله « باجبل الأرض » أراد به أنه الذي يحفظ توازن هذه الأرض من أن ترجف بها الراجفة .

(٢) « نعطك » مجزوم لأنه جواب الطلب . والخطة : شبه القصة وهو أيضاً الأمر .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنه قد جاء عن العرب « نعيم الرجل زيد » وليس في أمثلة الأفعال فعيل ألبتة ، فدلّ على أنهما اسمان ، وليسا بفاعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف ، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نعيم رجلين ، ونعيموا رجالاً » وحكى ذلك الكسائي ، وقد رفعنا مع ذلك المظهر في نحو « نعم الرجل » ، وبش الغلام » والمضمر في نحو « نعم رجلاً زيد ، وبش غلاماً غلاماً عمرو » فدلّ على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة » ، وبشت الجارية » لأن هذه التاء تختص بها الفعل الماضي لا تستعدّاه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم « إن هذه التاء تختص بها الفعل » ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف من قولهم « ربّت ، وثمّت ، ولات » في قواه : (فتادوا ولات حين مناص) قال الشاعر :

مأويّ بل ربّتما غارة
شعواء كاللدة بالميسم (١)

(١) هذا البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي ، والغارة : الاسم من قولك « أغار القوم » أي أسرعوا السير إلى الحرب ، وقوله « شعواء » يريد متفرقة منتشرة ، و « اللدة » مأخوذ من قولك « لذته النار تلذسه » من باب قطع - أي أحرقته ، و « الميسم » بكسر الميم أوله : اسم الآلة من الوسم ، وبها توسم الإبل ، توضع في النار ثم تمس بها الإبل لتكون علامة على أصحابها ، وكان لكل قبيلة ميسم على هيئة وشكل مخصوص يعلمون بها إبلهم حتى يعرفها الناس ويفسحوا لها المجال لتشرب الماء . وموطن الاستشهاد بهذا البيت هنا قوله « ربّتما » حيث اقترنت تاء التأنيث برب ، وقد علم أن تاء التأنيث لا تقتزن إلا بالأفعال ، وقد اتفق الفريقان على أن رب ليس فعلا ، فيكون اقتران رب بتاء التأنيث كاقتران حرف النداء بالفعل وبالحرف فيما مضى من الشواهد .

وقال الآخر :

ثُمَّتَ قُمْنَا إِلَى جُرْدٍ مُسَوِّمَةٍ
أَعْرَافُهُنَّ لَا يُدْرِيْنَ سَا مَنَادِيلُ (١)

فلحاقها بالحرف يُبْطِل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبش اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت رُبَّتْ وُثِمَتْ . هذا على أن نعم وبش لا تلزمها التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة : وقعد الجارية » لا يجوز في سعة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبش الجارية » فإنه حسن في سعة الكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط ، وأما التاء التي اتصلت برُبَّتْ وُثِمَتْ وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمت وبشت ، والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أن التاء في « نعمت المرأة ، وبشت الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، كما لحقت في قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، والتاء في « ربت ، وثمت » لحقت لتأنيث الحرف ، للتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول « رُبَّتْ رَجُلٌ أَهْنَتْ » كل تقول « رُبَّتْ امرأة أكرمت » ولو كانت التاء في نعمت وبشت لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر في قولك « نعمت الرجل ، وبشت الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء في رُبَّتْ مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة ، فبان الفرق بينهما ، وأما « لَاتَ » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما في ربت وُثِمَتْ ، ووجهان نذكرهما الآن ، أحدهما : أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ، فاحتج بأنه سأل أبا فقعس الأسدي عنهما فقال : « وَلَاةٌ » فإذا لا تكون بمنزلة التاء في رُبَّتْ

(١) هذا البيت من قصيدة مستجادة لعبدة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، والجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر ، والمسومة : المعلمة ، والأعراف : جمع عرف - بالضم - وهو الشعر الذي في عنق الفرس ، والمناديل : جمع منديل ، وهو الذي تمسح به يديك من وضغ الطعام ونحوه ، يقول : إنهم بعد أن طعموا ركبوا الخيل الجرداء المعلمة ومسحوا أيديهم من آثار الطعام بأعرافها ، والاستشهاد بالبيت في قوله « ثمت » حيث اتصلت تاء التأنيث بهم ، ومن المتفق عليه بين الفريقين أن ثم حرف من حروف العطف .

وثُمتَ ، ولا بمتزلة التاء في نعمت وبشت ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في (لات حين) متصلة بحين ، لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن ، فيقولون : « فعلت هذا تحين كذا ، وتأوان كذا ، وتألان » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَآمِينَ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ آيِنَ الْمُطْعِمِ (١)

وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَا تَأَوَّانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ (٢)

وقال الآخر :

نَوَلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جَمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا (٣)

واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل متناقب عثمان فقال له « اذهب بها تالآن إلى أصحابك » واحتج بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تحين) فدل على ماقلناه .

(١) الاستشهاد بالبيت في قوله « العاطفون تحين » وللعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما - وهو الذي ذكره المؤلف ههنا - أن هذه التاء زائدة في أول كلمة « حين » وسمع من بعض العرب زيادة التاء في أوائل الظروف مثل الحين والآن ، قال أبو زيد « سمعت من يقول : حسبك تلان ، يريد الآن ، فزاد التاء . » والرأي الثاني : أن هذه التاء زائدة في قوله « العاطفون » وأصلها هاء الوقف ، ثم أجزى الكلمة في حال الوصل مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاء مبسوطة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكتب « العاطفون حين - إلخ » .

(٢) هذا البيت من قصيدة لأبي زهيد الطائي ، كما قال المؤلف ، وهو من شواهد معنى اللبيب (رقم ٤١٦) والاستشهاد بهذا البيت في قوله « ولات أوان » وفي هذه التاء رأيان للنحاة ، أحدهما : أنها مزيدة على لا النافية ، وأنها نظير التاء في ربت وثمت ، وقد مضى بيان ذلك ، والرأي الثاني أن هذه التاء مزيدة في أول كلمة « أوان » كما زيدت في أول الآن فقليل : تالآن ، وقيل : تلان .

(٣) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن منظور (ح ي ن) ولم يزه لقاتل معين ، و « نولي » أصل معناه أعطى وأمنحى ، وأراد هنا صلي وكفى عن الهجرة وما يؤدي هذا المعنى ، والنأي : البعد والفرق ، و « جمائنا » اسم امرأة ، وهو منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله « جمانة » فرخصه الشاعر بحذف التاء ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « تالانا » حيث زاد على « الآن » تاء في أوله .

وقولهم « إن التاء لاتلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شَطْرِ العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، و « قامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يجز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناس الدينار والدرهم » أي الدراهم والدنانير ، وكقوع الإنسان على الناس ، قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) أراد الناس . وإذا كان المراد بالمرأة استفراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها ؛ فلهذا المعنى حذفت تاء التأنيث من حذفها من « نعم المرأة » وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ماعد إلا المرأة » وما قام إلا الجارية » فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة .

فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ماعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية .

قلنا : هذا مُسَلَّم ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير يدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما يدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شَحْمًا » في قولك « تَفَقَّ الكَبْشُ شَحْمًا » غير فاعل ، وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ماعد إلا المرأة » تنبيها على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة ها هنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله :

• أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ •

وقول بعض العرب : نعم السير على بشس العير . وقول الآخر : والله ماهي بنعم المولودة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شُبّهة في فعليته ، قال الراجز :

وَاللهِ مَا لِيَلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ
وَلَا مَخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ (١)

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجوز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبشس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير في قولك :

* أَلَسْتُ بِنِعْمَ النَّجَارُ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ *

ألست بجارٍ مقول فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب « نعم السير على بشس العير » (نعم السير على عَيسٍ مقول فيه بشس العير) وكذلك التقدير : قول الآخر « والله ماهي بنعم المولودة » والله ماهي بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه « والله مَالِي بِلِيل مقول فيه نام صاحبه » إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مُقَامَهُ ، كقوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أي دُرُوعاً سابغات ، وكقوله تعالى : (وَذَلِكَ دِينَ الْقِسْمَةِ) أي الملة القيمة ؛ فصار التقدير فيها أَلَسْتُ بِمَقُولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقول فيه بشس العير ، وما هي بمقول فيها نعم المولودة ، وما لي لي بمقول فيه نام صاحبه ، ثم

(١) الليان - يفتح اللام والياء جميعاً - أحد مصادر « لان » تقول : لان فلان يلين ليناً ولياناً ، إذا سهل . ويحل الاستشهاد بالبيت قوله « ينাম » حيث دخل حرف الجر - وهو الباء - على الفعل ، في اللفظ ، وقد علم أن حرف الجر يختص بالدخول على الأسماء فلم يتم تقدير اسم يكون معمولاً لحرف الجر ، وتقدير الكلام : ما لي لي بليل مقول فيه نام صاحبه ، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين إن نعم وبشس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما ، ووجه الإبطال أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً ، لأن حرف ا- قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفقنا على أنها فعل مثل نام في هذا البيت . وهذا الذي ذكرناه وذكره لف الكتاب في هذا البيت أحد رأيين للعلماء في هذا الشاهد ، والرأي الآخر حكاه ابن منظور ، وخلاصة أن « نام » ليس فعلاً باقياً على فعليته ، ولكنه صار مع ما بعده علماً ، فهو من باب الأعلام المحكية من الجمل ، وأنت خير أن الأعلام المحكية عن الجمل تدخل عليها عوامل الأسماء ، ويجوز أن تات إليها الأسماء .

حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكى بها مقامها ، لأن القول يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) أي يقولون : مانعهم ، وقال تعالى : (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً) أي : يقولون ربنا ، وقال تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ) أي يقولون : سلام عليكم ، وقال تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) أي يقولون : ربنا ، وقال تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) أي يقال لهم : أكفرتم ، وقال تعالى : (فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ إِنَّا لَمَغْرُمُونَ) أي تقولون : إنا لمغرمون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول ، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلًا على غيره تقديرًا ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلية على غيره تقديرًا في قوله :

مَالِكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ ، وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةٌ الْوَتَرُ (١)
 * جَادَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أي : بِكَفِّي رَجُلٌ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ، يحذف الموصوف الذي هو « رجل » وأقام الجملة مقامه ، ف وقعت الإضافة إلى الفعل له لآ وإن كانت داخلية على غيره تقديرًا ، فكل ذلك هاهنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً ، وإن كان داخلًا على غيره تقديرًا .

(١) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب رقم ٢٦٦ والسهم : واحد السهم ، وهي النبال ، وهو أيضاً حجر يوضع فوق بيت بيني لاصطياد الأسود فإذا دخل الأسد هذا البيت وقع الحجر فسد الباب عليه ، والكبداء - بفتح فسكون - القوس إذا كانت واسعة المقبض ، والوتر : مجرى السهم من القوس ، والصغير المستتر في « ترمي » راجع على الكبداء التي هي القوس ، وأرمى البشر : أشدهم ريباً .

ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستهامية وصفاً في نحو قوله :

• جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ • (١)

فقوله « هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ » جملة استهامية في موضع وَصَفٍ لِضَيْحٍ ، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولكنه كأنه قال : جاءوا بِضَيْحٍ يَقُولُ مَنْ رَأَاهُ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ ، فإنه يشبهه .

ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله :

يُنْسِنَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسُ أَمْرَسٍ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ ، وَإِمَّا أَقْنَسَ (٢)
أراد بنس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس ، ذَمَّ مقاماً يقال له ذلك فيه ،
و « أمرس » أعيدَ الحبل إلى موضعه من البكرة .

(١) ينسب بعض الناس هذا الرجز إلى المجاز بن رؤبة الراجز المشهور ، ولكن الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وكان قد نزل بقوم وانتظر طويلاً عاصم أن يحثوه بقراءه ، ثم جاءوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بَنَّا بِحِصَانٍ وَمَعْرَاضٍ تَنُطُّ تَلْحَسُ أُذُنِيهِ ، وَحِينَئِذٍ تَخْطُ

مَازَلْتُ أَسْمَى بَيْنَهُمْ وَأَلْتَبِطُ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ

• جَاءُوا بِمَلَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطَّ •

وحسان اسم رجل ، وتنط : تصوت . وجن الظلام : سَرَّ كل شيء ، والمَلَقُ اللبن إذا كَثُرَ خَلطه بالماء ، ويروى : بِضَيْحٍ كما أنشده المؤلف ، والضَّيْحُ هو اللبن الرقيق الذي خلط بالماء كثيراً .

(٢) أنشد ابن منظور هذين البيتين (ق ع س - م ر س) ولم يفرهما إلى معين والمقام : اسم مكان الإقامة ، و « أمرس » فعل أمر أصله المرس ، والمرس : مصدر « مرس الحبل يمرس مرساً » وهو أن يقع الحبل في أحد جانبي البكرة بين الخطاف والبكرة ، وتقول « أمرس الحبل يمرسه » مثل أكرمه يكرمه » إذا أعاده إلى موضعه وتأمر من ذلك فتقول « أمرس حبلك » ، على مثال أكرم ضيفك أي أعده إلى مجراه ، والقعر - يفتح القاف وسكون الين المهملة - هو أحد خشبتين يكتفان البكر : وفيهما المحور ، وهما قعوان ، وقيل : القعوان الحديدتان اللتان تجرى البكرة بينهما ، وقال الأبي : إذا كان ما تجرى البكرة وتلور فيه من حديد فهو خطاف ، وإن كان من خشب فهو القعر ، تمنس : تأخر وأرجع إلى خلف ، ومعنى قوله « إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَقْنَسَ » قال ابن منظور : ، استقى المستقى ببكرة فوق حبلها في غير موضعه قيل له « أمرس » أي أعد حبلك إلى موضعه ، ن كان يستقى بغير البكرة ومتع حتى أوجعه ظهره فيقال له : أقنَسْ واجذب الدلو .

وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة : وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول : فدلّ على أن ماتسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يُستند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول : يانعم المولى ويانعم النصير » فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم : « إن المنادى إنما يقدر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر » فليس بصحيح ، لأنه لا فرق بين الفعل الأمري والخبري في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه ، والذي يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تحيى الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى . قال الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِّنْ جَارٍ (١)

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلُ التَّحْمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْخَزْمِ (٢)

(١) قوله « يا لعنة الله » فقد وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ هو قوله « لعنة الله » وخبر وهو الجار والمجرور الذي هو قوله « على سمعان » وذلك مبني على أن الرواية برفع « لعنة الله » فلو رويته بنصب اللعنة كان الكلام على تقدير عامل يعمل النصب وعلى تقدير المنادى بيا أيضاً ، وتقدير الكلام على هذا : يا هؤلاء أستدعي لعنة الله ، ويكون الجار والمجرور متعلقاً لعنة ، وهذا أحد تخريجات ثلاثة في البيت ، والتخريج الثاني : أن تعتبر « يا » لمجرد التنبيه ، والـ هـ - ولا يتم إلا على رواية النصب - أن تكون اللعنة نفسها هي المنادى ، وكأنه قال : يا لعنة ا انصبي على سمعان ، كما نودي الأسف في قوله تعالى : (يا أسفا على يوسف) وكما نوديت الحسرة في قوله تعالى : (يا حسرة على العباد) وفي قوله سبحانه (يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله) .

(٢) هذا البيت لابن دارة ، واسمه سالم بن مسافع ، وداراة أمه ، وقد أنشده ابن منظور (خ ز م) ونسبه إليه . والـ ق م - بفتح الراء والقاف جميعاً - جمع رقمة ، والرقمة : نبات إنه الهبازي ، وقيل : الرقمة من الشبب العظام ثبتت متسطة وهي من أول الشبب خروجا ، تثبت في السهل ، ولا يكاد المال يأكلها إلا من حاجة ، والخبر : جمع حمار ، وهو معروف ، والوقير : صغار الشاء والخزم - جمع خزيمة - وهي البقرة .

وقال الآخر :

يَا لَعَنَ اللَّهُ بَنَى السَّعْلَاتِ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ (١)

أراد بالنات الناسَ فحول السين تاء ، وقال الآخر :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيَانًا تَنْجِيَهُ بِهِمْ أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي (٢)

وهي جملة خبرية ، فدلَّ على أنه لافرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم « يَانِعْمَ الْمُؤَلَّى وَيَانِعْمَ النَّصِيرُ » .

والذي يدلُّ على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجُمْلَ لا تُنَادَى ، وأجمعنا على أن « نِعْمَ الرَّجُلُ » جملة ، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا امتنع للاجماع قولنا « يازيد منطلق » فكذلك يجب أن يمتنع « يانعم الرجل » إلا على تقدير حذف المنادى على ما بينا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى » قلنا : لانسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : (يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ، وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) وقال تعالى في موضع آخر : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى

(١) ويروى « يا قاتل الله » وهو دعاء بالهلكة ، و « السعلاة » بكسر السين وسكون العين المهملة - أنثى الفول ، ويقال : هي ساحرة الجن ، وقد زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سلاة فأقامت دهرًا في بني تميم وأولدها عمرو أولادًا ، و « عمرو بن يربوع » قالوا : هو بدل من السعلاة ، ولو جعلته معطوفاً عليه بماعطف محذوف لم تكن قد أبعدت ، و « النات » أراد به الناس ، و « أكيات » أراد به الأكياس : جسع كيس ، وهو الخاذق الفطن . وحل الاستشهاد به هنا قوله « يا قبح الله » حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وقد اتفق الفريقان على أن المنادى لا يكون جملة ، فلزمهما جميعاً أن يقدر اسماً مفرداً ليكون هو المنادى بهذا الحرف ، وأصل الكلام عندهم : يا قوم قبح الله ، أو يا هؤلاء قبح الله ، وما أشبه ذلك . وهذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه ، والثاني أن « يا » هنا حرف تنبيه ، لا حرف نداء ، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية .

(٢) أم الهنبر : الضبيح وقيل : هي الحمارة الأهلية ، والهنبر ولد الضبيح .

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِيمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ (١)

وَمَنْ قَالَ نَعِمَ - بفتح النون وسكون العين - حذف كسرة العين ، كقراءة يحيى بن وثاب (فَتَنَعِمَ عَقْبَى الدار) بفتح النون وسكون العين ، وكما قال الشاعر :
فإن أهججه يضجر كما ضجر بازل من الأدم دبرت صفحتاه وغاريه (٢)

أراد « ضَجَرَ ، وَدَبَرَتْ » فحذف ، وقال الآخر :

إذا هدرت شقاشقه ونشبت له الأظفار ترك له المدار (٣)

أراد « نَشِبَتْ ، وَتُرِكَ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :

* هَيَّجَهَا تَضَحُّ مِنَ الطَّلِّ سَحَرٌ *

وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حِينَ قَطَرٌ لَوْ عَصُرَ مِنْهَا الثَّبَانُ وَالْمِسْكُ أَنْعَصَرَ (٤)

(١) « ما » مصدرية رمانية ، أقلت : حملت أو رفعت ، قدم : الرجل ، الناعل : لابس النعل ، الأمر : الأمر ، الذي يعجز الناس عن دفعه لأنه يفوق طاقتهم ، ويزيد على قدر ما يحتملونه .

(٢) هذا البيت للأخطل التغلبي ، من قصيدة يهجو فيها كعب بن جميل . البازل : الحمل الذي انشقت نابه وذلك إذا بلغ سنه التاسعة ، والأدم : جمع آدم أو أدماء . والأسر اللون ، ودبرت : أصله بوزن فرح ، وخفف هنا باسكان ثانيه ومعناه جريت ، والدبر والحرب واحد في الوزن والمعنى . وصفحتاه : جانباه . وغاريه : أعلاه . والشاهد فيه قوله ضجر وسجس ودبرت ، فإن أصل كل واحد من هذين الفعلين مفتوح الأول مكسور الثاني ، وقد خففه الشاعر باسكان ثانيه لأن الكسرة كما قلنا ثقله وهم يطلبون التخفيف .

(٣) هدرت : أصله قوطم : هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته ، والشقاشق : جمع شقشقة بكسر الشينين جميعاً ، وأصله شيء كالرثة يخرج البعير من فيه إذا هاج ، ويقولون للفصيح البليغ الذي يخطب فيجيد : هدرت شقشقته وهدرت شقاشقه . ونشبت : أصله بفتح النون وكسر الشين ومعناه : علقت وقد خففه هنا باسكان شينه ، والمدار : أراد مدار الأمر وهو ما يجري عليه غالباً والشاهد فيه قوله لشبت وترك . سكن ثاني الفعلين للتخفيف .

(٤) هذه ثلاثة أبيات من الرجز المشطور وفي ثالثها موطن الاستشهاد وهي كلمة « عصر » فقد سكن الثاني للتخفيف ... النفع : رشاش الماء ، والطل : المطر الضميف ، والندى : المطر ، والبان : شجر سبط القوام لين الورق يشبه به قدود الحسان ، له زهرة طيبة الريح .

أراد «عَصِرَ» وقال الآخر :

* رُجِمَ به الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ * (١)

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

* وَتُفْخُوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا * (٢)

أراد «وَتُفْخُوا» .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون والعين - كسر النون اتباعاً لكسرة العين ، كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة (الحمد لِيَلَّه) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لُله) بضم اللام اتباعاً لضمة الدال ، وكقولهم « مِئْتَيْنِ » بكسر الميم اتباعاً لكسرة التاء ، وكقولهم أيضاً « مُئْتَيْنِ » بضم التاء اتباعاً لضمة الميم .

ومن قال نَعِمَ - بكسر النون وسكون العين - نقل كسرة العين من نَعِمَ - بفتح النون وكسر العين - إلى النون ، وعليها أكثر القراء ؛ فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دلَّ على أن أصلها نَعِمَ على وزن فَعِيل ؛ لأن كل ما كان على وزن فَعِيلَ من الاسم والفعل وعينه حرفٌ من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات ، فالاسم نحو : فَخِذْ وَفِخِذْ وَفَخِذْ ، والفعل نحو : قَدْ شَهِدَ وَشَهِدَ وَشَهِدَ ، على ما بينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نَعِمَ نَعِمَ كانت الياء في « نَعِمَ الرجلُ » إشباعاً ؛ فلا يكون فيه دليل على الاسمية ؛ فدل على أنها فعلاً لا اسماً ، والله أعلم .

(١) رجم : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وأصله بضم الراء وكسر الجيم ، ولكن الشاعر خففه بتسكين الجيم ، على نحو ما ذكرنا في شرح الشواهد السابقة ، ومعنى الرجم الرمي بالحجارة ، وكانوا في جاهليتهم إذا أرادوا أن يقتلوا رجلاً رموه بالحجارة حتى يقتلوه ، ثم قيل لكل قتل رجم ، وقد ورد في القرآن الكريم الرجم بمعنى القتل في مواضع كثيرة ، وعمل الاستشهاد بهذا البيت قوله « رجم » وقد بينا وجهه .
(٢) هذا عجز بيت من كلام القطامي ، وصدره قوله :

* أَلَمْ يَنْزِلْ التَّفَرُّقَ جَنْدَ كَرَى *

وقد أنشده ابن منظور (ن ف خ) ونسبه للقطامي ، والمداين : جمع مدينة ، وعمل الاستشهاد في هذا البيت قوله « وتنفخوا » فإن أصله فعل ماضٍ مبني للمجهول بضم النون وكسر الفاء ، ولكن الشاعر خففه بإسكان الفاء .

مسألة

القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « مَا أَفْعَلَهُ » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ ، وهذا الشعر ما أَسْوَدَهُ .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك للنقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

إذا الرِّجَالُ شَتَّوْا واشتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ (١)
وَجْهٌ الاحتجاج أنه قال « أَبْيَضُهُمْ » وإذا جاز ذلك في « أَفْعَلُهُم » جاز في « مَا أَفْعَلَهُ »
و « أَفْعَلِ بِهِ » ؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر :

جاريةٌ في ذِرْعَيْهَا الفَضْفَاضِ تَقْطَعُ الحَدِيثَ بالإيماضِ
أَبْيَضُ من أُخْتِ بني أَبَاضِ

فقال « أَبْيَضُ » وهو أَفْعَل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أَفْعَل من كذا جاز

(١) وقوله « إذا الرجال شتوا » أي صاروا في زمن الشتاء ، والشتاء عندهم هو زمان القحط والجذب ، وفيه يظهر كرم الكرام ويُخْل البخل . ، وقوله « واشتد أكلهم » أراد أنه تمسك على أكثرهم الحصول على ما ياكلون ، وقوله : « فأنت أبيضهم سربال طباح » معناه أن ثياب طباحك تكون في هذا الوقت بيضاء شديدة البياض نقية من الوضر ودهن اللحم وغيره ، يريد أنه لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه ، وهذه العبارة كناية عن شدة البخل .

والاستشهاد بالببيت في قوله « أبيضهم » حيث اشتق أَفْعَل التفضيل من البياض ، وهذا مما يجزه الكوفيون ويأباه البصريون ، وقد اختلفوا في التعليل للمنع ، فمنهم من ذهب إلى أن السر في منع صوغ أَفْعَل التفضيل وصيغتي التعجب من الألوان أن الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كاليد والرجل ، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع هو كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة . وإنما تأتي أفعال الألوان على أحد مثالين : أولهما أفعل - بتشديد اللام - نحو أبيض ، وأسود ، والثاني : أفعال - بزيادة ألف بعد العين وبتشديد اللام - نحو : أدهم ، وأبيضاض ، وأسواد ، وما أشبه ذلك .

في « ماَفَعَلَتْهُ » و « أَفَعِلَ بِهِ » ، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى ، أن مالا يجوز فيه ماَفَعَلَهُ لايجوز فيه أَفَعَلَ من كذا ، وكذلك بالعكس منه مجاز فيه ماَفَعَلَهُ جاز فيه أَفَعَلَ من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما مايمتنع في الآخر ، ويجوز فيه مايجوز في الآخر ، دلَّ على أنهما بمنزلة واحدة ، وكذلك القول في « أَفَعِلَ بِهِ » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال « ماَفَعَلَتْهُ » من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جَوَزْنَا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان ؛ لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة ، والخضرة والصفهة ، والشُّهبة والكُهبة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ، إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجوز استعمال « ماَفَعَلَتْهُ » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لايجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ؛ فكذلك لايجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لايلخو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على إِفْعَلَّ ، نحو : احْمَرَّ ، واصْفَرَّ ، واخْضَرَّ ، وما أشبه ذلك ، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد ، وبين سائر الألوان في علة الامتناع ، فينبغي أن لايجوز فيهما كسائر الألوان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبًا لَطَبَّاحٌ *

فلا حجة فيه من وجهين ؛ أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

يقولُ الخنأ وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقا إلى رَبَّنَا صَوْتُ الحمارِ اليُجْدَعُ (١)
ويَسْتَخْرِجُ اليربوعَ من نَافِقَائِهِ ومن جُحْرِهِ بالشَّيْخَةِ اليَتَقَصُّعُ

(١) هذان البيتان من كلام ذي الخرق الطهوي ، وليسا متتالين في كلامه ؛ فبينهما بيتان لم يذكرهما المؤلف .
الخنأ : الفاحش من الكلام . أبغض : أفل تفضيل من البغض . العجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم الحيوان . والأعجم من الإنسان : الذي في كلامه عجمة ، شبهه بالحيوان الأعجم . اليجدع : الذي يقطع أنفه . اليربوع : دوية تحفر الأرض . النافقاء : جحر اليربوع .

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لا يقاس عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم . أو إلى مد المقصور على أصلكم . وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة ، فكذلك هاهنا ، فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

« أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضٍ » .

والوجه الثاني : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، كقولك : أبيض وبيضاء ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام في « أفعل » الذي يراد به المفاضلة ، نحو : « هذا أحسن منه وجهاً » ، وهو أحسن القوم وجهاً « فكأنه قال : مُبَيَّضَهُمْ » فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم . وهذا هو الجواب عن قول الآخر : أبيض من أخت بني أباض * ، ومعناه : في درعها جسد مبيض من أخت بني أباض ، ويكون « مِّنْ أُخْتٍ » هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض . كأنه قال أبيض كائن من أخت ، كقولهم : « أنت كريم من بني فلان » ، ونحوه قول الشاعر :

وَأَبْيَضُ مِنْ مَّاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ شِهَابٌ بَدَأَ وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهُ (١)

فقوله : « من ماء الحديد » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره : وأبيض كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضاً قول الآخر :

(١) أنشد البغدادي هذا البيت في الخزافة (٣/٤٨٥ ، بولاق) .

والشهاب : النجم ، داج : مظلم . والاستشهاد بالبيت في قوله : « وأبيض من ماء الحديد » فإن أبيض في هذه العبارة ليس أفعل تفضيل لكنه صفة مشبهة ، و « من » التالية له ليست « من » التي تدخل على المفضول نحو قولك : فلان أكرم خلقاً من فلان ، وأشرف نفساً منه ، وأطهر قلباً منه ، وما أشبه ذلك ، وعلى ذلك لا تكون « من » هذه متعلقة بـ « أبيض » بل هي متعلقة بمحذوف يقع صفة لأبيض ، وكأنه قد قال : وأبيض كائن من ماء الحديد ، أي مأخوذ ومصنوع من ماء الحديد ، والكلام في وصف سيف ، وإذا كان لفظ « أبيض » يأتي صفة مشبهة كما في هذا البيت ، وفي الشاهد الذي يليه يليه فإنه لا يمتنع أن يكون أبيض في قول الراجز :

« أبيض من أخت بني أباض »

وفي البيت المنسوب إلى طرفة : أبيضهم سربال طباح

لَمَّا دَعَانِي السَّمْهَرِيُّ أَجَبْتُهُ . بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلٍ (١)

وأما قولهم « إنما جَوَزْنَا ذلك لأنهما أصلان للألوان ، ويجوز أن يثبت للأصل مالا يثبت للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجوز أن يستعمل منها : ما أفعله (٢) ، و « أفعل منه » (٣) ؛ لأنها لازمت مَحَالَهَا ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزَمُ ، وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والوساد ، فإذا لم يجوز مما كان متركباً منها للمازمتة المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً في الوجود ، وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم .



(١) أنشد ابن يميث (ص ١٠٤٦) حيز هذا البيت ، ولم يمهز إلى قائل ، والظاهر أن السهمري هنا اسم وأصل السهمري الرمح منسوب إلى رجل كان يبيع الرماح بالخط ، واسم امرأته ردينة ، فأحياناً ينسبون الرماح إليه هو فيقولون : رمح سهمري ، ورمح سهمرية ، وأحياناً يضيفونها إلى امرأته فيقولون : رديني .

(٢) في التعجب .

(٣) في التفضيل .

مسألة

القول في تقديم خبر « مازال » وأخواتها عاينهن

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « مادام » عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مازال » ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاوله ، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن « زال » فيه معنى النفي ، و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتفى الشيء » كان ضدّاً للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي ، نحو : « ما انتفى » صار موجباً فدل على أن نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، وكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « مازال » ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها ، ولذلك لم يقولوا : « مازال زيداً إلا قائماً » كما لم يقولوا : « كان زيد إلا قائماً » ؛ لأن « إلا » إنما يؤول بها لنقض النفي ، كقولك : « ما مررت إلا بزيد » ، و « ما ضربت إلا زيداً » نفيت المرور والضرب أولاً ، وأدخلت « إلا » فأثبتتهما لزيد ، وأبطلت النفي ونقضته ؛ ولهذا إذا قلت إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال ، كما أن « ليس » تنفي الحال ، فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفي ، فزاد شبهها بليس فبطل عملها ، فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « مررت إلا بأحد » لم يحز ؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال ، فدل على أن « مازال » في الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيد إلا قائماً » فكذلك لا يقال : « مازال زيد إلا قائماً » فأما قول الشاعر :

حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَنِفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا (١)

(١) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقد استشهد به سيويه ٤٢٨/١ .

فالكلام عليه من أربعة أوجه ؛ فالوجه الأول : أنه يُروى « ماتنك آلاً مناخة » والآل : الشخص ، يقال : « هذا آلٌ قد بدا » أي شخصٌ ؛ وبه سمي الآل ؛ لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

— كأننا رَعْنُ قُفٌّ يرفعُ الآلا(١) —

أي يرفعه الآل ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثاني : أنه يروى : « ماتنك إلا مناخة » بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد روي بالنصب ، ولكن ليس هو منصوباً ؛ لأنه خبر « ماتنك » وإنما خبرها « على الحسف » فكأنه قال : ماتنك على الحسف ، أي تظلم إلا أن تُناخ .

والوجه الرابع : أنه جعل « ماتنك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول : « انفكت يد فتوهم فيه التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ؛ لأن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام ؛ فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام ، والسرف فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل فينبغي أن يأتي قبلهما لابعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا ؛ ألا ترى أنك لو قلت في الاستفهام « زيداً أَضَرَبْتَ » ؟ لم يجز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك هاهنا ؛ إذا قلت : « قائماً مازال زيدٌ » ينبغي أن لا يجوز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أمّا قولهم « إن مازال ليس بنفي للفعل »

(١) هذا عجز بيت من كلام النابغة الجعدي ، وصدره : * حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا * وتعدي فوارسنا : أي تحمل أفراسها على العدو ، وهو السير السريع ، والرعن يفتح الراء وسكون العين — أنف الجبل ، والقف — بضم القاف ، وتشديد الفاء — الجبل ، غير أنه ليس بطويل في السماء ، والآل : الذي تراه في أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخص ، وليس هو السراب ، ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : « الآل » ومعناه : ما ذكرنا . يريد المؤلف أن الذي في بيت ذي الرمة هو « الآل » كالذي في هذا البيت . وقد تبين لك من تفسيرنا وجه قول المؤلف « وهو من المقلوب » يعني أن المعروف أن الآل هو الذي يرفع الشخص ، وقد جاء في هذا البيت أن رعن القف يرفع الآل ، فرعن القف في ظاهر هذا البيت رافع ، والآل مرفوع ، والجاري على ألسنة العرب أن تجعل الآل رافعاً والشخص الذي نها عن القف مرفوعة .

وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً « قلنا : هذا حجة عليكم ، فإننا كما أجمعنا على أن « مازال » ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفي ، ثم لو لم تكن « ما » للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب ، و « ما » نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام .

وأما « مادام » فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ؛ لأن « ما » فيها مصدرية لانافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « لأفعل هذا مادام زيد قائماً » كان التقدير فيه : زمن دوام زيد قائماً ، كقولك « جئتكَ مَقْدَمَ الحاج » ، وخُفُوقَ النجم » أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حُذِفَ المضاف الذي هو الزمن ، وأقيم المصدر الذي هو المضاف إليه مُقَامَهُ ، وإذا كانت « ما » في « مادام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .



مسألة

القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : « ضَرَبَ ضرباً ، وقام قياماً » ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : « قاوَمَ قواماً » فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول « قامَ قياماً » فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صحَّ لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : « الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « ضربتُ ضرباً » فتتصب ضرباً بضربتُ ؟ فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذكرُ تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد ؛ فدل على أن الفعل أصلٌ ، والمصدر فرع .

والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً لا مصادر لها خصوصاً على أصلكم ، وهي : نعم وبئس وعسى وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لأصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعلٌ فاعلٌ ، والفاعل وضع له فَعَلٌ ، وَيَفْعَلُ ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إن المصدر إنما سمي مصدراً لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً لصدورها عنه » ؛ لأننا نقول : لانسام ،

بل سمي مصدرًا لأنه مصدر عن الفعل ، كما قالوا : « مركبٌ فاره » ، و « مشربٌ عذبٌ » أي : مركوب فاره ، ومشروبٌ عذبٌ ، والمراد به المفعول لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لَكُمْ بتسميته مصدرًا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطابق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد ، نحو : الضرب والقَتْلُ ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا يرى أن ضَرَبَ يدل على ما يدل عليه الضَرْبُ ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ »

وإذا كان كذلك دَلَّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصنوعة من الفضة فإنها تدل على الفضة ؛ والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصنوعة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على مافي الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفع ، قولهم : « أكرم إكراماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو : « مكريمٌ » و « مكترمٌ » لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصدَرُ عنه ؛ ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل « مَصْدَرٌ » فلما سُمِّيَ مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه ، وهذا دليل لا بأس به في المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه في د لهم فسندكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتداله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذي لاعلة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً ، نحو :

« ضَرَبْتُهُ ضَرْباً » وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر ، لآني فروعها .

الثاني : أننا نقول : إنما صَحَّ لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية ، وصار هذا كما قالوا : « يَعِيدُ » ، والأصل فيه « يَوْعِدُ » فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِيدُ » ، ونَعِيدُ ، وتَعِيدُ والأصل فيها أَوْعِيدُ وتَوَعِيدُ . فحذفوا الواو – وإن لم تقع بين ياء وكسرة – حملاً على يَعِيدُ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِيدُ ، وكذلك قالوا : « أَكْرِمُ » والأصل فيه « أَأَكْرِمُ » فحذفوا إحدى المهمزتين استئقلاً لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكْرِمُ » ، وتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » ، والأصل فيها : نُؤْكِرِمُ ، وتُؤْكِرِمُ ، ويؤْكِرِمُ ، كما قال الشاعر :

– فإنه أهلٌ لأن يؤْكِرِمَا –

فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها همزتان – حملاً على أَكْرِمُ ؛ ليجري الباب على سَنَنِ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أَكْرِم فكذاك هاهنا .

والثالث : أننا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة ، نحو : « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » ، وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلاً » قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أننا أجمعنا على أن الحروف والأمثال تعمل في الأسماء ؛ لا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذاك هاهنا .

والثاني أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضرباً » أي أوقع ضرباً ، كذولك « ضَرَبَ زيداً » في كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « اضرب » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد » قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد » ، ورأيت زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ « فإن زيداً الثاني يكون تأكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ، ولا فرعاً عليه . فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « إننا نجد أفعالا ولا مصادر لها » ، قلنا : خلّو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً ، وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ؛ ألا ترى أنهم قالوا : « طيرٌ عَبيدٌ » أي متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طيرٌ أبابيلٌ » قال الله تعالى : « وأرسل عليهم طيراً أبابيلٌ » أي جماعات في تفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده « إِبْطُولٌ » ، وزعم بعضهم أن واحده إِبْطِيلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إِبْطُولاً وإِبْطِيلاً قياساً وحملًا ، لاستعمالاً ونقلًا ، والخلاف لا وقع في استعمالهم لاني قياس كلامهم .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : « وَيَلْتَهُ » ، و « وَيَنْحَهُ » ، و « وَيَنْهَهُ » ، و « وَيَبَهُهُ » ، و « وَيَسَهُهُ » ، و « أَهْلًا وَسَهْلًا » ومرحبًا ، وسياً ورعياً ، وأفةً وثُفّةً ، وتعباً وتكنساً ، وبؤساً ، وبُعْداً ، وسُخْفًا ، وجوعاً ونمًعاً ، وجدعاً ، وعقرآ ، وخيبةً ، ودَفْرًا ، وتَبًّا وبَهْرًا . قال ابن ميادة :

تفاقد قومي إذ يتبعون مُهْجَتِي بجاريةٍ بهراً لهم بعد ما بهراً (١)
 فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو
 الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من
 خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلاً ؛ فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .
 وأما قولهم : « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفعل وضع له
 « فَعَلَ » وَيَفْعَلُ » قلنا هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو :
 الضرب والقتل ، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل
 في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال :
 « ضرب زيد » قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ،
 وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدراً ، قولهم : « إن المراد
 به المفعول لا الموضع كقولهم مركب فاره ، ومشرب عذب أي مركوب فاره ،
 ومشروب عذب » قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما أن الألفاظ إذا أمكن حملها
 على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع
 لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه .

والثاني : أن قولهم : « مركب فاره ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به
 موضع الركوب ، وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال :
 « جرى النهر » والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : (تجري من تحتها
 الأنهار) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ؛ لما بينا من المجاورة ،
 ومنه قولهم : « بَلَدٌ آمِنٌ » و « مَكَانٌ آمِنٌ » فأضافوا الأمن إليه مجازاً ؛ لأنه يكون
 فيه ؛ قال الله تعالى : (ولذا قال إبراهيمُ رَبِّ اجعل هذا البلد آمناً) وقال تعالى : (أولم
 يَرَوْا أَنَّا جعلنا حَرَمًا آمناً) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى :
 (بل مكرُّ الليل والنهار) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم :
 « لَيْلٌ نَائِمٌ » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

(١) هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد - كما قال المؤلف - وقد أنشده ابن منظور في
 اللسان مرتين . وتفاد قومي : يريد فقد بعضهم بعضاً ، وقد اختلف أهل اللغة في تفسير قوله : « بهراً »
 فقال قوم : أراد : خيبة لهم ، وقيل : أراد تمسأ لهم ، وقيل معناه : غلبة لهم وقهراً ، أي غلبوا وقهروا ،
 قال الأعلام : « يقول : فقد بعض قومي بعضاً حيث لم يمينوني على جارية شغفت بجها ، وعرضوني لتلف
 مهجتي حياها ، فقهرهم العدو قهراً » .

لقد لُمِيتنا يأمَّ غَيْلانَ في السَّرَى ونِمْتِ وما ليلُ المَطِيِّ بنائِمِ (١)
أي بمنوم فيه ، ومنه قولهم « يومٌ فاجرٌ » فأضافوا الفجورَ إليه لأنه يقع فيه ، قال
الشاعر :

ولَمَّا رأيتُ الخيلَ تَتَرى أثانِجاً علمتُ بأنَّ اليومَ أحْمَسُ فاجرُ (٢)

أي مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى ، وكلام العرب
أكثر من أن تُحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشربٌ عذبٌ »
موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف الفَرَاهة والعذوبة للمجاورة على ما بيننا .
وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ،
والله أعلم .



(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة في ديوانه (٥٥٣) ، وهي إحدى النقائض بينه وبين
الفرزدق .

(٢) لم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وتترى : من المواترة ، وهي التتابع فهذه التاء بدل من واو ،
مثل التاء من « نخسة » « أثانجاً : جمع وثيج يريدون أنه قوي .

مسألة

هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ؟

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك : « يَأَلَّ عامٍ » في يَأَلَّ عامر ، و « يَأَلَّ مالٍ » في يَأَلَّ مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيراً ، قال زهير بن أبي سُلمى :

خلوا حظكم يَأَلَّ عِكرمَ واحفظوا أواصرنا والرحمُ بالغيبِ تُذكرُ

أراد : « يَأَلَّ عِكرمة » إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خَصَفَةَ بن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من فيس ، وقال الآخر :

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدُ فُكْلُ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدَعُوهُ داعي مِتَّةٍ فَيُجِيبُ (١)
أراد : « أبا عروة » . وقال الآخر :

لَمَّا تَرَبَّيْتُ اليَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَتِي وَجَمَزِي

أراد : « أم حمزة » والشواهد على هذا كثيرة جداً ، فدل على جوازه ؛ ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛

(١) هذا البيت من شواهد شرح المفصل ص / ١٨٥ . « لا تبعد » أصل معناه : لا تترك ، ولكنهم يريدون لا ينقطع ذكرك . وموطن الاستشهاد بالبيت هو في قوله : « أبا عرو » فإن هذا منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مركب إضافي ، وقد رخمه الشاعر بحذف آخر المضاف إليه فإن أصله : « يا أبا عروة » .

(٢) العنق : ضرب من السير ، والحجز : أشد من العنق ويشبه الوثب . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضمناً ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أم خمر » ، وشأنه شأن البيت السابق تماماً .

لأنهم لا يبرحمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء ، « قامَ عامٍ » في عامر ، ولا « ذَهَبَ مالٍ » في مالك فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنياً ؟ فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل الغداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف فوجب أن لا يدخله الترخيم ؛ فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة كقولهم في النسب إلى جهينة « جُهَيْتِي » وإلى ربيعة « رَبْعِي » وإثباتها في باب فُعَيْل وفُعَيْل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ « قُشَيْرِي » وإلى جرير « جَرِيرِي » فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة دون باب فُعَيْل وفُعَيْل لأن النسب أثر فيه وغيَّرهُ بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير بخلاف باب فُعَيْل وفُعَيْل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قريش « قُرَيْشِي » وإلى « هَذَلِي » وإلى « هَذَلِي » « ثَقَفِي » — بحذف الياء في إحدى اللغتين — فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة لإثبات الياء ، وهي أن تقول : « قُرَيْشِي » و « هَذَلِي » و « ثَقَفِي » ، وهو القياس ، قال الشاعر :

بكل قُرَيْشِي عليه مَهَابَسَةٌ سَرِيعٌ إلى داعي الندى والتكرمِ (١)

وقال الآخر :

هَذَلِيَّةٌ تدعو إذا هي فاخَرَتْ أباً هَذَلِيًّا من غَطَارِفَةٍ نُجْدِيَّةٍ (٢)

وكما أن الحذف هاهنا إنما يختص بما غيَّرهُ النسب دون غيره ، فكذلك الحذف هاهنا للترخيم إنما يختص بما غيَّرهُ النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف والنكرة .

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ٧٠/٢ ولم يعزه .

(٢) هذا البيت من شواهد الزمخشري في المفصل ، والاستشهاد بهذا البيت في موضعين ، الأول في قوله : « هَذَلِيَّةٌ » والثاني في قوله « أباً هَذَلِيًّا » فإن الشاعر قد جمع فيه بين إثبات الياء في الكلمة الأولى وحذف الياء في الكلمة الثانية ، والقياس في مثله إبقاء الياء وعدم حذفها .

وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي بعد هذه المسألة إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

أودى ابن جُلهمَ عبادَ بِصيرُمتهِ
إنَّ ابن جُلهمَ أَمسى حَيَّة الوادي (١)

أراد « جُلهمَة » فحذف التاء لضرورة الشعر ، وقال الآخر :

ألا أضحت حبالكمُ راما
وأضحت منك شاسعة أَماما (٢)

أراد « أَمامة » وقال الآخر : (٣)

إنَّ ابنَ حارثَ إنَّ أَشتقَ لرؤيتِه
أو أمتدحه فإنَّ الناس قد علموا

(١) هذا البيت من كلام الأسود بن يعفر - بالفاء - وهو من شواهد سيبويه ٣٤٤/١ . أودى بها : ذهب بها . الصرمة : القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين . حية الوادي : كناية عن حيايته ناحيته . ومحل الاستشهاد هو : « جلهم » ، والعرب سميت المرأة جلهم والرجل جلهمة ، فيجوز أن يكون الشاعر قد عني أمه أو أباه ، فإن كان عني أباه فقد رخم مع أنه غير منادى ، وقد أبقى الشاعر فتحة الميم على لغة من ينتظر الحرف المحذوف . وإن كان عني أمه فليس في البيت ترخيم ولا استشهاد ، وتكون فتحة « جلهم » نابعة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، كزيب ورياب .

(٢) هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، وروايته في الديوان على قلق في وزنه (ص ٥٠٢) ؛ أصبح حبل وصلكم راما وما عهد كهملك يا أماما

أما الاستشهاد بالبيت على رواية النحاة ففي قوله : « أماما » إذ رخمه الشاعر فحذف التاء في غير النداء وأبقى الفتحة قبل التاء المحذوفة ، فهذا يدل على أن ترخيم غير المنادى في الضرورة يجيء على الوجهين اللذين يجيء عليهما ترخيم المنادى ، تعني أنه يجوز عند الضرورة ترخيم الاسم الذي ليس منادى مع قطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم فتعامل الحرف الذي صار آخر الكلمة والذي يستحقه من حركات الإعراب ، ويجوز ألا يقطع النظر عن الحرف الذي حذف للترخيم فتبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة صار على حركته التي كانت عليه قبل الترخيم وتجعل حركة الإعراب مقدرة على الحرف الذي حذف : وهذه لغة من ينتظر ، أما الأولى فلفظة من لا ينتظر .

(٣) هذا البيت من كلام أوس بن حبياء ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ ، والمراد بـ ابن حارث ابن حارثة بن بدر الغداني سيد بني غدانه بن يربوع بن تميم . وقد رخم الشاعر « حارث » فعُذِف التاء منه وأبقى الحرف الذي قبل التاء على حركته على لغة من ينتظر ، لهذا لا يجوز إعرابه إعراب الأسماء المتنوعة من الصرف ، لأنه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث .

أراد « ابن حارثة » . وقال الآخر :

أبو حنشٍ يُؤرِّقني وطائِسٌ وعَمَّارٌ وآوِنَةٌ أَثَّالاً (١)

أراد « أثالة » . وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال . ونصبه على تقدير : يذكرني آونة أثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرِّقني » كأنه قال : يؤرِّقني وأثالا . وقال بعض بني عبس :

أَرِقُّ لأرحامٍ أراها قريسةً لحارٍ بنٍ كعبٍ لا لحرِّمٍ ورأسبٍ (٢)

أراد : « الحارث بن كعب » وعبس « والحارث بن كعب بن ضبّة إخوة » فيما يزعمون .

وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لاختلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فالأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم : « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد » ، فجاز ترخيـمه كالمفرد « قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد . فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلّ على فساد ما ذهبتم إليه ، والله أعلم .

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن أحمـر ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ .

(٢) أرق : أعطف . الأرحام : جمع رحم ، وهو في الأصل القرابة من جهة النساء ، وقد يراد به القرابة مطلقاً . وجرم : قبيلة من قضاة ، ورأسب : قبيلة أيضاً . وقد حذف الشاعر الناء من « الحارث » ترخيماً في غير المنادى وأبقى الحرف قبل الناء على حركته على لغة من ينتظر كما رأينا .

ومن هذه الشواهد المتعددة تعلم أن الذي وقع من العرب في أشعارها من ترخيم غير المنادى قد جاء على طريقين الإبقاء على حركة ما قبل المحلوف وهو لغة من ينتظر ، والثاني : تحريك الحرف بالحركة التي يقتضيها العامل ويسمى هذا لغة من لا ينتظر ، وقد قبل سيبويه الوجهين جميعاً نظراً منه إلى ماورد عن العرب .

مسألة

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ (١)

والتقدير : زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بِالْقُلُوصَ ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِيرُ ، وَقَدْ شَقَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا (٢)
والتقدير : شَقَّتْ غَلَائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

يُطِفْنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قِرْعِ الْقَيْسِيِّ الْكُنَائِنِ (٣)

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها : زججتها : طعننها بالزج ، والزج - بضم الزاي ، وتشديد الجيم - الحديدية التي تتركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدية التي تتركب في أعلى الرمح فهي السنان بزنة الكتاب .

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها أيضاً ، بل ذكر المؤلف أنه مصنوع .
وتمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، ويراد به ذهابه واقتلاعه من الصدور ، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله : « شقت غلائل عبد القيس منها صدورها » فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذي هو قوله غلائل ، والمضاف إليه الذي هو قوله صدورها بأجنبي ، وهو فاعل شقت .

(٣) هذا البيت من كلام الطرماع بن حكيم ، انظر الديوان / ١٦٩ / ، والبيت في وصف بقر الوحش ، و « تطفن » أي : تدرن حوله ، تقول : طاف الرجل بالقوم ، وطاف عليهم ، وأطاف أيضاً : أي : استدار ، وأطاف فلان بالأمر ، إذا أحاط به .

والتقدير : من قَرَعَ الكنائنِ القِسيَّ .

وقال الآخر :

فأَصْبَحَتْ بعد خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا (١)

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصلَ بين المضاف الذي هو « بعد » والمضاف إليه الذي هو « بهجتها » بالفعل الذي هو « خَطَّ » وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسوماً . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلامُ والله زَيْدٌ . وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة تجتَرُ فتسمعُ صوتَ والله رَبَّها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه . بقوله : « والله » . وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى ، وقد قرأ ابن عامر أحدُ القراء السبعة (وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شُرَكَائِهِمْ) بنصب « أولادهم » وجر « شُرَكَائِهِمْ » ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : أولادهم ، والتقدير فيه : قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أولادهم ، ولهذا كان منصوباً في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة :

(١) أنشد ابن منظور هذا البيت (خ ط ط) ولم يعزه ، وهذا البيت مهلهل النج مضطرب التركيب . يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وأرتحال الأنيس ، وذهاب المعام ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسوماً ، ففصل بين أصبح وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله وبين كأن واسمها وقدم خبر كأن عليها وعلى اسمها ، فصار أحجية من الأحاجي ، واستشهاد المؤلف به في قوله « بعد خط بهجتها » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « بعد » والمضاف إليه ، وهو قوله « بهجتها » بأجنبي وهو قوله « خط » وهو فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه يعود إلى القلم الذي في آخر البيت ، ومفعول خط هو قوله « رسوماً » وأصل هذه العبارة : كُنْ قَلَمًا خَطَّ (هو) رسوماً . .

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِيَّ دَرَّ الْيَوْمَ مِّنْ لَامَهَا (١)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير لِيَّ دَرَّ مِّنْ لَامَهَا اليومَ ، وقال أبو حَيَّةَ النميري :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ (٢)

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بكفَّ يَهُودِيٌّ يَوْمًا . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ لِيَالِيهِنَّ بَنَسَا
وَأَخِيرَ الْمَيْسِرِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (٣)
وَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ دُرْنَا بِنْتُ عَبَّعَةَ الْحَحْلَرِيَّةِ ، وَقِيلَ : عَمْرَةَ الْجُشْمِيَّةِ :
هَمَا أَخُو فِي الْحَرْبِ مِّنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَتَدَعَاهُمَا (٤)

(١) هذا البيت من كلام عمرو بن قميئة صاحب امرئ القيس في رحلته إلى بلاد الروم ، وهو الذي يقول فيه :
بِكِي صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ وَأَيُّقِنُ أَنَا لَا حَقَانَ يَقْصِرَا

والبيت من شواهد سيبويه ٩١/١ . وساتيدما : جبل عيد ميافارقين ، واستعبرت : بكت من وحشة الغربة ولبعدنا عن أهلها ، والعرب تقول « الله در فلان » إذا دعوا له أو تعجبوا من بلوغه الغاية في شيء ما ، وصف الشاعر امرأة نظرت إلى ساتيدما فذكرت به بلادها فاستعبرت شوقاً إليها ، ثم قال : الله در من لا مها اليوم على بكائها ، يتمتع من شأن لا ممة وينكر عليه قمله لأنها عنده قد بكت بحق فلا محل للوها . ومحل الاستشهاد هنا بهذا البيت قوله : « فان قوله « در » مضاف ، وقوله « من لامها » اسم موصول مضاف إليه ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وهو قوله « اليوم » .

(٢) هذا البيت من كلام أبي حية النميري ، واسمه الميثم بن الربيع ، وهو من شواهد سيبويه ٩١/١ .
وصف أبو حية رسوم الدار فشبها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهودي لأن اليهود هم أهل الكتابة ، وجعل كتابته بعضها متقارباً وبعضها مفترقاً متبايناً لاقتضاء آثار الديار تلك الصفة والحال ، ومعنى قوله « يزِيل » يفرق ما بينها ويأبسه .

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله « بكفَّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ » فان قوله « كف » مضاف إلى قوله « يهودي » وقد فصل بينهما بالظرف « يَوْمًا » .

(٣) هذا البيت من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، وهو من شواهد سيبويه ٩٢/١ .
(٤) هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب من كلمة تراثي فيها أخوين لها ، وقد اختلفت الرواة في تسميتها ، والبيت من شواهد سيبويه ٩٢/١ . وأصل النبوة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة ، رثت أخويها فهي تقول لقد كانا لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده أخوين ينصرانه إذا دهم العدو ، ويأخذان بيده إذا غشيهم الحول فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه . وهنا أيضاً فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو قوله « في الحرب » .

فصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخوا من أخاله في الحرب ؛ لأن الظرف (١) وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ، فبقينا فيما سواههما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرفُ قائله فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غلامُ والله زيد » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم : « فتسمع صوتَ والله ربّها » فنقول إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو « لغواً » لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركايتهم) فلا يسوغُ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فبان أنها إذا لم يجوز أن تجعل حجة في النظر لم يجوز أن تجعل حجة في النقيض .

والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ، ووهم القاريء ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام « شركائهم » مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل (٢) على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

(١) قوله : «لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعاليل لقوله فيما سبق « وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » .

(٢) أي مذل وهي القراءة ، وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ما ذهبنا إليه .

مسألة

(هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ؟)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب قال الله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة - وهو حمزة الزيات - وقراءة إبراهيم النخعي وقراءة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصمعي والحلي عن عبد الوارث ، وقال تعالى : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) فما : في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة) فالمقيمين : في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقال تعالى : (وصدّ عن سبيل الله وكفرّ به والمسجد الحرام) فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) وقال تعالى : (وجعلنا لكم فيها معاش ومنّ لستم له برازقين) فمن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتبنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف في « بك » والتقدير : بك وبالأيام . وقال

الآخر :

(١) معنى البيت : إن هجاءك الناس وشتهم لمن عجائب الدهر ، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . والاستشهاد في قوله : « فما بك والأيام » ، حيث عطف قوله « الأيام » بالواو على الضمير المتصل المجرور محلاً بالباء في قوله « بك » من غير أن يمسد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر .

أُكْر على الكبيسة لا أبالي أفيها كان حنفي أم سواها
فعطف « سواها » بأَم على الضمير في « فيها » والتقدير : أم في سواها .
وقال الآخر :

تُعلّقُ في مِثْلِ السّوّاري سيوفُنّا وما بينها والكعب غوطٌ نفانِفُ(١)
فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في « بينها » والتقدير : وما بينها وبين
الكعب غوط نفائف ، يعني أن قومه طوال ، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على
سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط — وهو المكان المطنن من
الأرض — ونفائف : واسعة ، أي بين السيف والكعب مسافة ؛ فعطف « الكعب »
على الضمير المخفوض في « بينها » . وقال الآخر :

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللّواء المُحْرِقِ(٢)
فأبي نعيم : خفض بالعطف على الضمير المخفوض في « عنهم » ؛ فهذه كلها شواهد
ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ، وذلك لأن الجار مع
المجرور بمتلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور — والضمير إذا كان مجروراً
اتصل بالجار ، ولم يفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً ، بخلاف ضمير المرفوع

(١) من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (ص ٤٠٠) . الغوط : جمع غائط وهو المطنن من الأرض ،
ونفائف جمع نفنف — بوزن جعفر — الهواء بين الشيتين . وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو
نفنف . وفسر الأصمعي النفنف بالمهواة بين الجبلين . ومحل الاستشهاد بالبيت قوله «فما بينها والكعب» حيث
عطف الكعب بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف — وهو قوله بين — إليه ، من غير أن
يميد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف ، وهو يدل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ، ولم يقصروا على حال
الضرورة .

(٢) ذو الجماجم : أصله بضم أوله ، وقد يقال بفتححه ، قال ياقوت « جماجم بالضم وهو من أبنية التكثير ،
والمبالغة ، وذو جماجم : من مياه العسق ، على سيرة يوم منسه ، وقد يقال فيه بالفتح أيضاً » .
وقال ابن منظور « والجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع في ديار تميم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب
في الإسلام معروف » ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله « عنهم وأبي نعيم » حيث عطف قوله « أبي نعيم »
بالواو على الضمير المتصل المجرور محلاً بمن ، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه — وهو حرف
الجر الذي هو عن — مع المعطوف . وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

والمنصوب - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار . وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه . كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبهتا لأنهما على حرف واحد ، وأنها يكملان الاسم . وأنها لا ينفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المحرور ؛ على المظهر المحرور فلا يجوز أن يقال « مررتُ بزيدٍ وكَ » فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المحرور على المضمير المحرور ، فلا يقال « مررتُ بك وزيد » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .

والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس محروراً بالعطف على الضمير المحرور . وإنما هو محرور بالتسم . وجواب القسم قوله : (إن الله كان عليكم رقيباً) والوجه الثاني : أن قوله (والأرحام) محرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام فحذفت لذلك الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سندكر طرفاً منها مستوفى في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : (ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع العطف على (الله) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو الآن . وهو أوجه الوجهين .

والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء) لاعلى الضمير المحرور في (فيهن) .

وأما قوله تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل . وتقديره أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرار العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : (وآتَى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابنَ السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء) فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال : اذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب : (١)

لايَبْعَدَنَّ قومي الذبَّ هَمُّ سَمِّ العُدَّةِ وآفةُ الجُرْزِ
النازلون بكلِّ معتركٍ والطَّيِّينَ معاقِدَ الأَزْرِ

فنصبتُ الطيِّينَ على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيِّينَ ، ويروى أيضاً ، الطيِّبونَ « بالرفع أي : وهم الطيِّبونَ ، وقال الشاعر : (٢)

إلى الملكِ القرمِ وابنِ الهمامِ وليثِ الكتبية في المزدحمِ
وذا الرأي حينَ تغمُّ الأمورُ لذاتِ الصليل وذاتِ اللجمِ

(١) هذان البيتان من كلام الخرنق أخت طرفة بن العبد . هما من شواهد سيبويه . المعترك : اسم مكان الازدحام في الحرب . ويقال « فلان طيب معقد الإزار » إذا كان عفيفاً لا يحل له لفاحشة . وصفت قومها بالظهور والغاية على العدل وبالكرم ونحر الإبل للأضياف . وبأنهم شجعان صيد وأبطال صناديد يلازمون الحرب ولا يفارقونها ، وبأنهم أعفة عن الفواحش لا يدنون منها ولا يقربونها .

(٢) أنشد الخنصري أول هذين البيتين في الكشف ١٥/١ ط بولاق ، والقرم : الرجل العظيم ، وأصل الليث السبع والكتيبة : الجماعة والفصيلة من الجيش ، وأراد بليث الكتبية الشجاع الغاثك ، والمزدحم : أصله مكان الازدحام ، وأراد هنا مكان المعركة . تغم الأمور : أي تتغطى . وذات الصليل وذات اللجم : ممالك الحرب وأصل الصليل : صوت السيوف ، واللجم جمع لحام : العنان الذي يقود به الفارس فرسه . والاستشهاد به هنا في قوله « وذا الرأي » حيث قطعه عما قبله إلى النصب بفعل محذوف تقديره أمدح أو أذكر أو أعني .

فنصب « ذا الرأي » على المدح ، فكذلك هاهنا ، وقال الآخر : (١)
 وكل قوم أطاعوا أمرَ مُرشدهم
 إلا نُميراً أطاعتُ أمرَ غاويها
 الظاعنين ولما يُظعنوا أحداً
 والقائلون : لِمَنْ دارٌ نُخلِّيها
 فرفع « القائلون » على الاستئناف ، ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ،
 ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني ، لاختلاف في
 ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله
 (بما أنزل إليك) فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روي عن عائشة
 عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن
 بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك)
 قال : وما أكتب ؟ فقبل له : اكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أن المحلّ أعمل قوله
 « اكتب » في (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على
 لفظ المحلّ .

وأما قوله تعالى : (وصدّ عن سبيل الله وكفرّ به والمسجد الحرام) فلا حجة لهم
 فيه ، لأن المسجد الحرام ، مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) (والتقدير
 فيه : وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال
 من إضافة الكفرّ به ، ألا ترى أنهم يقولون : « صدّدته عن المسجد » ولا يكادون
 يقولون : « كفرت بالمسجد » ؟

وأما قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معاش ومنّ لستم له برازقين) فلا حجة
 لكم فيه ، لأنّ (منّ) في موضع نصب بالعطف على (معاش) أي : جعلنا لكم
 فيها المعاش والعبادة والإمام .

وأما قول الشاعر : فاذهب فما بك والأيام من عجب .

(١) هذان البيتان من شواهد سيبويه ٢٤٩/١ . غاويها أي باعثها على الفتي . وقوله : الظاعنين ... «
 يريد أنهم يفارقون ديارهم خوفاً من عدوهم وأنهم لا يستطيعون أن يعملوا أحداً على بارقة داره .
 والاستشهاد به في « والقائلون » حيث رُفِعَ على القطع باضمار مبتدأ . والتقدير هم الذين . ويجوز
 أن يكون قوله « الظاعنين » تابعاً لقوله « نُميراً » .

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على القسم . لبالعطف على الكاف في « بك » . وأما قول الآخر :

أفبها كان حشني أم سواها
فلا حجة فيه أيضاً . لأن « سواها » في موضع نصب على الظرف . وليس مجروراً على العطف لأنها لاتقع إلا منصوبة على الظرف . وقد ذكرنا ذلك في موضعه .
وأما قول الآخر : وما بينها والكعب غوط نفاذ .

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ماذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى . فكأنه قال : وما بينها وبين الكعب . فحذف الثانية للدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ماكل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية للدلالة الأولى عليها . وقال الشاعر :

أكل امرئ تحسبن امراً
ونار توقد بالليل نارا

أراد « وكل نار (١) » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم . وبهذا يبطل قول من توهم منكم أن ياء النسب في قولهم : « رأيت التيمي تيم عدي » اسم في موضع خفض ؛ لأنه أبدل فيها « تيم عدي » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدي . فحذف « صاحب » وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير التيماء ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر : وأبي نعيم ذي اللواء المحرق
ثم لو حمل ماأنشدوه من الأبيات على مادعوه لكان من الشاذ الذي لايقاس عليه ، والله أعلم .

(١) البيت من شواهد سيويه ، وينسب إلى أبي داود الإبادي . ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلاً ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل نارا ؟ . والاسماد بالبيت ههنا في قوله : « ونار » فإن هذه الواو عاطفة و « نار » يحتمل وجهين من الإعراب : الأول ، يكون مجروراً بتقدير مضاف يكون معطوفاً على كل في قوله « كل امرئ » وعلى هذا الوجه يكون ناعراً قد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، وأصل الكلام أتخسبن كل امرئ امراً وكل نار ارا ، فكل امرئ : مفعول أول لتخسبن ، وامراً : مفعوله الثاني ، وكل نار : معطوف على كل امرئ ، ونارا معطوف على امراً ، فمطف على المفعول الأول مثله ، وعلى المفعول الثاني مثله ، فهو عطف اثنتين على معمولين لعامل واحد وهو تخسبن ، وكل ما فيه أنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره كما قلنا ، وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه الآية ونظائرها ، وهو الذي يعنيه المؤلف باستشهاده بهذا البيت في هذا الموضع . والوجه الثاني : أن تجعل الواو العاطفة قد عطف على جملة ، فتقدر فعلاً كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولاً أول يكون مضافاً إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : أتخسبن كل امرئ امراً وتخسبن كل نار نارا ، فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولاً من الوجه السابق لما فيه من كثرة المحذوفات .

مسألة (المسألة الزنورية)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : « كنت أظن أن العقب أشد لسعة من الزنور فإذا هو إياها » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فإذا هو إياها » . ويجب أن يقال « فإذا هو هي » .

اما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ، وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة ، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي للمناظرة ؛ حضر سيبويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائي فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، فقال سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن في هذا الرجل عجلة وحيدة . ولكن ما تقول في من قال « هؤلاء أبون ومررت بأبين » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « أويت » فقدّر فأخطأ . فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، ثلاث مرات يجب ولا يصيب . فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائي ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألني أو أسألك ؟ فقال : بل تسألني أنت ، فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظن أن العقب أشد لسعة من الزنور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها ، فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب ؟ فقلت له الكسائي : لحتت ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو : « خرجت فإذا عبدالله القائم والقائم » فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائي : ليس هذا من كلام العرب ، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجزّ النصب ، فقال له يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بليديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم . فيحضرون ويسألون فقال له يحيى وجعفر قد أنصفت : وأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقّعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي

وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيويه فقال : قد تسمع . وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وفد عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي . وتكلمت بمذهبنا . وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ، فدل على صحة مذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان والظرف يرفع مابعدة ، وتعمل في الخبر عمل وجدتُ ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصب « إذا » لأنها بمعنى وجدتُ على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس هاهنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه . إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب أن يقال « فإذا هو هي » فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهي : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ؛ أما ما روي عن العرب من قولهم « فإذا هو إياها » فمن الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به كالجزم بلن والنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس على أنه قد روي أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جعلاً ، فلن يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة في الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدتُ » فباطل ؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كتقولهم « وجدتُ زيداً قائماً » فرفع الفاعل وتنصب المفعولين ، وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم : « حسبك زيد » بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل . وكتقولهم « أحسن بزيد » لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكتقولهم « رحم

الله فلاناً » لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء وكتوبه تعالى في قراءة من قرأ بالرفع (لا تُضَارُّ والدَةُ بولدها) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي . وكتوبه تعالى : (غهل أنتم منتهون) أي : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر . وكتوبه تعالى : (فليمددْ له الرحمن مدّاً) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكتوبه تعالى : (والوالدتُ يُرضعنَ أولادَهُنَّ) أي : ليرضعن ، لفظه الخبر والمراد به الأمر . إلى غير ذلك من الأماكن التي لا تحصى كثرة . فكذلك نقول نحن هاهنا : « إذا » بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده . فوجب أن يقال « فإذا هو هي » .

وإن قالوا « إنما تعمل عمل الظرف وعمل وجدت : فترفع الأول لأنها ظرف وتنصب الثاني على أنها فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين . وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل . وأما قول أبي العباس ثعلب « إنَّ هو في قولهم فإذا هو إياها عمادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين لأن العماد عند الكوفيين - الذي يسميه البصريون الفصل - يجوز حذفه من الكلام ولا يختل معنى الكلام بحذفه . ألا ترى أنك لو حذف العماد الذي هو الفصل من قولك « كان زيدٌ هو القائم » فقلت « كان زيدٌ القائم » لم يختل معنى الكلام بحذفه ، وكان الكلام صحيحاً . وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إنباته وحذفه ، ولو حذفته هاهنا من قولهم « فإذا هو إياها » لا يختل معنى الكلام ، وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير (فإذا إياها) وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ، فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .



مسألة

(هل يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ؟)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز قصُّ الممدود في ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره ، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور مالا يجيء في بابه ممدود ، نحو فعَلَى تَأْنِيثَ فَعْلَانٍ نحو سَكْرَتِي وَعَطَشَتِي ؛ فهذا لا يجوز أن يمدَّ ؛ لأن مذكره سكران وعطشان ، وفَعْلَى تَأْنِيثَ فَعْلَانٍ لا يجيء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً وكذلك لا يجوز أن يُقَصِّرَ من الممدود مالا يجيء في بابه مقصور ، نحو تَأْنِيثَ أَفْعَلٍ نحو بِيضَاءٍ وَسُودَاءٍ ؛ فهذا لا يجوز أن يُقَصِّرَ ؛ لأن مذكره أبيض وأسود ، وفَعْلَاءَ تَأْنِيثَ أَفْعَلٍ لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً ، فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مدُّ « رَحَى » وهُدًى ، ورحجى » لأنها إذا مدت صارت إلى مثال سَمَاءٍ ودُعَاءٍ وِرْدَاءٍ ، ويجوز عنده قصر « سماء ، ودعاء ، ورداء » لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رَحَى وهُدًى ورحجى ، فأما مالا مثال له من المقصور والممدود إذا مدَّ وقصِّر فلا يخرج عن بابه من المد والقصر؛ فهذا تفصيل المذاهب .

أما الكوفيون فاجتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مدِّ المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر : (١)

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَسَّعَ الْجَمْرَاءِ
أَنْ نِعَمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءِ بِأَلْكَ مِينَ تَمْرٍ وَمِينَ شِيشَاءِ
* يَتَنَشَّبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ *

(١) هذه خمسة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور في مادة (ل ه ا) . والسعلاء - بكسر السين وسكون العين - أصله السعلاة ، قيل : هي القول ، وقيل : ساحرة الجن ، وتجمع على السعالي ، والعرب تشبه المرأة المجوز بالسعلاة .

والسعاء والخواء واللهاة كله مقصور في الأصل ، ومدّة لضرورة الشعر ؛ فدلّ

على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

١ - إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ ؛ فَهَذَا يُعْطَى. وَهَذَا يُحَدُّ (١)

فمدّ الغِنَاء وهو مقصور ، فدلّ على جَوَازِهِ ، وقال الآخر :

٢ - سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ (٢)

وقول الآخر :

٣ - لَمْ نُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَّصْتَ، وَلَكِنْ مَرَحَبًا بِالرَّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا (٣)

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازِهِ .

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ، فإشباع الضمة كقوله : * كَأَنَّ فِي أَنْبَابِهَا الْقَرْنَفُولُ * .

أراد « الْقَرْنَفُولُ » وإشباع الكسرة كقوله :

* لَا عَهْدَ لِي بِنَيْضَالٍ * .

أراد بِنَيْضَالٍ ، وإشباع الفتحة كقوله :

* أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ * .

(١) يحّد - بالبناء المجهول - أي يمنع ويحرم ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله « والغناء » فإن هذه الكلمة في الأصل مقصورة ، والغنى - بكسر الغين مقصوراً - ضد الفقر ، وفي الحديث : « خير الصدقة ما أيقّت غنى » وفي رواية « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » وأصله مصدر « غنى يغنى » بوزن رضي يرضى ، وقد مدّه الشاعر في هذا البيت حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) ويحل الاستشهاد منه قوله « ولا غناء » فإن أصل هذه الكلمة « ولا غنى » بكسر الغين مقصوراً ، ولكن الشاعر مدّه حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٣) شخص الرجل شخص - مثل فتح يفتح - شخصاً ، إذا ذهب من بلد إلى بلد ، والرضاء : ضد السخط ويحل الاستشهاد في هذا البيت قوله « بالرضاء » فإن أصله الرضا مقصوراً ، لكن الشاعر لما اضطر لإقامته الوزن مدّه ، وبهذا يستدل الكوفيون على أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمد المقصور ، كما يجوز له عند الضرورة أن يقصر الممدود .

أراد الكلّكل ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة ، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتشأ عنها الألف فيلتحق بالمدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في المدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون المدود ؛ فدل على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدّ المقصور لأدى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر المدود ؛ فإنه إنما جاز لأنه ردّ إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه ردّ إلى غير أصله ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصله ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

• قَدْ عَلِمْتَ أَمْ أَنِي السَّعْلَاءُ •

الآيات إلى آخرها - فلا حجة فيها ؛ لأنها لا نعرف ، ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

• إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنْ اللَّهِ •

وقول الآخر :

• فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ •

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين ؛ أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغناء ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة :

وَلَا نَجْعَلِيكَ كَأَمْرِى لَيْسَ هَمُّهُ كَهَمِّى ، وَلَا يُغْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي (١)

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغانيته : أي فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء ، كما نقول : وَالْيَتُّهُ أُولِيهِ وَلَاءٌ ، وعاديته أعاديه عِدَاءٌ بمعنى وَالْيَتُّهُ ، قال امرؤ القيس :

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنَ ثَوْرٍ وَتَعَجَّةٍ دِرَاكًا ، وَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءِ فَيْغَسَلِ (٢)
فكذلك هاهنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... .. وَلَكِي—— مَرَحَبًا بِالرَّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مُرَاضَاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف — إلى آخر ما ذكره » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هنا يؤدي إلى تغيير واحد ،

(١) هذا هو البيت الرابع والتسعون من قصيدة طرفة بن العبد البكري المعلقة (انظر شرح التبريزي ص ٩٦) ليس هم كهمي : يريد ليس عزمه مثل عزمي ولا طلبه للمعالي مثل طلبي ، ولا يغني غنائي : أي لا ينفع في المواطن التي أنفع فيها ولا يسد كما أسد ، يريد يريد أنه لا يكون مثله في المواطن التي تظهر فيها قيم الرجال كمواطن الحرب ومجالس الخصومات والمفاخرات .

(٢) هذا هو البيت السادس والستون من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي (انظر شرح التبريزي على المعلقات ص ٤٩ ط السلفية) . وعادى : معناه والى بين اثنين في طلق واحد ولم يهرق ، تقول : عادى الفارس بين صيدين ، وبين رجلين ، إذا طمنهما طمئتين متواليتين ، والمعناه : مصدر هذا الفعل ، وهو بكسر العين ممدوداً ، ومعناه الموالاة والمتابعة بين الاثنين يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد ، ودراكاً : أي مداركة ، وهو مصدر في موضع الحال ، يصف امرؤ القيس فرسه بالسرعة وأنه يدرك الوحش ويمكن راحته من صيدها من غير أن يظهر عليه أثر الجهد والتعب حتى أنه لا يهرق مع شدة جريه . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « عداء » فانه بكسر العين المهملة مصدر عادي ، وهو ممدود قياسي ، وغرض المؤلف من إنشاء هذا البيت ههنا أن يقول : إنه يجوز أن يكون « الغناء » في البيتين اللذين أنشدهما الكوفيون بكسر الغين كما قالوا ، لكن لا على أنهما مصدر غنى كرضي ، بل على أنهما مصدر « غاني » أي فاخر في الغنى ، ولست في حاجة إلى أن نعيد عليك هنا قول ابن هشام « وهو تمسك » وقد وافق الكوفيين في هذه المسألة ابن ولاد ابن خروف ، وقد قرأ طلحة بن مصرف في قوله تعالى (يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار) بعد السنا وأصله مقصور ، فإذا صحت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور في سعة الكلام ، ولم يقصر الجواز على الضرورة .

وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما هاهنا فإنه يؤدي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة ؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه الفراء - من اشتراطه في فصر الممدود أن يبيء في بابه مقصور - فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يبيء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طَمِيرَةٍ مَا إِن تَنَالُ يَدَ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا (١)

فقصر « العداء » وهو فعّال من العدو ، وفعّال لتكثير الفعل ، نحو « ضَرَّابٌ وَقَتَّالٌ » ولا يبيء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بَفِيٍّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِنْ لَبَّ (٢)
فقصر « إهداها » وهو مصدر أهدى يهدي إهداء ، ولا يبيء في بابه مقصور ، لا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج إخراجاً ، وما أشبه ذلك ، وقال الآخر :

(١) هذا هو البيت السادس والعشرون من قصيدة « الأضي ميمون مطلقها قوله :

رحلت سيرة غدوة أجمالها غصبي عليك ، فما تقول بدالها ؟

القارح : أراد به الفرس الذي اكتمل سنه ، والطميرة - بكسر الطاء والميم - جميعاً مع تشديد الراء - الوثابة ، ويقال : هي المشرفة ، أي العالية ، وهذا هو الذي يتناسب مع عجز البيت ، ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « العدا » فإن أصله « العداء » صيغة مبالغة فعلها عدا يعدو ، فأصله ممدود قياسي ، ولكن الشاعر قصره حين اضطر لإقامة وزن البيت .

(٢) أنشد ابن منظور هذا البيت (ث ل ب) ولم يعزه ، وقوله « بفي » أي بغي ، وهو متعلق بقوله أهدي ، يريد أنه يهديه كلاماً ، و « له الدهر لئلب » جملة مستأنفة ، يريد : له الدهر لئلب من إهدائي إياها ، ولئلب : التراب والحجارة ، وقال شمر : اللئلب بلغة أهل الحجاز الحجر . وبلغة تميم التراب ، وهمزة اللئلب مكسورة أو مفتوحة ، والفتح أكثر . ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « إهداها » فإن أصل هذه الكلمة « إهدائها » لأنه مصدر أهدى إليه هدية يهديها إهداء - مثل أكرمه بكرمه إكراماً - فهو ممدود قياسي ، ولم يبيء في باب المصدر « أفعل يفعل » مقصور حتى يحصل هذا عليه ، فأنت تقول : أعطى يمطي إعطاء ، وأبقى يبقي إبقاء ، وأرضى يرضي إرضاء ، وهلم جراً ، وهذا رد على الفراء الذي اشترط لجواز قصر الممدود أن يكون قد جاء في بابه مقصور ، ووجه الرد ما ذكرنا مثله في شرح الشاهد السابق .

فَكَوْنُ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ

فقصر « الأطيباء » وهو جمع طيب ، ولا يجيء في بابه مقصور ؛ لأن القياس بوجب مدّة ؛ لأن الأصل في طيب أن يجمع على طُيْبَاءَ على مثال فُعَلَاءَ ، كشریف وشرَفَاءَ وظُرِيفَ وظُرَفَاءَ ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فُعَلَاءَ إلى أَفْعَلَاءَ فصار أَطِيبَاءَ ، فاستثقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستثقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار أَطِيبَاءَ ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فَعِيلٍ من المضاعف ، كقولهم : حَبِيبٌ وَأَحِبَاءٌ ، وَخَلِيلٌ وَأَخِلَاءٌ ، وَجَلِيلٌ وَأَجِلَاءٌ ، وما أشبه ذلك ، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما قال « الأطيباء » فقصر ما يوجب القياسُ مدّةً دلّ على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .



مسألة

(وزن « سَيِّدَ وَمَيِّتَ » ونحوهما)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّدَ ، وَهَيِّنَ ، وَمَيِّتَ » في الأصل على فَعِيلٍ ، نحو سَوَيْدَ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ .

وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيَعِيلٌ - بكسر العين - وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيَعْلَلٍ بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن أصله فَعِيلٌ نحو : سَوَيْدَ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ لأن له نظيراً في كلام العرب ، بخلاف فَيَعْلَلٍ ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلّوا عين الفعل كما أعلت في « سَادَ يَسُودُ » وفي « مَاتَ يَمُوتُ » فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة .

ومنهم من قال : أصله سَوَيْدَ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في « سَادَ وَمَاتَ » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكروا أن يلتبس فَعِيلٌ بِفَعْلٍ ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيلٍ وَفَعْلٍ ويخرج على هذا نحو سَوَيْقَ وَعَوِيلَ ، وأنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فَيَعْلَلٌ ؛ لأن الظاهر من بناء هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فمنها فُعْلَةٌ في جمع فاعل نحو قاض وقضاة ، ومنها فَيَعْلُولَةٌ نحو كَيِّنُونَةٌ وَقَيِّدُودَةٌ ، والأصلُ كَيِّنُونَةٌ وَقَيِّدُودَةٌ .

والذي يدل على ذلك أن الشاعر يردّه إلى الأصل في حالة الاضطراب ، قال الشاعر :

قَدْ قَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحَطَتْ عَن دَارِهَا الظَّهِينَةَ
يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَمْنَا سَفِينَةَ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ (١)

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحَانَ ، وأصله رَيْحَانٌ - بالتشديد - على فَيْعَلَانٍ ،
وأصل رَيْحَانٍ « رَيْوَحَانٌ » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو
باء وجعلوهما باء مشدودة ، وكما خففوا سَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمَيْتٌ ، إلا أن التخفيف
في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحو كَيْنُونَةُ وَقَيْدُودَةُ واجب ،
وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على
سبعة أحرف ، فخففوه كما خففوا اشهياب ، فقالوا : اشهباب .

وإذا جاز الحذف فيما قَلَّتْ حروفه نحو سَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمَيْتٌ لزم الحذف فيما
كثرت حروفه نحو كَيْنُونَةُ وَقَيْدُودَةُ . وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنة ليست للصحیح
كان حمل سَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمَيْتٌ على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاض : قُضِيَ . كما يقال :
غازٍ وَغُزًى ، فاستثقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا وَعَوَّضُوا من حذف المحلوف هاء ،
كما قالوا : عِدَّةٌ ، فعوضوا من الواو المحذوفة هاء ، وأما كَيْنُونَةُ وَقَيْدُودَةُ فالأصل كونونة

(١) هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وقد أنشدها ابن منظور (ك و ن) . وشحطت : بدت ،
والظلمية : أصلها المرأة مادامت في المودج ، ثم جرد من بعض معناه فصار يطلق على المرأة إطلاقاً
وقوله « يا ليتنا قد ضمنا » الذي في اللسان « يا ليت أنا ضمنا » وعمل الاستشهاد من هذه الأبيات قوله
« كينونة » فان البصريين ذهبوا إلى أن الأصل في هذه الكلمة هو ماورد في هذه الأبيات بفتح الكاف
وتشديد الياء مفتوحة - وأن الأصل الأصيل في هذه الكلمة كيونونة - بفتح الكاف وسكون الياء
وفتح الواو فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها وهي الياء بالسكون فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت
الياء في الياء ، وذلك لأنها أحد مصادر كان يكون كونا ، ونظير ذلك هيومنة وديمومة وقيدودة ،
لأنها من هاع يهوع هواعا - يضم ففتح - وهيومنة ، أي قاه ، ومن دام يدم دواما - بفتح الدال -
وديمومة ، ومن قاد الفرس يقوده قوداً ومقادة وقيدودة ، كل هذا أصله بياء ساكنة فواو مفتوحة ،
بدليل الاشتقاق ، ثم قلبت واو الجميع ياء لما ذكرنا ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وهذا الوزن قليل
في راوي العين كثير فيسا كانت عينه ياء ، نحو طار يطير طيراناً وطيرورة ، وحاد يحيد حيودا
وحيدة وحيودة ، كل هذا أصله بتشديد الياء مفتوحة ، ثم خففوه بحذف إحدى اليامين ، فصار بياء
ساكنة ، وذلك نظير تخفيفهم سيد وميت وطيب وهين ، فإن الأصل في هذه الألفاظ تشديد
الياء .

وقودودة على فَعْلُولَة نحو بُهْلُول وصُنْدُوق. إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكبر ما يبي من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرُورَة وصار صَيْرُورَة وسار سَيْرُورَة وحاد حَيْدُودَة ، ففتح به حتى تسلم الياء (١) ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ لأنها جاءت على بناءها : وليس للواو فيه حظ ؛ لقربهما في المخرج واشتراكهما في اللين ، فقبلوا الواو ياء في نحو كَيِّنُوتَة وقَيِّدُودَة . كما قالوا الشكَاية وهي من ذات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدَّرَاية والرَّوَاية والسَّقَاية والرَّمَاية فكذلك هاهنا « لانا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع قاض قُضِيَ كما يقال غاز وغَزَى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قُضِيَ كغاز وغَزَى لكان ينبغي أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله ؛ فكان يقال فيه : قُضِيَ وقُضَاة كما قالوا : غَزَى وغَزَاة ؛ لأن فَعْلًا ليس بمهجور في أبنتهم ، وهو كثير في كلامهم . فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى .

وأما قولهم « إن كينونة فَعْلُولَة » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونُوتَة وقُودُودَة » ؛ لأنه لم يوجد هاهنا ما يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غَلَبُوا الياء على الواو ؛ لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء ، كقولك : كينونة وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهيوعة — من الهُوَاع وهو القيء — فليس كَجَعَلُ الباب للذوات الياء أولى من جعله للذوات الواو ؛ فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له .

والذي يدل على صحة ما صرنا إليه أن فَيَعْلُولًا بناء يكون في الأسماء والصفات ، نحو : خَيِّنُتُور ، وعَيِّنُتُموس ، وفَعْلُول لا يكون في شيء من الكلام ، ولم يأت إلا في قولهم « صَعْفُوقُ » قال الراجز :

(١) لأنه إذا بقيت الضمة لوجب قلب الياء واواً ، لسكونها بعد ضمة كما قبلوها في موسر اسم الفاعل من أيسر .

مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أَخْرَ الطَّامِعِينَ لَابْيَالُونَ الْغَمَرَ (١)

وهم خَوَلٌ باليمامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة ؛ فما صرنا إليه له نظير في الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لانظير له في شيء من كلام ، ثم أُلزِموا - مع حمله على شيء لانظير له في كلامهم - قلباً لانظير له في أقيسة كلامهم .

وأما من قال « إن أصله فَيَعْلًا - بفتح العين - » فاحتجَّ بأنه وجد فَيَعْلًا بفتح العين له نظيرٌ في كلامهم ، ولم يجدوا فَيَعْلًا بكسر العين فجعله فَيَعْلًا بفتح العين ثم كسر الياء كما قالوا في بَصْرِيٍّ بِصْرِيٍّ وكما قالوا في أَمْرِيٍّ أَمْرِيٍّ ، وكما قالوا « أُخْتُ » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أَخَوَةٌ ، وكما قالوا « دَهْرِيٍّ » بالضم للرجل المسن الذي قد أتى عليه الدهر ، والقياس الفتح ، وقد جاء في بعض هذا المعتل فَيَعْلٌ ؛ قال الشاعر :

« مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ » (٢)

فدل على أنه فَيَعْلٌ بفتح العين ، والشَّعِيبُ : المَزَادَةُ الضخمة ، والعَيْنُ : المتعينة ، وهي التي يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أي خُرْزُها ، فينفتح السِر فينسد موضع الخُرْز ، ومنه يقال « عَيْنٌ قَرِيبَتْكَ » أي صُبَّ فيها الماء حتى ينسد آثار الخُرْز .

(١) هذان البيتان من مشطور الرجز ، من رجز المعراج بن روبة يمدح فيه عمر بن عبد الله بن مسعود ، صنفوق : أصلهم خول - أي خدم وأتباع - باليمامة . وقال ابن الأعرابي : هم قوم من بقايا الأمم الخالية باليمامة ضلَّتْ أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباب ، وعلى كل حال فإن المعراج يريد في هذا الموضع أذلال الناس وضعافهم الذين لا قدیم لهم يردعهم عن إثبات المنكرات . وحمل الارتداد من هذا البيت قوله « صنفوق » فقد رواه نقلة اللغة بفتح الصاد وسكون العين وضم الفاء ، وقالوا : إن وزنه فعلول ، وإنه لم يحمي في كلام العرب على وزن فعلول غير هذه الكلمة ، وقوم يتكرون هذا الوزن بقية ، ومن هؤلاء المتكثرين من روده بضم الفاء ومنهم من قال : هذا لفظ أعجمي ، قال الجوهري « بنو صنفوق : خول يد « بامة » وهو اسم أعجمي ، لا ينصرف للبهمة والمعرفة ، ولم يحمي على فعلول شيء غيره » .

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة لرؤبة بن المعراج . وقوله « ما بال » أي ما حالها وما شأنها ، والشعيب - بفتح الشين وكسر العين - : المَزَادَةُ الصَّغِيرَةُ ، والعَيْنُ - بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة - المتخرقة التي فيها عيون فهي لا تمسك الماء ؛ وحمل الاستشهاد من البيت قوله « العين » . بفتح العين وتشديد الياء مفتوحة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَعِيلٌ إلا أنهم أَعْلَوْا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح ، لأن ياء فَعِيلٍ لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لثلاثا يلتبس فَعِيلٌ بفَعْلٌ » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال : سَيِّدٌ ومَيِّتٌ وهَيِّنٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالاجتماع دل على فساد مذهبهم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيَعْلٌ بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بَصْرِيٍّ » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لأنه لو كان فَيَعْلًا لكان ينبغي أن يقال سَيِّدٌ وهَيِّنٌ ومَيِّتٌ - بالفتح - ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيِّنٌ وتَيَّحَانٌ وهَيَّيَّانٌ - بفتح العين - والتَّيَّحَانٌ هو الذي يعترض في كل شيء ، والهَيَّيَّانٌ الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دَلَّ على فساد مذهبهم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بَصْرِيٍّ - بكسر الباء - وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء ففعل بَصْرٌ ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بَصْرِيٍّ ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فَيَعْلٌ في كلامهم » فما : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فلا حاجة إلى أن تجعل فَيَعْلًا مثل عَيِّنٍ مع شذوذه وندوره في بابه ، وقد وجدنا سبيلاً إلى أن تجعل فَيَعْلًا على لفظه ، ولو جاز أن يعتد بقولهم عَيِّنٌ - بفتح العين - مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعي ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعهم يقولون جاءت الصَّيْفِلُ - بكسر القاف - وإذا امرأة كأن وجهها سيف ، فلمسا رأنا أرخت البرقع فقلت : يرحمك الله ! إنا سقم ، وفينا أجرت ، فلو منحتنا من وجهك ، فانصاعت فتضاكت ، وهي تقول :

وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا
لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبَتْكَ الْمَنَاطِيرُ (١)
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ
عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

فَصَيْقِل - بكسر العين - في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عَيْنٍ في المعتل ، وكما لا يُعْتَدُّ به في الصَيْقِل لشذوذه فكذلك في عَيْنٍ ، والله أعلم .



(١) هذان البيتان قد أنشدهما ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢٢/٤) ولم يمز البيتين إلى قائل معين ، وفي ذكر قصة الفتاة وإنشاد البيتين إشارة من الأصمعي إلى أنه منسب من رواية الصيقل - بكسر القاف - وتقول : صيقل السيف وغيره يصقله صقلا - مثل نصره ينصره نصرا - وصقلا ، فهو مصقول وصيقل - تريد جلاء ، والصاقول : الذي يجلوه ويشحله ، وجمعه صقلة على مثال فاجر وفجرة وكافر وكفرة ، ويقال لشحاذ السيوف وجلاؤها : صيقل - بفتح الصاد - وسكون الياء وفتح القاف - وجمعه صياقل وصياقلة ، والخلاصة أن العرب قد خصت معتل العين المزيد فيه بعد الفاء بالمجيء على زنة فيمل بكسر العين كسيد وميت وهين وبين ولين وصيت وخصت صحيح العين بالمجيء على وزن فيمل بفتح العين نحو صيرف ويدر وجيال وبيطر وصيقل ونيرب بمعنى الشر والنسبة ، وهذا هو الأصل الذي جرى عليه كلامهم ، لكنهم ربما جاءوا بالكلمة من المعتل على الوزن الذي خصوا به الصحيح مثل كلمة « العين » التي وردت في الشاهد السابق وقد بينا لك أمرها هناك ، وربما جاءوا بكلمة من الصحيح على الوزن الذي خصوا به المعتل مثل كلمة الصيقل التي حكاهما الأصمعي في هذه القصة ، وهذا وذلك شاذان ، فأعرف ذلك .

مسألة

(وزن « خَطَّايَا » ونحوه)

ذهب الكوفيون إلى أن « خَطَّايَا » جمع خطيبة على وزن فعّالي ، وإليه ذهب الخليلُ بنُ أحمدَ . وذهب البصريون إلى أن « خَطَّايَا » على وزن فعّائل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأنه قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعّالي ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيبة « خطاييء » مثل خطاييع ، إلا أنه قدّمتِ الهمزة على الياء ؛ لثلاثي يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يحرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلم تقدم الهمزة على الياء في خطاييء لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فمَنَّتْكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلٌ

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقْلُوبة ، ووزنه فاعلة ، فصارت خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاء ، مثل خطاء ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعّالي ، على ما بينا .

ومنهج من قال : إنه على فعّالي ؛ لأن خصبة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وصيبة وحشيتة فإنه يجمع على فعّالي دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل ، فجمعت على فعّالي ، فقالوا : وصايا ، وحشايا ، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدتها ، لأن الواو صارت ياء في حشيتة ، فدل على أن خطايا على وزن فعّالي على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ؛ وذلك لأن خطايا

جمع خطيئة ؛ وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ؛ والأصل فيه أن يقال « خطايىء » مثل خطايع ؛ ثم أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ؛ فصار خطايىء مثل خطائع ؛ وقد حكى أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطائيه ؛ مثل خطاعيه ؛ فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحه ومن الياء ألفاً فصار خطاء مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا .

وكان الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائي إلى خطاء أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطايىء منقلبة عن الياء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائي « جايا » لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصلي على الزائد ؛ فلم يلحقوه من التغيير ما لحقوا الزائد

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هراوة « هراوى » وإداوة « آداوى » وكان الأصل هو هراؤ وأدائو مثل هراعو وأداعو على مثل فعائل بكسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو في هراؤ وأدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار هراؤى وأدائى مثل هراعى وأداعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هراعا وأداعا مثل هراعا وأداعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فرع على الواحد ، فلا بأس بأن يطلب مشاكته له

والذي يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشكلة أن مالا يكون في واحده واو لايجيء فيه ذال ، فدل على ما قلناه .

أما الجواب على كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايىء مثل خطايع وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولم قلّم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لثلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين وهو مرفوض » قلنا : ولیم - قلتم إنه موجود هاهنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء ، كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آدم وآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حملة على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حملة عليه أولى من حملة على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذي هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فَعَالِعة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جائية مثل جايعة ، فأبدلوا من الياء همزة فصار جائئة مثل جاعدة ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإنما قدّر في القلب لثلا يجمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين الذي هي الياء وأخّر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلب الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتد به .

والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَوْ وَرَحَى ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَلَّأَ وَرَشَأَ ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قبلها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أصيلان « أَصَيْلَال » فلا يعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرف العلة ، لأنه الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن هاهنا لإجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر الهمزة فيها فصارت بمنزلة فَعيلة من ذوات الواو والياء وهي

نجمع على فعالتى « قلنا : لانسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فعيلة « فعائل » إلا أنه يجب قلب الباء همزةً لوقوعها قبل الطرف بحرف ، لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يُبدلون من الباء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزةً ، فعلى هذا يكون الأصل في جمع نحو حشيتة حشائى على فعائل على لفظ المضيف إلى نفسه الحشاً إذا مدّ ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الاء ألفاً فصار حشاء فاستقلوا همزة بين ألفين فقلبوا همزة باء على ما بيننا في خطابتنا ، والله أعلم .



مسألة

(وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه)

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفعان ، وذهب البصريون إلى أن وزنه فيعلان ، وإليه ذهب بعض الكوفة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفعلان من النسيان ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الباء - التي هي اللام - لكثرة في استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم . كقولهم « أينس » في أي شيء ، و « عيم صباحاً » في انعيم صباحاً ، و « يئلمه » في ويل أمه ، قال الهذلي :

وَيُلْمُهُ رَجُلًا تَأْتِي بِهِ غَبَةً إِذَا تَجَرَّدَ ، لَأَحَالَ ، وَلَا بَخْلُ (١)

وقال الآخر :

وَيُلْمُهُ مِسْعَرٌ حَرْبٍ إِذَا أَلْقِيَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلُ (٢)

والذي يدل على أن « إنسان » مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره « أنيسيان » فردوا الباء في حال التصغير ، لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مكبراً ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعان لأن الإنسان مأخوذ من الإنس ، وسمي الإنس إنساً لطهرهم . كما سمي الجن جنأً لاجتنانهم أي استتارهم ، ويقال « آتست الشيء » إذا أبصرته . قال الله تعالى : (أَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا) أي : أبصر . وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان ؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان ، ويجوز أن يكون سمي الإنس إنساً

(١) هذا هو البيت الخامس من قصيدة المتنخل الهذلي (ديوان الهذليين ٣٣/٢ - ٣٧) .

(٢) أصل المسعر - بزة المنبر - والمسعر : ما أججت به النار ، أو ما تحرك به النار من حديد أو خشب ، وقالوا : فلان مسعر حرب ، إذا كان يؤرثها .

لأن هذا الجنس يُستأنس به ويوجد فيه من الانس وعدم الاستيحاش مالا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ، فلهذا قلنا إن وزنه فِعْلَان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان إنسيان » ، إلا أنهم لما كثر في كلامهم حذَقُوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أبش في أي شيء وعم صباحاً في انعم صباحاً وويلمه في ويل أمه « قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أي شيء ، وانعم صباحاً ، وويل أمه – على الأصل ؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيارٍ ولا ضرورةٍ دل على بطلان مذهبهم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لَيْسِيْلِيَّة » في تصغير ليلة ، و « عَشِيْشِيَّة » في تصغير عَشِيَّة ، وكقولهم على خلاف القياس « مُغَيْرِيَان » في تصغير مَغْرِب ، و « رُوَيْجِل » في تصغير رَجُل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

★ ★ ★

— مسألة —

(وزن أشياء)

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفعَاء ، والأصلُ أفعِلَاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعالٌ . وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعَاء ، والأصل فعَلَاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعَاء لأنه جمع شيء على الأصل . وأصلُ شيءٍ شيءٌ مثل شَيْعٍ ؛ فقالوا في جمعه أشيئَاء على أفعِلَاء ، كما قالوا في جمع لَيْسٍ : أَلَيْئَاء ؛ إلا أنهم حذفوا همزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين ؛ أحدهما : تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ؛ وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ؛ فكانه قد اجتمع فيه همزتان . وذلك مستثقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سَوَائِيَّة « سَوَايَة » فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه مالا يستثقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع مالا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا خطايا القَلْب ، وأبدلوا في ذوات من الهمزة الأولى (١) واواً ، وكل ذلك لاستثقالهم في الجمع مالا يستثقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شيءٍ بالتخفيف ، وجمع فعلٍ على أفعِلَاء كما يجمعونه على فُعَلَاء ، فيقولون : سَمَحَ وَسُمَحَاء ، وفُعَلَاء نظير أفعِلَاء ، فكما جاز أن يجمعُ فَعْلٌ على فُعَلَاء جاز أن يجمع على أفعِلَاء لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طَبِيبٌ وَأَطِيبَاء ، وَحَبِيبٌ وَأَحِبَاء ، والأصل

(١) أصل ذوات « ذآب » لأن مفرده « ذوابة » .

فيه طُبَّاءٌ وحُبَّاءٌ ، نحو ظريف وطرُفَاء ، وشريف وشُرَفَاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلَاء إلى أَفْعِلَاء ، فصار أَطْبِيَاء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أَطِبَاء ، فنقلوه من فُعَلَاء إلى أَفْعِلَاء ، فدلَّ على ماقلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شَيْءٍ ، وشَيْءٌ على وزن فَعْلٍ ، وفَعْلٌ يجمع في المعتل العين على أفعال ، نحو : بَيْتٌ وأَبْيَاتٌ وسَيْفٌ وأَسْيَافٌ ، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قد قالوا فيه : زَنْدٌ وأَزْنَادٌ ، وقرُخٌ وأَفْرَاحٌ ، وأنْثٌ وآثَافٌ ، وهو قابل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في عيته على أفعال مطرداً ؛ فدلَّ على أنه أفعال ؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التانيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطرُفَاء قولهم : ثلاثة أشياء . والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد . ألا ترى أنه لو قيل « ثلاثة ثوب عشرة درهم » لم يجز ، فلما جاز هاهنا أن يقال « ثلاثة أشياء » وعشرة أشياء « دلَّ أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذي يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : « ثلاثة أشياء » وعشرة أشياء « ولو كانت كطرُفَاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال « ثلاثة أشياء » وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ؛ كما كنت نقول مثلاً : ثلاث غرفة ؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لَفْعَاء لأن الأصل

فيه شيئاً بهزتين على فَعَلَاء كطرُفَاء وحلُفَاء ، فاستقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير

حصين ؛ فقدّمُوا الهمزة التي هي اللام على الفاء ؛ كما غيروا بالقلب في قولهم : قِيسِيّ في جمع قُوسٍ ، والأصل أن يقال في جمعها : قُوسٌ ؛ إلاّ أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمّتين ؛ فصار قُسُوْ ، فأبدلوا من الضمة كسرة (١) ؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ؛ لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في كِسَاء ورداء لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كِسَاء ورداء كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في عَصَى وَرَحَى ؛ فكما وجب قلبه في عَصَى وَرَحَى أَلْفاً لتحركه وانفتاح ما قبله . فكذاك يجب قلب الواو الثانية هاهنا ياء لانكسار ما قبلها ؛ فصار : قُسُوِيّ ؛ وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء ، وجُعِلَت ياء مشددة فصار قُسِيّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قِيسِيّ كما قالوا عِصِيّ وَحِقِيّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غَيَّرُوا أيضاً بالقلب في ذَوَائِبٍ وبالحدف في سَوَايَةٍ ، وبَلَّ أَوَّلِيّ ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذَائِبٍ بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذَوَائِبٍ ، وحذفوها من سَوَايَةٍ فقالوا سَوَايَةٍ ؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خِفَةٌ فقالوا « أَيْسَ » في يَيْسٍ ، و « بَيْثَرٌ مَعِيْقَةٌ » في عميقة ، وعقاب « عَبْنَقَاةٌ وَبَعْنَقَاةٌ » في عَقْنَبَاةٍ ، و « مَا أَيْطَبَهُ » في ما أطيّبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدي إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدي إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لَفْعَاء .

والذي يدلُّ على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فَعَالٍ فقالوا في جمعه « أَشَاوِي » كما قالوا في جمع صحراء « صَحَارِيّ » والأصل في صَحَارِيّ صحاريّ بالتشديد . كما قال الشاعر :

(١) في هذا الكلام تكلف ، والواو المتطرفة تقلب ياء بغير هذا التكلف ، وكيف تبقى الواو الأولى مدة بعد انكسار ما قبلها ؟ لقد كانت أولى أن تقلب ياء .

– لَقَدْ أَغْدُوا عَلَى أَشْقَرِ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ (١) –

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد ، لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التانيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبْلَى ، لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ؛ فصار صَحَارِيٍّ مثل مَدَارِيٍّ ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ؛ فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

(١) ينسب هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . وأغدو : أذهب – أو أخرج ، أو أسير – في وقت الغدوة ، والغدوة – بضم فسكون – الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس ، والأشقر : الذي لونه الشقرة ، وهي في الخيل الحمرة الصافية ، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض ، وعى هنا بالأشقر فرساً ، ويغتال : أصل معناه يهلك ، واستعاره هنا لمحق يقطع المسافة الطويلة في سرعة فائقة والصحاري : جمع صحراء ، وهي الأرض الواسعة . وعمل الاستشهاد من هذا البيت هنا قوله « الصحارياء » بتشديد الياء – وهذا هو الأصل في جمع هذه الكلمة وما أشبهها ، وبيان ذلك أن في صحراء وبيداء ويطحاء وأسماء ألف مد قبل آخرها كألف قرطاس ومصباح ، وآخرها همزة منقلبة عن ألف التانيث ، فإذا أرادوا جمع هذه الكلمات على صيغة منتهى الجموع قلبوا ألف المد التي قبل آخرها ياء كما قلبوا ألف مصباح وقرطاس فقالوا : مصابيح وقرطاس ، فإذا انقلبت هذه الألف ياء تبعها أن تنقلب ألف التانيث التي هي الهمزة ياء أيضاً ، فتصير صحاري وبيادي ويطاحي وأسماء – ياءات مشددة في أواخرها – ومع أن هذا هو الأصل وما تقتضيه صناعة التصريف الجارية على مقتضى كلام العرب لم يستعمله العرب في كلامهم استقلالاً له ، بل جرت عادتهم أن يحذفوا إحدى الياءين ، ثم لم يمد حذف إحدى الياءين طريقان ، أولهما : أن يقولوا كسرة الحرف الذي بعد ألف التكسير على حالها فتبقى الياء على حالها ويعاملونها معاملة ياء المنقوص ، وثانيهما : أن يقلبوا كسرة الحرف الواقع بعد ألف التكسير فتحة ، وحينئذ تنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وبكل واحد من هذين الوجهين جرى استعمالهم ، فقال امرؤ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

ويوم عقرت للمذارى مطيبي فيما عجباً من كورها المتحمل
فظل المذارى يرتمين بلحمها وشحم كهداب الدمقس المقتل

فجاء به بفتح ما قبل الياء ، وقال النابغة الذبياني :

لحب يظل به الفضاء مفصلاً يدع الإكام كأنهن صحارى

فجاء به بكسر ما قبل الياء .

والتخفيف بحذف إحدى الياءين فصيح في الاستعمال وإن لم يكن هو القياس ، وإثبات الياءين هو القياس ، وربما رد بعض الشعراء الكلمة إلى القياس عند الضرورة فيكون قد رجع إلى الأصل المهجور كما في بيت الشاهد ، وكما في قول الآخر :

إذا حاشت حواليسه ترامت ومدته البطاحي الرغساب

جميع بطلحاء على القياس ، فجاء بالياء المشددة في آخره .

كما فعلوا في مَدَارَى فصارت صَحَارَى ، وكذلك « أَشَاوَى » أصلها أَشَايُ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين في صحاريّ ، ثم فعل به مافعل بصحاريّ فصار أَشَايَا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واواً فصار أَشَاوَى ، كما أبدلوا من الياء واواً في قولهم « جَيِّتُ الخراجَ جِبَاوَةً » ، وأثبتته أَتَوَةً » والأصل فيه جباية وأتيةً ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أَصِيلَال في أَصِيلَان ، وإن لم يكن هناك استثقال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قبلها مثل أن تكون ساكنة مضمومة ما قبلها نحو مُوسر وميوقن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فَعَالَى فقبل أَشَاوَى دل على ما قلناه .

والذي يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً « أَشَيَاوَات » كما قالوا في جمع فَعَلَاءَ فَعَلَّاءَات نحو صَحْرَاءَ وَصَحْرَآوَات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس يجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أَفْعِلَاءَ لأنه جمع شَيْيٍ على الأصل كقولهم لَيْيْنٌ وَأَيْيَاءُ » قلنا : قولكم إن أصل شيء شَيْيٍ مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يجيء ذلك في شيء من كلامهم ؛ ألا ترى أن نحو سَيِّدٌ وَهَيِّينٌ وَمَيِّتٌ لما كان مخففاً من سَيِّدٌ وَهَيِّينٌ وَمَيِّتٌ جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يجيء ها هنا على الأصل في شيء من كلامهم — لا في حالة الاختيار ، ولا في حالة الضرورة — دل على أن ماصرتهم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أَشْيَاءَ في الأصل على أَفْعِلَاءَ » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فَعَالَى ؛ لأنه ليس في كلام العرب أَفْعِلَاءَ جمع على فَعَالَى ، فلما جاز هاهنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شَيْيٍ بالتخفيف وإنهم جمعوه

على أَفْعِلَاءَ كما جمعه على فُعْلَاءَ لأنه نظيره نحو سَمَحَ وَسَمَحَاءُ ، فإن فَعْلَاءَ لا يكسر على أَفْعِلَاءَ ، وإنما يكسر على فُعُولَ وفِعَالٍ ، نحو فُلُوسَ وكِعَابٍ .

والذي يدل على أنه ليس بأَفْعِلَاءَ أنه قال في تصغيرها أَشْيَاءَ ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالآلف والتاء ، فيقال « شَيْئَاتٌ » وإنما لم يجوز تصغيره أَفْعِلَاءَ على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير عكس القلة ، فلو صغرت مثلاً موضوعاً للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لا يجوز .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كَبَيْتَ وأَيَاتَ فظاهر البطلان ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .

وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث » قلنا : فكان يجب أن لا تُجْرَى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ، فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم » قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى ، وأما إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رجُلَة - وإن كان مفرداً لفظاً - لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نَقَر ، وثلاثة قَوَم ، وتسعة رَهْط ، قال الله تعالى : (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء - وإن كانت مفردة لفظاً - لأنها مجموعة معنى ، فكذلك ها هنا : أشياء مفردة لفظاً ، مجموعة معنى كطَرَفَاءَ ، وحَلَفَاءَ ، وقَصَبَاءَ ، فعجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطَرْفَاء لما جاز تذكير ثلاثة (١) » ، فيقال ثلاثة أشياء .
 وكان يجب أن يقال : « ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير ثلاثة أشياء — وإن كانت
 أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها — لأنها اسم لجمع شيء ، فتترلت بمنزلة أفعالٍ
 من حيث إنه جمع شيء في المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم في قولهم
 : مائة درهم ، ولو كان ذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء كما ذكرتم » ، وإذا
 كانت أشياء اسماً لجمع شيء عَلِمَتْ أَنَّ أشياء في المعنى جمع شيء ، فصارت إضافة
 العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبیت في قولهم : « ثلاثة أثواب ، وعشرة
 أليات » وما أشبه ذلك . والله أعلم .



(١) المراد بتذكير ثلاثة الإتيان بلفظه كلفظ عدد المذكر ، وتأتيه : الإتيان بلفظه كلفظ عدد المؤنث ،
 وأنت غير أن لفظ ثلاثة يقرن بالهاء إذا كان معدوده مذكراً ، ويجرد منها إن كان معدود
 مؤنثاً .

مصادر الكتاب

- ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد - نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر - مطبعة السعادة في مصر . جزآن في مجلد ط ٤
١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م
- ابن جنّي : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار - طبع دار الكتب المصرية ،
ثلاثة أجزاء . القاهرة ١٩٥٢ م
- المنصف (١) ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . نشر البلاغ
الحلبي بمصر . ط أولى ١٩٥٤ م
- سيبويه : الكتاب ، طبعة بولاق ، مصر جزآن ، ١٣١٦ هـ
- الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، عالم الكتب - بيروت ، خمسة
أجزاء ، د . ت
- المبرد : : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الحائق عزيمة - نشر المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية ، القاهرة - أربعة أجزاء . ط أولى ١٣٨٥ هـ - ١٣٨٨ هـ

(١) يعرف أيضاً باسم « شرح تصريف المازني »

محتويات الكتاب

الصفحة	المادة
٣	المقدمة
٥	ترجمة سيويه
٦ - ٢٧	أبواب من كتاب سيويه
	. باب مااعتلّ من أسماء الأفعال.
٦	المعتلة على اعتلاها
١١	. باب آتمّ فيه الاسم ...
١٥	. باب ماجاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لازيادة فيه
١٧	. باب تقلب الواو فيه ياء ...
٢٠	. باب ماقلب فيه الياء واوآ
٢١	. باب ماقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ...
٢٥	. باب مايكسر عليه الواحد
٢٧	. باب مايجري فيه بعض ماذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل
٢٨	. ترجمة المازني
٢٨ - ٣٨	نصوص من المنصف « شرح تصريف المازني » :
٢٨	. قال أبو عثمان
٣٩	ترجمة المبرد

٤٠ — ٥٠

أبواب من المختضب للمبرد :

- ٤٠ . باب الابتداء
- ٤٢ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ..
- ٤٤ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين
- ٤٤ . باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما
- ٤٦ . باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد ..
- ٤٨ . باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد ..
- ٥١ . تعنيق على النصص

٥٣ — ١٠٥

أبواب من الخصائص لابن جني :

- ٥٤ . ترجمة ابن جني
- ٥٥ . باب القول على الاطراد والشذوذ
- ٥٨ . تعليق على باب الاطراد والشذوذ
- ٦١ . باب في تعارض السماع والقياس
- ٧٢ . تعليق على باب السماع والقياس
- ٧٤ . باب في إصلاح اللفظ
- ٨٠ . باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز فيه القياس
- ٨٦ . باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب
- ٨٩ . باب في كثرة الثقل وقلة الخفيف
- ٩٤ . باب في تجاذب المعاني والإعراب
- ٩٧ . باب في التفسير على المعنى دون اللفظ
- ١٠٠ . باب في قوة اللفظ لقوة المعنى
- ١٠٣ . باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها
- ١٠٤ . باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف

١٠٦ — ١٨٤

مسائل من الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري

١٠٧

ترجمة ابن الأنباري

- ١٠٨ . مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم
- ١١٤ . مسألة القول في نعم وبئس
- ١٢٩ . مسألة القول في جواز التمتع من البياض والسواد
- ١٣٣ . مسألة القول في تقديم خبر مازال وأخواتها عيها
- ١٣٦ . مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر
- ١٤٣ . مسألة هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه
- ١٤٧ . مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه
- ١٥١ . مسألة هل يجوز العطف على الضمير المخفوض
- ١٥٧ . المسألة الزنبرية
- ١٦٠ . مسألة هل يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر
- ١٦٦ . مسألة وزن « سيّد وميّت » ونحوهما
- ١٧٢ . مسألة وزن « خطايا » ونحوه
- ١٧٦ . مسألة وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه
- ١٧٨ . مسألة وزن « أشياء »
- ١٨٥ . مصادر مادة الكتاب





صدر هذا الكتاب تحت اشراف
لجنة انجاز الكتاب الجامعي
١٩٩٦

سعر البيع للطلاب (٦٠) ل٠ س